وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

دور الضرائب المباشرة في تحقيق أهداف السياسة الضريبية

دراسة حالة الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في: العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: المالية العامة والتشريع المالي والضريبي

إعداد الطالبة: **تحت إشراف:**

بن عربية شيراز **أ.د ميلودي أم الخير**

أعضاء اللجنة:

الاسم واللقب	مؤسسة الانتماء	الصفة
أ.د دراوسي مسعود	البليدة 02	رئيسا
أ.د ميلودي أم الخير	البليدة 02	مشرفا ومقررا
أ.د ونادي رشيد	البليدة 02	ممتحنا
د. خليد عائشة	البليدة 02	ممتحنا
د. زايدة حسام	الجزائر 03	ممتحنا
د. طلحي كوثر	الجزائر03	ممتحنا

السنة الجامعية:2023/2022

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

دور الضرائب المباشرة في تحقيق أهداف السياسة الضريبية

دراسة حالة الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في: العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: المالية العامة والتشريع المالي والضريبي

إعداد الطالبة: **تحت إشراف:**

بن عربية شيراز **أ.د ميلودي أم الخير**

أعضاء اللجنة:

الاسم واللقب	مؤسسة الانتماء	الصفة
أ.د دراوسي مسعود	البليدة 02	رئيسا
أ.د ميلودي أم الخير	البليدة 02	مشرفا ومقررا
أ.د ونادي رشيد	البليدة 02	ممتحنا
د. خليد عائشة	البليدة 02	ممتحنا
د. زايدة حسام	الجزائر 03	ممتحنا
د. طلحي كوثر	الجزائر03	ممتحنا

السنة الجامعية:2023/2022

الإهداء

الحمد لله الذي انعم على ابن ادم العقل وجعله وسيلة للكفاح وغاية للنجاح

اهدي ثمرة العمل والجهد إلى:

من انتظرا رؤية فلذة كبدهما متخرجة والدي الحبيبين

والدتي العزيزة التي جعل الله الجنة تحت أقدامها، وربط طاعتها بطاعته عز وجل، حفظها الله وبارك في عمرها

والدي العزيز الذي كان خير مرشد لي نحو العلم والمعرفة، وعلمني أن الحياة صبر وعطاء حفظه الله وأطال في عمره

إلى من قاسموني وشاركوني عناء البحث أخواتي سهام وابتسام ورفيق الدرب أمين

إلى كل الأساتذة الذين ساهموا في تكويني

إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

الشكر و التقدير

الحمد والشكر لله الذي ألهمني الصبر ومنحني إياه طيلة المشوار، ليتكلل جهدي بهذا العمل الذي أتمنى أن يكون سندا نافعا لكل من يطلع عليه

ومن تمام شكره تعالى أن نشكر أهل الفضل ونعترف لهم بحقهم وعلى رأسهم

الأستاذة المشرفة: ميلودي أم الخير

على كل العناية والصبر والحكمة فلم تبخل علي بالنصيحة والإرشاد لإتمام هذا العمل وكانت نعمة المشرفة جزاها الله كل خير

كما أتقدم بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل، في سبيل تحصيل اكبر استفادة

اشكر كل العائلة على دعمها لي

إلى كل من ساعدني ولو بحرف واحد والى كل من ساهم في رفع معنوياتي من قريب أو بعيد

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الإهداء

الشكر والتقدير

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة المختصرات

الملخص باللغتين العربية و الاجنبية

المقدمة

الفصل الأول: الإطار الفني والتنظيمي للضرائب المباشرة 01

تمهيد الفصل الأول 02

المبحث الأول: ماهية الضريبة على الدخل الإجمالي.....05

المطلب الأول: مفهوم الضريبة على الدخل الإجمالي.....05

المطلب الثاني: صنف الأرباح المهنية و الفلاحية و المداخيل العقارية الناتجة عن إيجار الأملاك **07**

المطلب الثالث: صنف ريوع الأموال المنقولة و المرتبات والأجور والمنح والضريبة على فائض القيمة **17**

المبحث الثاني: الضريبة على أرباح الشركات 28

المطلب الأول: تعريف الضريبة على أرباح الشركات ومجال تطبيقها..... **28**

المطلب الثاني:كيفية تحديد وعاء الضريبة على أرباح الشركات **29**

المطلب الثالث: التمييز بين النتيجة الجبائية والنتيجة المحاسبية.....**33**

المطلب الرابع: تصفية الضريبة على أرباح الشركات **34**

المبحث الثالث: الضريبة الجزافية الوحيدة 38

المطلب الأول: لمحة حول نظام الضريبة الجزافية **38**

المطلب الثاني: مجال تطبيق الضريبة الجزافية الوحيدة..... **40**

المطلب الثالث: حساب الضريبة الجزافية الوحيدة..... **41**

المطلب الرابع: تحصيل الضريبة الجزافية الوحيدة..... **42**

المبحث الرابع: الرسم على النشاط المهني.....46

المطلب الأول: مفهوم الرسم على النشاط المهني **46**

المطلب الثاني: الوعاء الضريبي للرسم على النشاط المهني..... **47**

المطلب الثالث: تصفية الرسم على النشاط المهني..... **49**

خلاصة الفصل الأول.....53

الفصل الثاني: عموميات حول السياسة الضريبية..... 54

تمهيد الفصل الثاني..... 55

المبحث الأول: ماهية السياسة الضريبية..... 56

المطلب الأول: مفهوم السياسة الضريبية **56**

المطلب الثاني: أهداف السياسة الضريبية وآثارها.....**57**

المطلب الثالث: أساليب وأسس السياسة الضريبية **67**

المبحث الثاني: أسس وأساليب السياسة الضريبية 74

المطلب الأول: مبادئ السياسة الضريبية..... **74**

المطلب الثاني: أدوات السياسة الضريبية..... **77**

المبحث الثالث: حدود وأسس السياسة الضريبية **81**

المطلب الاول : حدود السياسة الضريبية.....**81**

المطلب الثاني: أسس السياسة الضريبية..... **82**

المبحث الرابع: علاقة السياسة الضريبية بالأنظمة الأخرى ومعيقاتها التنموية...85

المطلب الأول: علاقة السياسة الضريبية بالأنظمة الأخرى.....**85**

المطلب الثاني : المعيقات التنموية للسياسة الضريبية **91**

خلاصة الفصل الثاني.....106

الفصل الثالث: تحليل وتقييم دور الضرائب المباشرة على المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2010-2020.....107

تمهيد الفصل الثالث.....109

المبحث الأول: الإطار النظري للمنهج القياسي المتبع في التحليل...110

المطلب الأول: تعريف السلاسل الزمنية واختبارات جذر الوحدة.....**110**

المطلب الثاني: مفهوم التكامل المشترك.....**111**

المطلب الثالث: نموذج متجه الانحدار الذاتي . VAR **114**

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.....115

المطلب الأول: المتغيرات المستعملة في الدراسة والاختبارات الأولية لتطبيق طريقة (*ACP*)..**116**

المطلب الثاني: دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة..... **119**

المطلب الثالث: التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة.....**121**

المبحث الثالث: نتائج الدراسة ومناقشتها.....123

المطلب الأول: دراسة الاستقرارية والتكامل المشترك.....**123**

المطلب الثاني: اختيار نموذج الانحدار الذاتي va.....**125**

المطلب الثالث: اختبار السببية واختبار دالة الاستجابة لردة الفعل.....**141**

خلاصة الفصل الثالث.....147

الخاتمة العامة 149

قائمة المراجع.....153

قائمة الملاحق.....161

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
01	الجدول السنوي التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي	11
02	الجدول التصاعدي الشهري للضريبة على الأجور	25
03	آجال استحقاق الضريبة على أرباح الشركات وطرق حسابها	35
04	جدول يوضح عقوبات حالة النقص في التصريح السنوي للأرباح	37
05	مميزات النظام الجزافي والنظام الحقيقي	39
06	غرامات إيداع تصريحات جبائية ناقصة	44
07	غرامات التصريحات الجبائية الناقصة للرسم على النشاط المهني	51
08	تعريف المتغيرات ومصدر البيانات المستخدمة في الدراسة	117
09	الاختبارات الأولية مؤشر **KMO** و**Bartlett's**	118
10	مصفوفة معاملات الارتباط البينية بين متغيرات الدراسة	119
11	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	121
12	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة باستخدام **ADF**	124
13	رتبة تكامل متغيرات الدراسة	125
14	نتائج تحديد فترات الإبطاء الزمني بين المتغيرين الضرائب المباشرة والنمو الاقتصادي	126
15	نتائج اختبار **TEST LM**	129
16	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	129
17	نتائج تحديد فترات فترات الإبطاء الزمني بين المتغيرين الضرائب المباشرة والتضخم	130
18	نتائج اختبار **TEST LM**	133

19	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	133
20	فترات الإبطاء الزمني بين المتغيرين الضرائب المباشرة والصادرات خارج المحروقات	134
21	نتائج اختبار **TEST LM**	137
22	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	137
23	فترات الإبطاء الزمني بين المتغيرين الضرائب المباشرة والواردات خارج المحروقات	138
24	نتائج اختبار **TEST LM**	141
25	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	141
26	نتائج اختبار جرانجر للسببية	142

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
01	مخطط يوضح أهداف السياسة الضريبية	63
02	مخطط يوضح آثار السياسة الضريبية	66
03	مخطط يوضح قواعد السياسة الضريبية	73
04	منحنى لافار للضغط الضريبي	104
05	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة	122
06	نتائج اختبار استقرارية نموذج VAR بين الضرائب المباشرة والنمو الاقتصادي	128
07	نتائج اختبار استقرارية نموذج VAR بين الضرائب المباشرة والتضخم	132
08	نتائج اختبار استمرارية نموذج VAR بين الضرائب المباشرة والصادرات خارج المحروقات	136
09	نتائج اختبار استمرارية نموذج VAR بين الضرائب المباشرة والواردات خارج المحروقات	140
10	دوال استجابة ردة فعل الضرائب المباشرة والنمو الاقتصادي	143
11	دوال استجابة ردة فعل الضرائب المباشرة والتضخم	144
12	دوال استجابة ردة فعل الضرائب المباشرة والصادرات خارج المحروقات	145
13	دوال استجابة ردة فعل الضرائب المباشرة والواردات خارج المحروقات	146

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

الشرح باللغة العربية	الشرح باللغة الأجنبية	الرمز
الضريبة على الدخل الإجمالي	**Impôt sur le revenu global**	**IRG**
الضريبة على أرباح الشركات	**Impôt sur les bénéfices des sociétés**	**IBS**
الرسم على النشاط المهني	**Tax sur l'activité professionnelle**	**TAP**
الضريبة الجزافية الوحيدة	**Impôt forfaitaire unique**	**IFU**
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	**Agence national de développement de l'investissement**	**ANDI**
الصندوق الوطني للتامين على البطالة	**Caisse nationale d'assurance chômage**	**CNAC**
الوكالة الوطنية لد عم و تنمية المقاولاتية	**Agence Nationale d'Appui et de Développement de l'Entreprenariat**	**ANED**

الملخص:

تهدف دراستنا إلى تسليط الضوء على دور الضرائب المباشرة في تحقيق أهداف السياسة الضريبية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2020/2010، كون الضرائب لم تعد تهدف للحصول على الأموال اللازمة لمقابلة النفقات التقليدية فقط، وإنما أداة فعالة بيد الدولة تستخدمها لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية عن طريق السياسة الضريبية.

حاولنا من خلال الدراسة الإلمام بكل الجوانب الجبائية بإبراز مختلف الضرائب المباشرة التي يخضع لها المكلف سواء كان طبيعي أو معنوي، بالاعتماد على أحكام القوانين الجبائية السارية المفعول وعلى رأسها قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة من جهة، ومن جهة أخرى الإلمام بالمبادئ العامة للسياسة الضريبية بالتركيز على أهدافها وقد ركزنا في الجانب التطبيقي على دراسة حالة تحليلية قياسية لتوضيح مدى مساهمة الضرائب المباشرة في تحقيق أهداف السياسة الضريبية

خلصت دراستنا إلى أنه رغم كل الجهود المبذولة من طرف الدولة في الاعتماد على الإيرادات الجبائية كمورد أساسي لتوجيه الاقتصاد، إلا أن هناك بعض الآثار تكبح عجلة النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الضرائب المباشرة، السياسة الضريبية، القوانين الجبائية، المكلف، الإيرادات الجبائية، النمو الاقتصادي.

Summary:

Our study aims to highlight the role of direct taxes in achieving the objectives of the tax policy. The study examined Algeria's situation during the period 2010/2020. Taxes are no longer aimed at obtaining funds only to meet traditional expenditures, but are an effective tool for the State to use to achieve a number of economic and social objectives through tax policy.

Through the study we tried to familiarize ourselves with all aspects of fiscal by highlighting the various direct taxes to which the cost is subject, whether natural or moral. On the one hand, relying on the provisions of the applicable penal laws, notably the Direct Taxes and Similar Charges Act, On the other hand, familiarity with the general principles of fiscal policy by focusing on its objectives. In practice, we have focused on a standard analytical case study to illustrate the extent to which direct taxes contribute to the achievement of fiscal policy objectives.

Our study concluded that, despite all the State's efforts to rely on fiscal revenues as an essential resource to guide the economy, there are some effects that inhibit economic growth.

Keywords: Direct taxes, tax policy, fiscal laws, taxpayer, fiscal revenues, economic growth.

مقدمة عامة

مقدمة:

تعتبر الضريبة من اهم النقاط المحورية التي تحظى بأهمية كبيرة وسط الباحثين و المكلفين بها على حد سواء، لما لها من آثار تمس كافة النواحي الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، وقد ازدادت وتطورت هذه الآثار بتطور الدولة من دولة حارسة إلى متدخلة.

تعد الضرائب من أهم مصادر الايرادات في الميزانية العامة للدولة، كونها وسيلة لتغطية أوجه الانفاق العام المتزايدة، وضمان السيولة اللازمة للخزينة العمومية، باعتبارها أحد معالم سيادة الدولة من حيث الإجبار في التحصيل، بحيث الاعتماد على الضريبة من طرف الدولة في العصر الحديث يكاد يكون شبه كلي بالاعتماد على أداة من أدوات السياسة المالية المتمثلة في السياسة الضريبية .

تعمل السياسة الضريبية على تنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى، عن طريق النظام الضريبي الذي يحتوي على مجموعة من الضرائب والرسوم من بينها الضرائب المباشرة التي هي محور اهتمامنا

مما سبق نطرح **الإشكالية** التالية :

كيف يمكن للضرائب المباشرة أن تساهم في تحقيق أهداف السياسة الضريبية؟

الأسئلة الفرعية:

1/ هل يمكن اعتبار الضرائب المباشرة ذات فعالية مثلى لتحقيق استقرار السياسة الضريبية ؟

2/ ماهي اهم سياسة يعتمد عليها لضبط وتحقيق الاستقرار الاقتصادي؟

3/ فيما تتمثل اهم الإجراءات الواجب اتخاذها لتحسين أداء الضرائب المباشرة من جهة و مردودية السياسة الضريبية من جهة أخرى؟

الفرضيات :

1/ ممكن أن تلعب الضرائب المباشرة دورا هاما في تحقيق أهداف السياسة الضريبية في الجزائر؛

2/ تعتبر السياسة الضريبية من ابرز السياسات التي يمكن الاعتماد عليها لضبط وتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛

3/ تعمل التعديلات التي مست النظام الضريبي على تفعيل دور الضرائب المباشرة في التأثير على المؤشرات الاقتصادية والتي تسمح في الرفع من فعالية هاته الضرائب.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الموضوع في كون الضرائب المباشرة ممول رئيسي للخزينة العمومية، باعتبارها وسيلة من الوسائل الفعالة التي يعتمد عليها لتغطية النفقات، و التي تؤثر بدورها على النشاط الاقتصادي الوطني بصفة عامة، والاستثمار والدخل بصفة خاصة ومنه تؤثر على التوازن الاقتصادي هنا تكمن أهمية السياسة الضريبية التي تحكم وتنظم مجمل الضرائب وفقا لاقتصاد البلد.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في الإجابة على إشكالية الدراسة وعليه سنحاول من خلال الدراسة فهم إلى أي مدى يمكن للضرائب المباشرة تحقيق أهداف السياسة الضريبية، من خلال توضيح مختلف أهداف السياسة الضريبية التي تسعى الضرائب المباشرة لتحقيقها عن طريق:

- توضيح العلاقة بين الضرائب المباشرة والسياسة الضريبية

- تحليل السياسة الضريبية ومعرفة اهم العوامل المتعلقة بها بالوقوف عند أهدافها و أدواتها

حدود الدراسة:

الحد المكاني: يتمثل في مضمون و نتائج الدراسة التطبيقية المتعلقة بالدولة الجزائرية

الحد الزماني: تتمثل في فترة الدراسة (2010 -2020)

أسباب اختيار الموضوع :

أسباب اختيار الموضوع هي أسباب علمية محظى والتي تقيس الفضول العلمي:

- يعتبر الموضوع من اهم المواضيع التي يجب التطرق لها، نظرا للدور الفعال الذي تلعبه السياسة الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية ؛
- تشكل الضريبة عبئا على المكلفين بها، لذا تعمل السياسة الضريبية على تخفيف العبىء؛
- معرفة الأهداف المختلفة للسياسة الضريبية التي تسعى الضرائب المباشرة لتحقيقها؛
- الميول الذاتي للدراسة والاستطلاع في مثل هكذا مواضيع؛
- التخصص العلمي وعلاقته بالموضوع .

منهج الدراسة :

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات، اعتمدنا على المنهج الوصفي عند تطرقنا إلى المفاهيم النظرية المتعلقة بدور الضرائب المباشرة في تحقيق استقرار السياسة الضريبية، بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف الجداول والبيانات التي تتوافق مع مشكلة الدراسة، خاصة البيانات والإحصائيات الرسمية للجزائر الصادرة عن وزارة المالية والديوان الوطني للإحصاء التي شملت المتغيرات الاقتصادية خلال فترة الدراسة

من خلال (**ACP**)، بالاعتماد كذلك على المنهج القياسي عن طريق أدوات القياس الاقتصادي وبعض برمجيات **EVIEWS** لمعرفة درجة الترابط والتأثير بين متغيرات الدراسة.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

حجار مبروكة، اثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة، دراسة حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف، أطروحة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، سنة2006.

حاولت من خلالها الباحثة التطرق إلى النظام الضريبي الجزائري بالوقوف عند مجمل الضرائب والرسوم، ثم قياس درجة فعالية السياسة الضريبية، وإبراز أثرها على الاستثمار، من خلال الإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في اثر السياسة الضريبية في الجزائر على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن السياسة الضريبية لا يمكن أن تعمل بمعزل عن السياسات الأخرى وإنما يجب التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية لتحقيق الأهداف المرجوة، وعلى الرغم من كل الإصلاحات الضريبية والتعديلات التي تطرأ على النظام الضريبي إلا أن هذا الأخير لا يزال يعاني العديد من النقائص.

الدراسة الثانية:

3/ **عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري للفترة 1988 -1995، أطروحة دكتوراه مقدمة لكلية العلوم**

ه

الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، حاول الباحث من خلال دراسته التطرق إلى السياسة الضريبية في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية، بحيث اعتبر السياسة الضريبية ليست مجرد أداة للسياسة الاقتصادية وفقط أي غير متأثرة بالمحيط الخارجي، وإنما تستمد أهدافها وأثارها من المحيط الخارجي (الدولي) أكثر مما تستمده من رغبة الدولة، ثم قيم النظام الضريبي الجزائري بعد الإصلاحات التي طرأت في سنة 1991، بالاعتماد على العوامل التي تؤثر بشكل مباشر في التقليل من فعالية النظام الضريبي للإجابة على الإشكالية التي جاءت بهذا الشكل تبعا للنماذج التنموية من قبل دول العالم الثالث هل يمكن للسياسة الضريبية أن تكون أداة تمويل فعالة ؟

الدراسة الثالثة:

عبد الكريم بريشي، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني ،دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1998- 2011 البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2014/2013

حاول الباحث من خلال دراسته توضيح مدى نجاعة الإصلاحات الضريبية التي قامت بها الجزائر ودورها في التأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي وقد تمحورت إشكالية البحث في التساؤل التالي: ما أثر الضريبة على إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع في الجزائر؟

من خلال ما سبق تم الوصول الى ان من اهم النقاط المشتركة في كل الدراسات السابقة أن الدولة تعتمد على أدوات السياسة المالية من ضرائب وإنفاق حكومي لتحقيق عدالة توزيع الدخل، إلا أن هذه الأدوات تختلف من دولة لأخرى حسب ازدهارها وتقدمها، وكذلك نتيجة لقصور الإصلاحات الضريبية تم إثبات تفاوت كبير في توزيع الدخل والاستهلاك بين فئات المجتمع و المناطق الجغرافية

أقسام الدراسة:

من اجل الإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بالدراسة، قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاثة فصول كالتالي:

الفصل الأول : الإطار الفني والتنظيمي للضرائب المباشرة

الفصل الثاني: عموميات حول السياسة الضريبية

الفصل الثالث: تحليل وتقييم دور الضرائب المباشرة على المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2020/2010)

صعوبات الدراسة:

عند القيام بالدراسة واجهتنا جملة من الصعوبات، نذكر منها:

- تفشي جائحة كورونا وما انجر عنها من معيقات
- صعوبة الحصول على الإحصائيات

الفصل الأول:

الإطار الفني والتنظيمي للضرائب المباشرة

تمهيد الفصل الأول:

شهدت الجزائر مجموعة من التعديلات الضريبية منذ الاستقلال أهمها ما عرف بالإصلاح الضريبي سنة 1992، و من الأسباب التي أدت إلى هاته العملية هو الانتقال من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق، أي التخلي عن مركزية القرارات و امتلاك الدولة لوسائل الإنتاج و اللجوء إلى مصادر أخرى للتمويل الداخلي، حيث تسعى الدولة الجزائرية دائما لتحقيق التنمية الاقتصادية و بناء هياكلها القاعدية، بالإضافة إلى تغطية ميزانية التسيير والتجهيز، وتحقق كل هذا بالاعتماد على مجموعة من السياسات المالية، أهمها الضرائب المباشرة حيث تعتبر أهم مورد خاصة مع الانخفاض الذي تشهده وتيرة الاقتصاد العالمي، و ذلك إن تم استغلالها دون إحداث ضغط ضريبي يؤثر سلبا على الاقتصاد الداخلي و تؤدي إلى انعكاسات سلبية كارتفاع الأسعار، التضخم، الكساد ..الخ والولوج في أزمة اقتصادية الدولة في غنى عنها.

و في هاته الحالة ارتأينا إلى التطرق للضرائب المباشرة التي تعد من الضرائب التي لا تتدخل مباشرة في الاقتصاد ككل و إنما تفرض على الأرباح النهائية ومكلفها القانوني هو مكلفها الحقيقي.

وعليه قسمنا خطة البحث إلى 4 مباحث أساسية كمايلي:

المبحث الأول: ماهية الضريبة على الدخل الإجمالي

المبحث الثاني: الضريبة على أرباح الشركات

المبحث الثالث: ماهية الضريبة الجزافية الوحيدة

المبحث الرابع: الرسم على النشاط المهني

أولا. تعريف الضرائب المباشرة:

تستقر الضرائب المباشرة على المكلف بالضريبة دون غيره، أي يتحملها المكلف مباشرة ولا يمكن نقل عبئها لشخص آخر، تحصل من طرف الإدارة الجبائية على الأشخاص المسجلين في سجل الضريبة بالقوة القانونية لإجبارهم على دفعها أو أدائها.

وتشمل عدة أنواع من الضرائب تتمثل في:

- **الضريبة على الدخل الإجماليIRG:** تشمل كل من الضرائب على الرواتب والأجور والمداخيل على المهن الحرة
- **الضريبة على أرباح الشركاتIBS:** تشمل الضرائب على الدخل الناتج من رأس المال والعمل معا
- **الضريبة الجزافية الوحيدةIFU:** هي الضريبة التي يخضع لها المكلفون الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم 8.000.000دج بحيث تفرض على مجمل الأرباح
- **الرسم على النشاط المهنيTAP:** هي ضريبة يخضع لها المكلفون التابعون للنظام الحقيقي دون سواهم، والذين يمارسون نشاط يدخل في صنف الأرباح المهنية. [1]

[1] قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2022

ثانيا. مزايا وعيوب الضرائب المباشرة:

للضرائب المباشرة عدة سمات وعيوب تميزها عن الضرائب الأخرى نذكرها فيما يلي :

- **مزايا الضرائب المباشرة:**

- تراعي المقدرة التكليفية للمكلفين، وأكثر تحقيقا للعدالة الضريبية في توزيع الأعباء المالية؛ خاصة الضريبة على الدخل الإجمالي، التي تعتمد على الجدول التصاعدي للشرائح وتأخذ بعين الاعتبار مقدرة المكلف على الدفع؛
- تتميز بقلة نفقات تحصيلها نسبيا لأنها تفرض على عناصر ظاهرة معروفة لدى الإدارة الضريبية؛
- تشعر الأفراد بواجبهم المالي كونها تدفع بطريقة محسوسة تزيد من يقظة الأفراد لحركة الإنفاق العام ويطالبون الحكومة بإتباع سياسة مالية حكيمة.

- **عيوب الضرائب المباشرة:**

- تجعل الأفراد الخاضعون لها يشعرون بأنهم يدفعون فريضة الدولة مكرهين؛
- تشعر الفرد بعبئها وتجعله يقف وجها لوجه أمام الخزينة مما يدفعه إلى محاولة التهرب منها عند ارتفاع معدلها ؛
- قد تدفع المكلفين غير النزهاء إلى محاولة التملص والتخلص من عبئ الضريبة من خلال التلاعب بالتصريحات المقدمة للإدارة الضريبية مما يترتب عنه نقص في الحصيلة الموجهة للخزينة العامة للدولة. [1]

[1] رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2014، ص133 -134

- تحصل في السنة المالية الموالية، فالضريبة المستحقة على دخل سنة معينة لا تحصل عليها الدولة إلا بعد انتهاء السنة مما يقيد حريتها في وضع سياستها المالية

المبحث الأول: ماهية الضريبة على الدخل الإجمالي:

سنحاول في هذا المبحث التعرف على الضريبة على الدخل الإجمالي، من خلال التطرق إلى اهم أصناف المداخيل الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي، وكيفية تحصيل كل صنف من الأصناف الخاضعة لهذا النوع من الضريبة للتحصيل، ومختلف الغرامات والعقوبات التي يخضع لها المكلفون في حال عدم التسديد في الآجال المحددة أو الامتناع كليا عن التسديد.

المطلب الأول: مفهوم الضريبة على الدخل الإجمالي

سنتناول في هذا المطلب مختلف التعاريف والسمات التي تميز الضريبة على الدخل الإجمالي عن باقي الضرائب

الفرع الأول: تعريف الضريبة على الدخل الإجمالي

تأسست الضريبة على الدخل الإجمالي بموجب قانون المالية لسنة 1991، وتم تعريفها وفق نص المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة كالتالي: "تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة... " [1]

[1] المادة 1 من قانون الضرائب لمباشرة و الرسوم المماثلة، تحديث 2022

ومنه الضريبة على الدخل الإجمالي هي:" ضريبة تفرض على دخل الأشخاص الطبيعيين و على الأرباح الموزعة للشركات."

الفرع الثاني: مميزات الضريبة على الدخل الإجمالي

للضريبة على الدخل الإجمالي مجموعة من المميزات تتمثل فيمايلي:

- **ضريبة مباشرة:** أي لا يمكن للمكلف نقل عبئ هاته الضريبة إلى مكلف أخر (الغير)
- **ضريبة سنوية:** تفرض مرة واحدة في السنة على الدخل المحقق إلا في حالة كانت هناك استثناءات
- **ضريبة تصريحية:** يجب على المكلف تقديم تصريح سنوي بجميع مداخيله إلى مفتشية الضرائب التابعة لمكان إقامته
- **ضريبة وحيدة:** يتم جمع مختلف أصناف دخل المكلف، وتفرض عليهم ضريبة واحدة سنوية
- **ضريبة تصاعدية:** لأنها تحسب على أساس جدول مقسم إلى شرائح الدخل الإجمالي ومعدلات الضريبة وكلما ارتفعت شريحة الدخل ارتفعت الضريبة. [1]

الفرع الثالث: أصناف الضريبة على الدخل الإجمالي

يتكون الدخل الإجمالي الصافي من عدة مداخيل صافية حسب الأصناف التالية: الأرباح المهنية، المداخيل الفلاحية، المداخيل العقارية، الرواتب والأجور، مداخيل القيم المنقولة، فوائض القيم الناتجة عن التنازل عن الأوراق المالية والعقارات

[1] السيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربية، القاهرة، 1977، ص282

المطلب الثاني: صنف الأرباح المهنية و الفلاحية و المداخيل العقارية الناتجة عن إيجار الأملاك المبنية وغير المبنية

من خلال هذا المطلب سنحاول إبراز مجموع المداخيل الصافية لكل من صنف الأرباح المهنية وصنف المداخيل الفلاحية وكذلك صنف المداخيل العقارية الناتجة عن إيجار الأملاك المبنية وغير المبنية

الفرع الأول: الأرباح المهنية

سنتناول في هذا الفرع تعريف الأرباح المهنية ومجال تطبيقها وكيفية تحصيلها

أولا: تعريف الأرباح المهنية

وفقا لنص المادة11 من قانون الضرائب المباشرة:"تعتبر أرباحا صناعية وتجارية لتطبيق ضريبة الدخل الأرباح التي يحققها الأشخاص الطبيعيون، والناجمة عن ممارسة نشاط تجاري أو صناعي او حرفي، غير تجارية أو حرفية، وكذلك الأرباح المحققة من الأنشطة المنجمية أو الناتجة عنها".[1]

ثانيا: مجال تطبيق صنف الأرباح المهنية:

تكتسي طابع الأرباح الصناعية لتطبيق ضريبة الدخل، الأرباح التي يحققها الأشخاص الطبيعيين الذين:

1. يقومون بعمليات الوساطة من أجل شراء عقارات أو محلات تجارية أو بيعها أو يشترون باسمهم نفس الممتلكات لإعادة بيعها.

[1] المادة 11 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، معدلة بموجب المادة 16 من قانون المالية لسنة2022

2. يستفيدون من وعد بالبيع من جانب واحد يتعلق بعقار، ويقومون بسعي منهم أثناء بيع هذا العقار بالتجزئة أو بالتقسيم، بالتنازل عن الاستفادة من الوعد بالبيع إلى شاري كل جزء أو قسم؛
3. يؤجرون مؤسسة تجارية أو صناعية بما فيها من أثاث أو عتاد لازم لاستغلالها سواء كان الإيجار يشتمل على كل العناصر غير المادية للمحل التجاري أو الصناعي أو جزء منها أم لا؛
4. القاعات المخصصة لإحياء الحفلات
5. يمارسون نشاط الراسي عليه المناقصة وصاحب الامتياز ومستأجر الحقوق البلدية؛
6. يحققون إيرادات من استغلال الملاحات أو البحيرات المالحة أو الممالح؛
7. كما تكتسي طابع الأرباح الصناعية والتجارية لتطبيق ضريبة الدخل، المداخيل المحققة من قبل التجار الصيادين، الربابنة الصيادين، مجهزي السفن ومستغلي قوارب الصيد. [1]

ثالثا :الاعفاءات

1. إعفاءات مؤقتة:

- تستفيد الأنشطة التي يقوم بها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب" أو "الصندوق ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال الوطني لدعم القرض المصغر" أو" الصندوق الوطني للتأمين على البطالة" من إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة ثلاث (3) سنوات إبتداءا من تاريخ الشروع في الاستغلال.

[1] المادة 11 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة،تحديث 2022

- تحدد مدة الإعفاء بست (6)سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال إذا كانت هذه الأنشطة تمارس في مناطق يجب ترقيتها ، تحدد قائمتها عن طريق التنظيم.
- وتمدد هاته الفترة بسنتين (2) عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة (3) عمال على الأقل لمدة غير محددة. [1]
- النشاط التقليدي الحرفي 10 سنوات
- ويترتب على عدم احترام التعهدات المتصلة بعدد مناصب العمل المنشأة، سحب الاعتماد والمطالبة بالحقوق والرسوم المستحقة التسديد.
- عندما تتواجد الانشطة في منطقة الجنوب الكبير استفادة من 10 سنوات

2. الاعفاءات الدائمة:

- تابع لجمعيات ذو الاحتياطات الخاصة
- فرق المسرح
- مداخيل عمليات الحليب الطازج الموجه للاستهلاك
- التصدير على السلع والخدمات

رابعا : الوعاء الضريبي للأرباح المهنية

يتم تحديد الوعاء الضريبي للضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأرباح المهنية، من الربح الخاضع للضريبة الذي يتحدد وفق الطريقة المتبعة في تحديد الربح الجبائي الخاضع للضريبة على أرباح الشركات التي تكون وفق التقدير الحقيقي بالفرق بين الإيرادات والأعباء. [2]

---

[1] المادة 13 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، تحديث 2022

[2] عيسى سماعين، جباية و محاسبة المؤسسة، الصفحات الزرقاء العالمية، الجزائر، 2021،ص311

بحيث نقوم بالعملية التالية : (الصنف السابع) طرح (الصنف السادس) ومن تم تحديد النتيجة الجبائية بإعادة إدماج الأعباء غير القابلة للخصم، وخصم الإيرادات غير الخاضعة للضريبة بالعلاقة الآتية:

النتيجة الجبائية= النتيجة المحاسبية+ الادماجات– الخصومات

خامسا: تصفية الضريبة على الأرباح المهنية:

يقصد بالتصفية المبلغ الواجب دفعه إلى إدارة الضرائب من خلال العمليات المختلفة

ا: حساب الضريبة في صنف الأرباح المهنية:

يتم حساب الضريبة على الأرباح المهنية عن طريق الجدول السنوي التصاعدي على الربح الخاضع للضريبة وفق العلاقة التالية:

الضريبة على الأرباح المهنية= الربح الجبائي X المعدل الضريبي

جدول رقم 01: يوضح الجدول السنوي التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي:

شرائح الجدول	المعدل الضريبي	مبلغ الحقوق	المبلغ المتراكم	الفرق
اقل من 240.000دج	%00	00	00	00
من 240.000دج الى 480.000دج	23%	240.000	55200	55200
من 480.000دج الى 960.000دج	%27	480.000	129600	184800
من 960.000دج الى 1920.000دج	30%	960.000	288000	472800
من 1920.000دج الى 3840.000دج	%33	/	635600	1.106.400
اكثر من 3840.000	35%	/	/	/

المصدر: المادة 104من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

ب دفع الضريبة صنف الأرباح المهنية:

وفقا للمادة 355 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، يتم دفع الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأرباح المهنية عن طريق نظام التسبيقات بحيث:

التسبيق الأول: من 20 فيفري السنة ن إلى 20 مارس السنة ن على اساس30%من ضريبة ن−2

التسبيق الثاني: من 20ماي السنة ن إلى 20جوان السنة ن على أساس30%من ضريبة ن−1

رصيد التصفية: من 01 ماي السنة ن+1 إلى 20 ماي السنة ن+1 عن طريق اقتطاع مبلغ التسبيقين من المبلغ الإجمالي للضريبة على أرباح الشركات. [1]

[1] المادة 355 الفقرة 1 قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، تحديث 2022

سادسا : تخفيضات الضريبة صنف الأرباح المهنية:

وفقا للمادة 21من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، للفقرات 1و2و3، تمنح تخفيضات ضريبية لصنف الأرباح المهنية كمايلي:

- الربح الناتج عن نشاط المخبزة دون سواه يطبق عليه تخفيض نسبته 35 %؛

الأرباح المعاد استثمارها يطبق عليها تخفيض نسبته 30% وفق مجموعة من الشروط:

- يجب إعادة استثمار الأرباح في شراء التثبيتات القابلة للاهتلاك باستثناء السيارات السياحية خلال السنة المالية لتحقيقها أو خلال السنة المالية الموالية من خلال تقديم التزام خطي
- يجب التصريح بمبلغ الأرباح المعاد استثمارها في التصريح السنوي للأرباح
- لابد من إرفاق قائمة بالاستثمارات المحققة في إطار الأرباح المعاد استثمارها مع التصريح السنوي للأرباح مع تبيان طبيعتها وتاريخ دخولها في الأصول وكذا سعر تكلفتها
- يجب أن تحوز المؤسسة على التثبيتات التي استفادت من التخفيض الضريبي لمدة 5سنوات. [1]

[1] المادة 21 الفقرات 1و2و3من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2022

الفرع الثاني: الأرباح الفلاحية

يتمثل النشاط الفلاحي في إقامة مشروعات زراعية من خلال استصلاح الأراضي الزراعية وحرثها للحصول على المنتجات الزراعية لغرض تسويقها وبيعا، حيث تشمل كل عمليات الاستغلال للأراضي الزراعية تحقيق إيرادات من محاصيلها كالحبوب والخضروات والفواكه. [1]

أولا: تعريف الأرباح الفلاحية

تم تحديد الأرباح الفلاحية وفقا للمادة35 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة كمايلي:" تعتبر إيرادات فلاحية الإيرادات المحققة من الأنشطة الفلاحية وتربية المواشي وتشكل كذلك إيرادات فلاحية الأرباح الناتجة عن أنشطة تربية الدواجن والنحل والمحار بلح البحر والأرانب و الحلزون واستغلال الفطريات والسراديب داخل باطن الأرض غير انه لا يمكن أن تعتبر أنشطة تربية الدواجن والأرانب إيرادات فلاحية، المشاتل والكروم والمنتجات الغابية الفلين، البنجر واستخراج الحمضيات و استغلال الحلفاء [2]

ثانيا: الاعفاءات

وفق المادة 36 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، يعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي الإيرادات الناتجة عن: زراعة الحبوب والبقول الجافة والتمور وانتاج الحليب، إضافة إلى المستثمرات التي مساحتها اكبر من 6 هكتار ف الجنوب والهضاب واكبر من 2 هكتار في المناطق الاخرى ذلك تعفى لمدة 10سنوات من الضريبة على الدخل الإجمالي الإيرادات الناتجة

---

[1] سنان زهير محمد جميل، المعالجة المحاسبية لتكاليف المنتجات العرضية وإيراداتها في المنشات الزراعية، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، مجلد28، عدد 82،2006، ص226

[2] المادة 35 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، تحديث 2022

عن الأنشطة الفلاحية وأنشطة تربية المواشي الممارسة في الأراضي المستصلحة حديثا، وفي المناطق الجبلية التي سيتم تحديدها عن طريق التنظيم وذلك إبتداءا من تاريخ منحها وتاريخ بدء نشاطها على التوالي، كما تستفيد من إعفاء دائم المداخيل المحققة في النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموحد للاستهلاك على حالته.

ثالثا: تصفية الضريبة صنف المداخيل الفلاحية

ويتم حساب هذا الصنف من الضريبة بتطبيق الجدول التصاعدي السنوي الخاص بالضريبة على الدخل الإجمالي بنفس طريقة احتساب الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأرباح المهنية، مرفوقة بالمعلومات التالية:

- عدد الأشجار المغروسة المثمرة حسب كل نوع : أشجار الزيتون، الحمضيات..الخ؛
- عدد رؤوس الحيوانات حسب كل نوع: أغنام، أبقار، دواجن، تربية النحل.....الخ؛
- المساحات المزروعة حسب طبيعة المزروعات: بطاطا، عباد الشمس، جزر....الخ؛
- الكميات المحققة من: نشاط تربية المحار، وبلح البحر....الخ. [1]

رابعا:دفع الضريبة صنف الأرباح الفلاحية

يتعين على كل مستثمر فلاحي اكتتاب تصريح خاص بإيراداته الفلاحية نموذج 15 لدى المفتشية التابعة لمقر المستثمرة الفلاحية قبل 30 افريل من كل سنة. [2]

---

[1] المادة 11 من قانون الإجراءات الجبائية ، تحديث 2022

[2] نفس المرجع أعلاه

الفرع الثالث: المداخيل العقارية الناتجة عن إيجار الأملاك المبنية وغير المبنية

سنتناول في هذا الفرع تعريف و تحصيل المداخيل العقارية عن إيجار الأملاك المبنية وغير المبنية

أولا: تعريف المداخيل العقارية الناتجة عن إيجار الأملاك المبنية وغير المبنية

المادة 42 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تدرج المداخيل الناتجة عن إيجار العقارات المبنية أو أجزاء منها وكذا إيجار كل المحلات التجارية أو الصناعية غير المجهزة بعتادها إذا لم تكن مدرجة في أرباح مؤسسة صناعية أو تجارية أو حرفية أو مستثمرة فلاحية أو مهنة غير تجارية وكذا تلك الناتجة عن عقد العقارية في تحديد الدخل الإجمالي المعتمد كأساس في تحديد الضريبة على الدخل الإجمالي في صنف المداخيل العقارية يتكون الأساس الضريبي المعتمد في العقد العارية من القيمة الإيجارية المحددة استنادا إلى السوق المحلية أو حسب المقاييس المقررة عن طريق التنظيم تدرج كذلك في صنف الريوع العقارية الإيرادات الناتجة عن إيجار أملاك غير المبنية بمختلف أنواعها بما فيها الأراضي الفلاحية. [1]

ثانيا:الوعاء الضريبي للمداخيل العقارية الناتجة عن إيجار الأملاك المبنية وغير المبنية

أ. معدلات الضريبة للمداخيل العقارية الناتجة عن إيجار الأملاك المبنية و غير المبنية

تخضع المداخيل المتأتية من الإيجار المدني لأملاك عقارية ذات استعمال سكني للضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة:

- ✓ 7%محررة من الضريبة وتحسب هذه النسبة من مبلغ الايجارات ذات طابع سكني فقط التي تقل عن 1800.000دج

[1] المادة 42 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تحديث 2021

- ✓ 10%اراضي فلاحية
- ✓ % 15محررة من الضريبة وتحسب هذه النسبة من مبلغ الإيجار الإجمالي للاملاك غير المبنية ك: الاراضي
- ✓ 15%محررة من الضريبة وتحسب هذه النسبة من مبلغ الإيجار الإجمالي بالنسبة للمداخيل المتأتية من إيجار المحلات ذات الاستعمال التجاري أو المهني كما يطبق هذا المعدل على العقود المبرمة مع الشركات.

ب: دفع الضريبة للمداخيل العقارية الناتجة عن إيجار الأملاك المبنية وغير المبنية

يؤدى مبلغ الضريبة المستحق لدى قابضة الضرائب التي يخضع لها المكلف بالضريبة وذلك في اجل أقصاه عشرون يوم من الشهر الذي يلي تحصيل الإيجار في حالة عدم ذكر الأجل المتفق عليه في العقد تستحق الضريبة على الإيجار بحلول عشرون يوم من كل شهر يطبق هذا الحكم حتى وإن لم يسدد. [1]

مستغل أو مؤجر المكان ثمن الإيجار مع مراعاة الإحكام السابقة تستحق الضريبة على الإيجار المحصل مسبقا بتاريخ عشرون يوم من الشهر الذي يلي الشهر الذي تم فيه تحصيله في حالة الفسخ المسبق للعقد يمكن للمؤجر ان يطلب استرداد الضريبة المتصلة بالمرحلة المتبقية في السريان شريطة تبرير استرجاع المستأجر لمبلغ الإيجار المحصل للمرحلة غير المنتهية. [2]

[1] المادة 42 الفقرة 3 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، تحديث 2021

[2] المادة 42 الفقرة 3 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، تحديث 2021

تنص المادة 44 من نفس القانون على أن المكلفين بالضريبة الذين يتحصلون على مداخيل عقارية مطالبون باكتتاب وإرسال إلى مفتش الضرائب لمكان تواجد العقار المبني أو غير المبني المؤجر قبل الفاتح من فبراير من كل سنة تصريحا خاصا تسلم الاستمارة من طرف الإدارة. [1]

المطلب الثالث: صنف ريوع الأموال المنقولة و المرتبات والأجور والمنح والضريبة على فائض القيمة

الفرع الأول:ريوع رؤوس الأموال المنقولة

أولا:المداخيل الموزعة:

أ. تعريف المداخيل الموزعة:

المادة 46 : تعتبر مداخيل موزعة على وجه الخصوص الأرباح أو الإيرادات التي لا تدرج في الاحتياطات أو في رأس المال المبالغ أو القيم الموضوعة تحت تصرف الشركاء أو حاملي الأسهم أو حاملي حصص الشركة وغير المقتطعة من الأرباح إيرادات الأموال المستثمرة القروض أو التسبيقات الموضوعة تحت تصرف الشركاء إما مباشرة أو بواسطة شخص أو شركة المكافآت والامتيازات والتوزيعات غير المعلن عنها المكافآت المدفوعة للشركاء أو المدراء غير المعوضة أو لأداء خدمة أو التي تعتبر مبلغها مبالغا فيه أتعاب مجلس إدارة الشركة والنسب المئوية من الربح الممنوح لمدراء الشركات مكافأة عن وظيفتهم الأرباح المحولة إلى شركة أجنبية غير مقيمة من قبل شركاتها الفرعية المقيمة في الجزائر أو كل منشاة مهنية أخرى بالمفهوم الجبائي. [2]

---

[1] المادة 44 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، تحديث 2021

[2] المادة46من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2021

ب. تقدير المداخيل الموزعة:

المادة52: لكل فترة فرض الضريبة، تعتبر كتلة المداخيل المدفوعة موزعة بين المستفيدين من اجل تقدير دخل كل منهم يجب أن تطابق كتلة المداخيل هذه، مجموع المداخيل الفردية المصرح بها. [1]

ج.الالتزامات:

المادة 53من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تنص على انه:" يتعين على الأشخاص المستفيدين من الإيرادات المنصوص عليها من45 إلى 51 أن يكتتبوا على الأكثر يوم 30افريل من كل سنة، تصريحا خاصا يرسلوه إلى مفتش الضرائب المباشرة لمكان فرض الضريبة عليهم". [2]

د. اقتطاع الضريبة على الدخل الإجمالي من المصدر:

المادة54 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة: يترتب على الإيرادات المذكورة أعلاه تطبيق اقتطاع من المصدر، يحدد معدله بموجب المادة104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتخضع كذلك إلى الاقتطاع من المصدر الأرباح الموزعة لصالح الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين غير المقيمين في الجزائر. [3]

ثانيا. الإيرادات الخاضعة للضريبة

أ. **.تعريف الإيرادات الخاضعة للضريبة:** وفقا للمادة55 تعد كمداخيل من الديون والودائع والكفالات، الفوائد والمبالغ المستحقة من الدخل وكافة الحواصل الأخرى

[1] المادة52 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2021

[2] المادة 53 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث2021

[3] المادة 54 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث2021

- الديون الرهنية الممتازة منها والعادية وكذا الديون الممثلة بالأسهم والسندات العامة وسندات القرض الأخرى القابلة للتداول باستثناء كل عملية تجارية لا تكتسي الطابع القانوني للقرض
- الودائع المالية تحت الطلب أو لأجل محدد، مهما كان المودع ومهما كان تخصيص الوديعة
- الكفالات نقدا
- الحسابات الجارية
- سندات الصندوق. [1]

ب. تحديد الدخل الخاضع للضريبة:

المادة58: يحدد الدخل الخاضع للضريبة بتطبيق تخفيض قدره 50.000دج من المبلغ الإجمالي، للفوائد الناتج عن المبالغ المقيدة في دفاتر أو حسابات الادخار للأشخاص. [2]

المادة59: يتعين على المستفيدين من فوائد، المقيمين في الجزائر والذين يتم الدفع أو التسجيل بالنسبة لهم،أن يكتتبوا على الأكثر يوم 30 افريل من كل سنة تصريحا خاصا يرسل إلى مفتش الضرائب لمكان فرض الضرائب.[3]

الفرع الثاني: المرتبات والأجور والمنح والريوع العمرية

أولا: تحديد المداخيل الخاضعة للضريبة

---

[1] المادة 55 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث سنة 2021

[2] المادة 58 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث سنة 2021

[3] المادة 59 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث سنة 2021

تنص المادة66 من قانون الضرائب المباشرة على المداخيل الخاضعة للضريبة تدرج المرتبات والتعويضات والأتعاب والأجور والمنح والريوع العمرية في تكوين الدخل الإجمالي المعتمد أساسا لإقرار الضريبة على الدخل الإجمالي. [1]

ثانيا: مجال التطبيق

المادة67: تعتبر أجورا لتأسيس الضريبة:

- المداخيل المدفوعة إلى الشركاء والمسيرين لشركات ذات مسؤولية محدودة والشركاء في شركات الأشخاص والشركات المدنية المهنية وأعضاء شركات المساهمة
- المبالغ المقبوضة من قبل أشخاص يعملون في بيوتهم بصفة فردية لحساب الغير، وهذا مقابل عملهم.[2]
- التعويضات والتسديدات والتخصيصات الجزافية المدفوعة لمديري الشركات، لقاء مصاريفهم
- علاوات المردودية والمكافآت أو غيرها التي تمنح لفترات غير شهرية، بصفة اعتيادية من قبل المستخدمين
- المبالغ المسددة لأشخاص يمارسون، إضافة إلى نشاطهم الأساسي كإجراء نشاط التدريس أو البحث أو المراقبة أو كأساتذة مساعدين بصفة مؤقتة. [3]

ثالثا.المداخيل المعفاة من الضريبة على الأجور والرواتب:

وفق المادة68 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي صنف رواتب وأجور المداخيل التالية:

---

[1] المادة66 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث سنة 2022

[2] المادة67 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث سنة 2022

[3] المادة67 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث سنة 2022

- الأشخاص من جنسية أجنبية في إطار مساعدة بدون مقابل
- منح البطالة المدفوعة من قبل الدولة والجماعات المحلية
- التعويضات والمنح والريوع العمرية المقدمة لضحايا حوادث العمل أو لذوي حقوقهم
- الأجور والمكافآت المدفوعة في إطار البرامج الرامية إلى تشغيل الشباب
- معاشات المجاهدين والأرامل من حرب التحرير الوطنية
- تعويض حوادث العمل
- معاشات الإطعام المدفوعة بصفة إلزامية على اثر حكم قضائي للزوجة المطلقة وأطفالها لتغطية احتياجاتهم الضرورية. [1]

رابعا: العناصر الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي صنف رواتب وأجور

يتم اعتبار المداخيل الخاضعة للضريبة على الرواتب والأجور العناصر الآتية:

أ.الأجر القاعدي salaire de base:

يتمثل الأجر القاعدي في الأجر الأساسي الذي يتقاضاه الموظف وفق منصبه و تصنيفه ضمن السلم الوطني للأجور، يتم احتساب الأجر القاعدي بالساعات أو الأيام حسب الرقم الاستدلالي حسب التنظيمات الخاصة بكل مؤسسة أو هيئة مستخدمة، علما أن المدة القانونية للعمل في الظروف العادية 40ساعة أسبوعيا موزعة بمقياس 22يوم في الشهر أو 173.33ساعة عمل في الشهر. [2]

ب. تعويض الخبرة المهنية indemnité d'expérience professionnelle: يمنح هذا التعويض لمكافأة الاقدمية في العمل المولدة للخبرة المهنية من خلال الترقية في السلم المهني المكون من درجات، ويتم احتسابها على أساس نسبة مئوية من الأجر القاعدي،

[1] المادة68 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث سنة 2022

[2] الأمر 03-97 المؤرخ في 11جانفي 1997المحدد للمدة القانونية للعمل، الجريدة الرسمية، عدد03

وتكون مدة الترقية بين الدرجة والأخرى تتراوح من سنتين إلى ثلاث سنوات حسب كل قطاع.[1]

ج. تعويض الساعات الإضافية indemnité des heures supplémentaires :

يمكن لأي مؤسسة أن تطلب من عمالها القيام بساعات إضافية، ويترتب عنها دفع تعويض للعمال يختلف من مؤسسة لأخرى، وعادة ما تقدر الزيادة في الساعات الإضافية كمايلي:

- زيادة بنسبة 50% عن قيمة الساعات العادية بالنسبة لأربع ساعات الأولى في الأسبوع
- زيادة بنسبة 75% عن قيمة الساعات العادية عندما يتعدى عدد الساعات 4ساعات في الأسبوع
- زيادة بنسبة 100% عن قيمة الساعات العادية للساعات المؤداة ليلا أو أيام العطل القانونية. [2]

د. تعويض عمل المنصب indemnité de travail posté:

هو تعويض يدفع للعامل في الأوقات غير العادية التي يتطلبها منصب عمله كالعمل المتناوب أو العمل ليلا وفي الأعياد، حيث يحصل العمال على تعويض خاص بعمل المنصب يتم حسابه على أساس نسبة معينة من الأجر القاعدي.[3]

هـ. تعويض الضرر:

---

[1] بن ربيع حنيفة، حسياني عبد الحميد،صالحي بوعلام، الواضح في المحاسبة المالية والمعايير المحاسبية، الجزء 02، منشورات كليك، الجزائر،2013،ص 179

[2] شعباني لطفي، جباية المؤسسة، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2017، ص 101.102

[3] جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد، الصفحات الزرقاء، الجزائر،2011 ص 62

يحصل العامل على تعويض الضرر إذا كان منصب عمله يشمل خطر أو عناصر غير صحية كالعمل في المواد الكيماوية أو الأوساخ وغيرها. [1]

يتم احتساب هذا التعويض على أساس نسبة مئوية معينة من الأجر القاعدي تحددها لجان خاصة بالوقاية والصحة والأمن على مستوى المؤسسة المستخدمة طبقا للاتفاقيات الجماعية حسب

القانون 90-11 المتضمن علاقات العمل.[2]

و.علاوة المردودية الفردية والجماعية:

تمنح العلاوة نتيجة جهد فردي أو جماعي لتحفيز العمال على تحسين مردودية المؤسسة، يتم احتساب علاوة المردودية الفردية على أساس تنقيط المسؤول لعامله بصفة مباشرة، أما علاوة المردودية الجماعية يتم احتسابها على أساس نسبة من الأرباح المحققة.

ي. تعويض السلة و النقل:

يمنح تعويض السلة للعامل لتغطية مصاريف الإطعام في حالة ما إذا لا تتوفر المؤسسة على مطعم، يكون عدد الوجبات المقدمة مرتبط بالمدة الفعلية للعمل 22يوم، أما منحة النقل تتمثل في تعويض العامل عن مصاريف النقل اليومية التي يتكبدها أثناء التنقل من بيته إلى مقر عمله، بشرط عدم توفير وسيلة نقل من طرف المستخدم

خامسا: العناصر غير الخاضعة للضريبة على الاجور:

---

[1] بن ربيع حنيفة، حسياني عبد الحميد،صالحي بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص180

[2] القانون 90-11 المتضمن علاقات العمل

إضافة للعناصر الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي توجد عناصر غير خاضعة لاقتطاع الضريبة على الأجور وتعتبر كعناصر للأجر تمنح في للعمال نذكرها فيمايلي:

أ. تعويض المنطقة الجغرافية Indemnité de zone géographique

هو تعويض يمنح للعامل في المناطق الجغرافية أو النائية ويتم حسابها وفق نسبة معينة من الأجر القاعدي، إلا انه وفق قانون المالية لسنة 2021 تم تسقيف الإعفاء الضريبي في حدود 70% من الأجر القاعدي، وماتجاوز ذلك يخضع للضريبة على الأجور.[1]

ب. تعويض مصاريف النقل والمهمة: Frais de missions et déplacement

تتمثل في كل من مصاريف الغذاء والنقل المبيت وغيرها التي يتحملها العامل من خلال تنفيذ مهامه المكلف بها، وعادة تحسب على أساس المسافة المقطوعة او عدد الأيام المقضية في تنفيذ المهمة.

المنح ذات الطابع العائلي: Allocation à caractère familiale

الأجر الوحيد يتمثل في مبلغ ثابت يقدم شهريا للأجير المتزوج في حال عدم عمل زوجته أو العكس، أما المنح العائلية فهي عبارة عن مبالغ مالية تمنح شهريا حسب عدد الأطفال إلى غاية وصولهم إلى سن الرشد، منحة الأمومة مبلغ يقدم للمرأة العاملة عندما تلد، منحة التمدرس مبلغ سنوي يدفع حسب عدد الأطفال المتمدرسين

[1] المادة 8 من قانون المالية لسنة 2021المعدلة للمادة 68 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلةلسنة2022

خامسا.حساب الضريبة على الأجور:

تحسب الضريبة على الأجور عن طريق الجدول التصاعدي الشهري على الأجر الخاضع

الجدول رقم(2): يمثل الجدول التصاعدي الشهري للضريبة على الأجور

شرائح الدخل	المعدل الضريبي	مبلغ الحقوق	مبلغ التراكم
اقل من 10.000دج	**0**	**0**	**0**
من10.000الى 30.000دج	**20**	**4.000**	**4.000**
من30.000الى 120.000دج	**30**	**27.000**	**31.000**
أكثر من 120.000دج	**35**	/	/

المصدر: المادة 104من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

وتتم طريق الحساب من خلال استبعاد العناصر غير الخاضعة للضريبة لتحديد الأجر الخاضع للضريبة، ثم تخفيض الاقتطاعات العمالية في التأمينات الاجتماعية، تحديد شريحة الدخل المناسبة التي ينتمي إليها الأجر الخاضع، تخفيض الحد الأدنى من الشريحة من الأجر الخاضع للضريبة، ثم القيام بضرب الحاصل المحصل عليه في معدل الضريبة المقابل للشريحة المناسبة، وأخيرا إضافة مبلغ التراكم السابق للشريحة المناسبة إلى الحاصل المحصل عليه سابقا

سادسا. تصفية الضريبة على الأجور

يقع على رب العمل مهمة حساب واقتطاع الضريبة على الأجور ودفعها نيابة على الإجراء إلى إدارة الضرائب وفق آجال معينة، وفي نفس الوقت يترتب على صاحب العمل عدة التزامات في ميدان الأجور والرواتب كمسك دفتر الأجور ومسك استمارة الأجور. [1]

الفرع الثالث: الضريبة على فائض القيمة

سنتناول في هذا الفرع كل مايتعلق بفائض القيمة من تعريف الى غاية تحصيله

أولا: تعريف الضريبة على فائض القيمة:

يتم الاعتماد على هاته الضريبة في حالة واحدة وهي حالة التنازل بمقابل عن عقارات مبنية أو غير مبنية أو عن الأوراق المالية، أعيد استحداث العمل بها سنة 2017 من طرف المشرع الجزائري، وتم توسيعها بموجب قانون المالية لسنة 2021 على فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن الأسهم والحصص الاجتماعية وكذا الأوراق المماثلة. [2]

ثانيا.مجال تطبيق الضريبة على فائض القيمة:

وفقا للمادتين 77 و 77 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة يخضع للضريبة كل عمليات التنازل المحققة من طرف الأشخاص الطبيعيين خارج نطاق النشاط المهني عن عقارات مبنية أو غير مبنية (سكن، قطعة ارض،...) وكذا الحقوق العقارية المتعلقة بها وكذلك عمليات

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 96-98 المؤرخ في 06مارس 1996الذي يحدد قائمة الدفاتر والسجلات الخاصة التي يلزم بها المستخدمون، الجريدة الرسمية عدد 17

[2] المادتين 02و03 من قانون المالية سنة 2017، الجريدة الرسمية عدد 77

التنازل عن الأوراق المالية (الأسهم، الحصص الاجتماعية،....) وكذا الهبات المقدمة للأقارب ما بعد الدرجة الثانية ولغير الأقارب. [1]

ثالثا: حساب ودفع الضريبة على فائض القيمة

أ. حساب الضريبة على فائض القيمة:

وفقا لقانون المالية لسنة 2021:

معدل15 %يخضع الأشخاص الذين يتنازلون عن العقارات المبنية وغير المبنية للضريبة على فائض القيمة محررة من الضريبة يتم احتسابها انطلاقا من الفرق الايجابي بين سعر التنازل وسعر الاقتناء أو قيمة الإنشاء، مع تطبيق تخفيض حوالي 05%سنويا إبتداءا من السنة الثالثة من حيازة العقار

في حدود 50% .[2]

ب. دفع الضريبة على فائض القيمة:

يتعين على الأشخاص الخاضعين لهذا الصنف أن يقوموا بحساب ودفع الضريبة في اجل لا يتعدى 30يوما من تاريخ إبرام العقد، لدى قابضة الضرائب التابع لها العقار المتنازل عنه في حالة التنازل عن العقارات، وفي قابضة الضرائب المتواجدة في إقامة المتنازل في حالة التنازل عن الأوراق المالية.[3]

---

[1] المادتين 77 و 77مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2022

[2] المادة 104 من قانون المالية سنة 2022

[3] المادة 80 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2022

المبحث الثاني: الضريبة على أرباح الشركات IBS

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تحديد الأشخاص الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات، والتعرف على اهم الفروقات بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية، ثم معرفة كيفية حساب ودفع الضريبة على أرباح الشركات

المطلب الأول: تعريف الضريبة على أرباح الشركات ومجال تطبيقها

يتناول هذا المطلب كل مايتعلق بالضريبة على ارباح الشركات من تعريف ومجال تطبيق

الفرع الأول: تعريف الضريبة على أرباح الشركات

تم إحداث الضريبة على أرباح الشركات بموجب قانون المالية لسنة1991، في مضمون المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بأنها:" تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنوية.. تسمى الضريبة على أرباح الشركات". [1]

الفرع الثاني: مجال تطبيق الضريبة على أرباح الشركات:

يتمثل مجال تطبيق الضريبة على أرباح الشركات في إخضاع المكلفين إما اختياريا أو إجباريا

أولا: الإخضاع الاختياري للضريبة

شركات الأشخاص: كشركة التضامن، شركات التوصية البسيطة، الشركات المدنية.

الشركات التي تم ذكرها سابقا خاضعة أساسا للضريبة على الدخل الإجمالي وفق كل شريك وحصته من الأرباح المتناسبة مع مساهمته من رأسمال الاجتماعي للشركة، إلا أن المشرع الجزائري

[1] المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2022

منحها إمكانية طلب الخضوع اختياريا للضريبة على أرباح الشركات، عن طريق طلب خطي ممضي من طرف مسؤول الشركة، مرفق بالتصريح السنوي للأرباح الذي يتعين إيداعه قبل أول ماي من السنة الموالية، بحيث الاختيار هنا غير رجعي ولا يمكن للمكلف الرجوع مرة أخرى إلى الخضوع للضريبة على الدخل الإجمالي

ثانيا: الإخضاع الإجباري للضريبة: تخضع كل الشركات التالية مهما كان شكلها وغرضها الى

- الشركات ذات المسؤولية المحدودة SARL
- شركات المساهمةSPA
- المؤسسات ذات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودةEURL
- شركات التوصية بالأسهم
- المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري EPIC. [1]

المطلب الثاني: كيفية تحديد وعاء الضريبة على أرباح الشركات

الفرع الأول: معدلات الضريبة على أرباح الشركات

وفقا للمادة 150 الفقرة 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تطبق الضريبة على أرباح الشركات ثلاث معدلات حسب طبيعة النشاط الممارس كالتالي:

- ✓ 19% نشاط الإنتاج ما عدا التوظيب
- ✓ 23% أنشطة الأشغال العمومية والبناء والري وكذا الأنشطة السياحية والحمامات باستثناء وكالات الأسفار

[1] المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2021

- ✓ 26% باقي الأنشطة التجارية و الخدماتية . [1]

الفرع الثاني: تحديد الوعاء الضريبي للضريبة على أرباح الشركات

يتحدد الوعاء الضريبي للضريبة على أرباح الشركات انطلاقا من:

الربح الجبائي أو النتيجة الجبائية: عبارة عن ربح محاسبي طرأ عليه تعديلات لأغراض جبائية وفقا لقواعد القانون الجبائي، بحيث النتيجة الجبائية تساوي النتيجة المحاسبية قبل الضرائب مضافا إليها الأعباء غير القابلة للخصم ومخصوما منها الإيرادات غير الخاضعة للضريبة

وفق العملية التالية :

النتيجة الجبائية= النتيجة المحاسبية+ الادماجات– الخصومات

أولا: النتيجة المحاسبية

هي تلك النتيجة التي يتم تحديدها من خلال مسك المحاسبة طبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها،[2] عن طريق إجراء الفرق بين الإيرادات (حسابات الصنف 07) والأعباء(حسابات الصنف 06) خلال دورة مالية واحدة، إما من خلال حساب النتائج أو عن طريق الميزانية التي تحتوي عن التغيرات الحاصلة في عناصر الأصول والخصوم خلال الدورة

[1] المادة 150الفقرة1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2021

[2] النظام المحاسبي المالي الصادر عن القانون 07-11المؤرخ في 2007/11/25، بدا العمل به سنة 2010

ثانيا: الادماجات أو الاسترداد

حسب المادة169 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة يعتبر المشرع الجبائي الجزائري اعباءا غير قابلة للخصم مالم تتجاوز السقف المحدد كما يلي:

- الهدايا الاشهارية التي لا تتجاوز قيمتها 1000دج للوحدة في حدود 500.000دج
- الإعانات والتبرعات والهبات الممنوحة للمؤسسات والجمعيات ذات الطابع الإنساني مالم تتجاوز 4.000.000دج سنويا
- مصاريف الإشهار والرعاية الخاصة بالأنشطة الرياضية في حدود 10% من رقم أعمال السنة المالية في حد أقصاه 30.000.000دج. [1]
- تسديد الفواتير نقدا عندما يتجاوز مبلغ الفاتورة 10.000دج

وحسب المادة 141 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة حدد قسط الاهتلاك المالي القابل للخصم :

- أقساط الاهتلاك غير قابلة للخصم بالنسبة للسيارات السياحية على أساس قيمة شراء موحدة قدرها 1.000.000دج إلا أن هذا السقف لا يؤخذ بعين الاعتبار إذا كانت هذه السيارة تشكل الأداة الرئيسية لنشاط المؤسسة. [2]

وحسب المادة 171 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة نجد المشرع الجبائي الجزائري حدد سقف مصاريف البحث والتطوير كالتالي:

---

[1] المادة 11 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020 المعدلة للمادة 169الفقرتين 1و2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

[2] المادة 141 الفقرتين 3و6 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث2022

- مصاريف البحث والتطوير حددت ب 30% من مبلغ الربح الخاضع للضريبة في حدود 200.000.000دج، بشرط إعادة استثمار المبالغ المرخص بخصمها مع التصريح بها لدى الإدارة الجبائية والهيئة الوطنية المكلفة بمراقبة البحث العلمي.[1]
- الأجور الممنوحة لزوج مستغل مؤسسة فردية أو لزوج شريك في شركة غير قابلة للخصم إلا في حدود الأجر الممنوح لعون له نفس التأهيل المهني أو يشتغل نفس منصب العمل.[2]
- الأجور التي يتقاضاها صاحب المؤسسة الفردية غير قابلة للخصم عند تحديد الوعاء الضريبي الخاضع للضريبة على الدخل الإجمالي. [3]
- مصاريف إيجار وتصليح وصيانة السيارات السياحية عندما لا تشكل الأداة الأساسية للنشاط. [4]
- تسقيف النفقات المتعلقة بالترويج الطبي للمواد الصيدلانية وشبه صيدلانية في حدود 01% من رقم الأعمال السنوي(أعباء الإشهار، تكاليف إطلاق المنتجات، تكاليف تجديد واجهات الصيدليات....الخ. [5]

ثالثا: الخصومات

تتمثل الخصومات في العجز أو خسائر السنوات السابقة ، بحيث منح المشرع الجزائري للشركات إمكانية ترحيل الخسائر إلى غاية السنة الرابعة، يتم اعتباره عبئ يدرج ويخصم من

---

[1] المادة 171 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2023

[2] المادة 168 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث2021

[3] المادة 140الفقرة 2من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2021

[4] المادة 141 الفقرة 7 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، تحديث 2021

[5] المادة 169 الفقرتين 1و4 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2021

الربح المحقق خلال السنة المالية، وإذا لم يكفي لتخفيض العجز فان العجز الزائد ينقل بالترتيب إلى غاية السنة الرابعة الموالية لسنة تسجيل العجز.[1]

المطلب الثالث: التمييز بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية

إن المحاسبة والجباية لا يتفقان في معالجة بعض الإيرادات والأعباء بحيث ليس كل إيراد مسجل محاسبيا في الصنف07 يخضع للضريبة، الأمر الذي يؤدي فعلا إلى وجود فروقات بين المحاسبة والجباية سواء كانت دائمة أو مؤقتة وهذا ما ينشا عنه ضرائب مؤجلة اصول أو خصوم.

أولا: تعريف الضرائب المؤجلة: لا تعتبر من الضرائب بحيث جاء بها النظام المحاسبي المالي للتخلص من الفروقات المؤقتة بين المحاسبة والجباية والحفاظ على الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة .[2]

ثانيا: خصائص الضرائب المؤجلة

- الضرائب المؤجلة ناشئة عن المعالجة المحاسبية و المعالجة الجبائية لمختلف الأعباء والإيرادات التي تساهم في تشكيل نتيجة المؤسسة
- هي ضرائب على الأرباح يتم حسابها من المعدلات الضريبية سارية المفعول والمطبقة حسب طبيعة نشاط الشركة
- تدفع خلال السنة المالية لاستردادها أو خصمها في الفترات اللاحقة

ثالثا: حالات ظهور الضرائب المؤجلة

تنشا الضرائب المؤجلة في ثلاث حالات أساسية نذكرها كالأتي:

---

[1] المادة 147 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2021

[2] عيسى سماعين، مرجع سبق ذكره، ص 211

- وجود ترتيبات و إلغاءات وإعادة معالجة تمت في إطار إعداد كشوفات مالية مدمجة
- وجود خسائر جبائية أو قروض ضريبية قابلة للترحيل إذا كان تحميلها على أرباح جبائية أو ضرائب مستقبلية
- وجود اختلال زمني مؤقت بين الإثبات المحاسبي لإيراد ما أو عبئ ما وأخذه في الحسبان في النتيجة الجبائية لسنة مالية لاحقة في المستقبل. [1]

رابعا: تقسيمات الضرائب المؤجلة:

بالعودة إلى أنواع الضرائب المؤجلة يمكننا تمييز نوعان من الضرائب المؤجلة:

- **الضرائب المؤجلة اصول:** أصل ضريبي مؤجل حق للشركة على عاتق إدارة الضرائب.
- **الضرائب المؤجلة خصوم:** التزام ضريبي مؤجل دين على الشركة لصالح إدارة الضرائب.

المطلب الرابع: تصفية الضريبة على أرباح الشركات

الفرع الأول: حساب الضريبة على أرباح الشركات

يتم حساب الضريبة على أرباح الشركات بضرب الربح الجبائي المحقق من طرف الشركة في معدل الضريبة وفق نشاط المؤسسة، حسب العلاقة التالية:

مبلغ الضريبة على أرباح الشركات واجب الدفع= الربح الجبائيx معدل الضريبة حسب النشاط

[1] البند 134-02، القرار المؤرخ في 2008/07/26، يحدد قواعد تقييم ومحاسبة محتوى الكشوف المالية، ص19

الفرع الثاني: كيفية تحصيل الضريبة على أرباح الشركات

أولا: دفع الضريبة على أرباح الشركات

يتم دفع الضريبة على أرباح الشركات وفق 03 أقساط ورصيد التصفية يقع عبئ حسابها على الشركات الخاضعة لهذه الضريبة دون إخطار مسبق، وذلك باستعمال التصريح الشهري G50، إن مبلغ كل قسط يساوي 30% من الضريبة على أرباح الشركات لآخر دورة مغلقة، أما بالنسبة للشركات المنشاة حديثا، فان مبلغ كل قسط يساوي 30% من الضريبة المحسوبة من 5%من رأس المال الاجتماعي للشركة.[1]

ثانيا: أجال استحقاق الضريبة على أرباح الشركات

تستحق الضريبة على أرباح الشركات وفق أجال حددها المشرع الجبائي الجزائري في المادة 2/356 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم نذكرها في الجدول التالي:

جدول رقم(3): آجال استحقاق الضريبة على أرباح الشركات وطريقة حسابها:

التسبيق	أجال تسديد التسبيق	كيفية الحساب
التسبيق الأول	من 02/20/ن إلى 20 /03/ن	30% من ضريبة السنة ن−2
التسبيق الثاني	من 05/20/ن إلى 06/20/ن	30%من ضريبة ن−1
التسبيق الثالث	من 10/20/ن إلى 11/20/ن	30%من ضريبة ن−1
رصيد التصفية	من 05/01/ن+1 إلى 05/20/ن+1	مبلغ الضريبة على أرباح الشركات – مجموع التسبيقات

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المادة 2/356 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

[1] المادة2/356 و 4 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث2021

ثالثا: العقوبات والغرامات

أ. حالة غياب التصريح السنوي للأرباح (عدم التصريح بتاتا):

في حالة عدم إيداع التصريح السنوي للأرباح تخضع الشركة المعنية لتحديد الربح الخاضع للضريبة بصفة تلقائية مع زيادة بنسبة 25% كغرامة مالية.[1]

ب. حالة التأخر في إيداع التصريح السنوي للأرباح:

وفقا للمادة322من قانون الضرائب المباشرة، إذا تم إيداع التصريح السنوي للأرباح خارج الآجال القانونية فان الشركة المعنية تتعرض للعقوبات الآتية:

- 10% إذا كانت مدة التأخر في التصريح في حدود شهر
- 20%إذا تجاوزت مدة التأخر في التصريح شهر و تقل عن شهرين
- 25% إذا تجاوزت مدة التأخير شهرين.[2]

ج. حالة نقص في التصريح السنوي للأرباح:

في حالة ما إذا تم اكتشاف أن التصريح السنوي للأرباح يشمل أرباح غير صحيحة أو وهمية، فان الإدارة الجبائية تخضع الشركة المعنية بمجموعة من العقوبات التالية بعد إعادة تقويم الأرباح المخفية سنوضحها في الجدول التالي. [3]

---

[1] المادة192الفقرة1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث2021

[2] المادة322 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2021

[3] المادة193 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2021

جدول رقم(4): حالة نقص في التصريح السنوي للأرباح

نسبة الغرامة	مبلغ الحقوق المتهرب منها
%10	لا يتجاوز 50.000دج
%15	مايزيد عن 50.000دج وما يقل عن 200.000دج
%25	أكثر من 200.000دج

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المادة 193 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

د. حالة التأخر في التحصيل:

في حالة ما إذا تأخرت الشركة المعنية في تحصيل الحقوق فإنها تخضع للعقوبات التالية % 10 غرامة تهديد لكل شهر في حدود 25% . [1]

[1] المادة 402الفقرة 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2022

المبحث الثالث: الضريبة الجزافية الوحيدة

سنحاول من خلال هذا المبحث إلقاء نظرة عن النظام الجزافي ومجال تطبيقه، والتعرف على مختلف الأنشطة الخاضعة للضريبة الجزافية الوحيدة، وإجراءات تقدير الوعاء الضريبي وتحصيله، بالتطرق إلى مختلف العقوبات والغرامات التي يخضع لها المكلفون الخاضعون لهذا النظام في حالة عدم احترامهم للالتزامات الجبائية

المطلب الأول:لمحة عن نظام الضريبة الجزافية

شهدت الضريبة الجزافية عدة تغيرات سنحاول إبرازها من خلال هذا المطلب، مع توضيح اهم الفروقات بين كل من النظام الجزافي والنظام الحقيقي

الفرع الأول: تطور الضريبة الجزافية الوحيدة

استحدث نظام الضريبة الجزافية الوحيدة سنة 2007 حيث كان يخضع له أصحاب المهن الحرفية والإنتاجية الذين لايتجاوز رقم أعمالهم السنوي3.000.000دج[1]، ليتم رفع رقم الأعمال بموجب قانون المالية التكميلي سنة2010 ليصبح رقم الأعمال 5.000.000دج[2] ، ثم ارتفع رقم الأعمال إلى سقف 10.000.000دج بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2011 [3]، وفي سنة 2015 تم توسيع هذا النظام ليشمل كل المكلفون سواء أشخاص طبيعيون أو معنويون

---

[1] المادة02 من قانون المالية لسنة2007(الجريدة الرسمية عدد 85)

[2] المادة 14 من قانون المالية سنة2010(الجريدة الرسمية عدد78)

[3] المادة3 من قانون المالية التكميلي سنة 2011(الجريدة الرسمية عدد 40)

بشرط أن لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 30.000.000 دج [1]، وفي قانون المالية التكميلي لسنة 2022 تم تسقيف رقم الأعمال في حدود 8.000.000دج.[2]

الفرع الثاني: التمييز بين النظام الجزافي والنظام الحقيقي

لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة عدة خصائص تميزه عن النظام الحقيقي نلخصها في الجدول التالي: [3]

جدول رقم(5): مميزات النظام الجزافي و النظام الحقيقي

النظام الجزافي	النظام الحقيقي
يتكون من ضريبة واحدة وهي الضريبة الجزافية الوحيدة	يحتوي على عدة ضرائب IRG ; IBS ; TAP
الأشخاص الخاضعون للنظام الجزافي لا يخضعون للرقابة المعمقة في الوضعية الجبائية	الأشخاص الخاضعون للنظام الحقيقي يخضعون للرقابة المعمقة في الوضعية الجبائية
تسقيف رقم الأعمال ب 8.000.000دج	رقم الأعمال أكثر من 8.000.000دج إلا في حالة الخضوع الاختياري للنظام الحقيقي
تحدد المادة الخاضعة للضريبة بشكل تقريبي لان المكلفون غير ملزمون بمسك محاسبة منتظمة وإنما بمسك سجل المبيعات والمشتريات	تحدد المادة الخاضعة بشكل دقيق لان المكلفون ملزمون بمسك محاسبة منتظمة

[1] المادة13 من قانون المالية سنة 2015 (الجريدة الرسمية عدد 78)

[2] المادة 8 من قانون المالية سنة 2022(الجريدة الرسمية عدد 81)

[3] قانون المالية التكميلي سنة 2022 الجريدة الرسمية عدد 81

المطلب الثاني: مجال تطبيق الضريبة الجزافية الوحيدة

الفرع الأول: الأنشطة الخاضعة للضريبة الجزافية الوحيدة

وفقا للمادة 282 مكرر 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الأشخاص الطبيعيون(أصحاب المهن الحرة) والمعنويون (الشركات المدنية ذات الطابع المهني)

الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي وإيراداتهم المهنية مبلغ 8.000.000دج، وفي حالة تجاوز السقف فسيتم إخضاعهم مباشرة إلى النظام الحقيقي وتفرض عليهم عدة ضرائب وعدة التزامات جبائية ومحاسبية

الفرع الثاني: الأنشطة المعفاة من الضريبة الجزافية الوحيدة

تستفيد بعض الأنشطة من إعفاءات ضريبية سواء بصفة دائمة أو مؤقتة تتمثل في:

– إعفاءات لمدة محددة 3او6سنوات الأنشطة المستفيدة من دعم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، والصندوق الوطني للبطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

– المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة

– الإيرادات المحققة من طرف الفرق المسرحية

– الحرف التقليدية المقيدة في دفتر شروط المحدد عن طريق التنظيم. [1]

[1]المادة 282 مكرر 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2022

المطلب الثالث: حساب الضريبة الجزافية الوحيدة

الفرع الأول: معدلات الضريبة الجزافية الوحيدة

حسب المادة 282مكرر04 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة،يخضع المكلفون الذي ينتمون إلى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة إلى معدلين حسب النشاط كالتالي:

- 05% متعلق بالأنشطة الإنتاجية وبيع السلع بما فيها الأنشطة الحرفية
- 12%متعلق ببقية الأنشطة الاخرى.[1]

الفرع الثاني:حساب الضريبة الجزافية الوحيدة

يتم حساب الوعاء الضريبي للضريبة الجزافية الوحيدة على أساس رقم الأعمال مضروب في معدل الضريبة على حسب النشاط وفق مايلي:

الضريبة الجزافية الوحيدة= رقم الأعمال السنوي المحقق x معدل الضريبة

استثناء:

وفقا للمادة 282 مكرر02 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة فان المكلفين بالضريبة الذين يمارسون نشاط بيع المنتجات ذات هامش ربح محدد كبيع الحليب فان أساس حساب الضريبة لايتكون من رقم الأعمال الإجمالي وإنما يتحدد من هامش الربح الإجمالي الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع.[2]

---

[1] المادة 282 مكرر04 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث2022

[2] المادة 282 مكرر02 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2022

المطلب الرابع: تحصيل الضريبة الجزافية الوحيدة

الفرع الأول: طريقة دفع الضريبة الجزافية الوحيدة

يتم دفع الضريبة الجزافية الوحيدة من طرف المكلفين لدى قباضة الضرائب التابعة لمكان ممارسة النشاط وفق طريقتين حسب اختيار المكلف وهما كالتالي:

أولا.الدفع عن طريق نظام الأقساط :

يقوم المكلف في هذه الحالة بتسديد 03 أقساط كالأتي:

القسط الأول: 50%من مبلغ الضريبة

القسط الثاني: 25%من مبلغ الضريبة

القسط الثالث:25%من مبلغ الضريبة.[1]

ثانيا.الدفع الكلي:

يقوم المكلف في هذه الحالة بدفع مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة كليا قبل30 جوان من كل سنة

الفرع الثاني:أجال استحقاق الضريبة الجزافية الوحيدة

حسب المادة 01 من قانون الإجراءات الجبائية يتعين على المكلفين التابعين للضريبة الجزافية الوحيدة اكتتاب تصريح أولي برقم الأعمال التقديري وإيداعه لدى مصلحة الضرائب التابعة لمكان

[1] المادة 365 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2021

ممارسة النشاط قبل 30جوان من كل سنة، مع حساب الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة وتسديدها لدى قباضة الضرائب التابعة لمكان ممارسة النشاط.[1]

حسب المادة 365من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تستحق الضريبة الجزافية الوحيدة وفق الآجال التالية:

أولا: في حالة تسديد عن طريق نظام الأقساط

القسط الأول: يدفع قبل 30جوان من السنة

القسط الثاني: يدفع قبل 15 سبتمبر

القسط الثالث: يدفع قبل 15 ديسمبر.[2]

ثانيا: حالة الدفع الكلي

قبل 30جوان من كل سنة اكتتاب التصريح التقديري برقم الأعمال

ثالثا: العقوبات والغرامات الجبائية

يتعرض مختلف المكلفون الخاضعون للضريبة الجزافية الوحيدة لمجموعة من العقوبات والغرامات نتيجة عدم احترام الالتزامات الجبائية المتعلقة إما بدفع أو اكتتاب التصريحات الجبائية في الآجال القانونية

[1] المادة 01 من قانون الإجراءات الجبائية

[2] المادة 365من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2021

أ. حالة إيداع تصريحات جبائية ناقصة:

في حالة ما إذا تم اكتشاف أن رقم الأعمال المصرح به من طرف المكلف ناقص أو غير صحيح، فإنها تقوم بإعادة تصحيح الأسس الضريبية من جديد مع فرض غرامة على فارق المبلغ المتهرب منه وفق الجدول التالي:

جدول رقم(6): غرامات إيداع تصريحات جبائية ناقصة

نسبة الغرامة	مبلغ الحقوق المتهرب منها
%10	لا يتجاوز 50.000دج
%15	ما يزيد عن 50.000دج وما يقل عن 200.000دج
%25	أكثر من 200.000دج

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المادة 282 مكرر9 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

ب.حالة عدم إيداع التصريحات الجبائية في الآجال (تأخر في التصريح):

يترتب على إيداع التصريح النهائي لرقم الأعمال متأخر أي بعد 20 جانفي من السنة الموالية العقوبات التالية:

- دفع 2500 دج إذا لم تتجاوز فترة التأخير شهر
- دفع 5000 دج إذا تراوحت فترة التأخير بين شهر وشهرين
- دفع مبلغ 10.000 دج إذا تجاوزت فترة التأخير شهرين فما فوق[1].

[1]المادة 282 مكر7 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2021

وحسب نفس المادة إذا تم إيداع التصريح التقديري لرقم الأعمال بعد 30جوان، فان المكلف يخضع للعقوبات التالية:

- 10% إذا كانت مدة التأخر في التصريح في حدود شهر
- 20%إذا تجاوزت مدة التأخر في التصريح شهر.

ج. حالة الامتناع عن التصريح (عدم التصريح بتاتا) :

يتم إخضاع المكلفين الممتنعين عن تقديم تصريح على رقم الأعمال التقديري، تلقائيا لضريبة جزافية وحيدة مع زيادة تقدر ب 25% كحقوق مستحقة الدفع.[1]

د. عقوبات متعلقة بالتحصيل

يطبق على المكلف في حالة التأخر في تحصيل الضريبة خارج الآجال القانونية المحددة غرامة تأخير بنسبة 10 % إبتداءا من اليوم الأول الذي يلي أخر اجل للدفع، وتضاف نسبة 03% كغرامة مالية عن كل شهر تأخير يلي الشهر الأول، إلى أن تصل إلى أقصى حد 25%.[2]

[1] المادة 282 مكرر 8 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2021

[2] المادة402الفقرة 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2021

المبحث الرابع: الرسم على النشاط المهني

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى الرسم على النشاط المهني من خلال تحديد الأشخاص الخاضعين له، وكيفية تصفيته والتعرف على كل من طريقة حسابه ودفعه

المطلب الأول: مفهوم الرسم على النشاط المهني

ستناول في هذا المطلب كل مايتعلق بالرسم على النشاط المهني التعريف و مجال التطبيق

الفرع الأول: تعريف الرسم على النشاط المهني

استحدث بموجب قانون المالية لسنة 1996، وهو دمج بين كل من الرسم على النشاط غير التجاري والنشاط الصناعي والتجاري

الفرع الثاني: مجال تطبيق الرسم على النشاط المهني

أولا:الأنشطة الخاضعة للرسم على النشاط المهني

يخضع للرسم على النشاط المهني كل من الأشخاص الطبيعيون والمعنويون، الذين يمارسون أنشطة تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح المهنية والضريبة على أرباح الشركات التابعون للنظام الحقيقي، ومن الأنشطة المهنية نذكر:

- التجارة بالجملة
- المهن الحرة(الأطباء، المحامون..الخ)
- الأشغال العمومية والبناء والري
- الصيدليات. [1]

[1] المادة 217 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

ثانيا:الأنشطة المعفاة من الرسم على النشاط المهني

نص القانون الجبائي على عدم إخضاع بعض الأنشطة للرسم على النشاط المهني إما بصفة مؤقتة أو دائمة نذكرها فيما يلي:

- المنتجين
- عمليات بيع الخاصة بالمواد ذات الاستهلاك الواسع(السميد، الحليب...الخ)
- عمليات البيع المتعلقة بالمواد والسلع الموجهة للتصدير
- العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس المجمع
- المبالغ المحققة بالعملة الصعبة في نشاطات السياحة والفندقة والحمامات
- العمليات المحققة من طرف المستفيدين من الامتيازات الجبائية في إطار ANADE ; CNAC ; ANDI [1]

المطلب الثاني: الوعاء الضريبي للرسم على النشاط المهني

سنتطرق من خلال هذا المطلب الى كيفية تحديد الوعاء والتخفيضات والحدث المنشئ للرسم على النشاط المهني

الفرع الأول: كيفية تحديد القاعدة الضريبية للرسم على النشاط المهني

تتحدد القاعدة الضريبية للرسم على النشاط المهني من رقم الأعمال خارج الرسم على القيمة المضافة، الذي يصنف محاسبيا في حساب(70 مبيعات)، أو من المبلغ الإجمالي للإيرادات المهنية

الفرع الثاني:التخفيضات الضريبية للرسم على النشاط المهني

تخضع القاعدة الضريبية للرسم على النشاط المهني لمجموعة من التخفيضات لصالح بعض العمليات نذكرها فيمايلي:

[1] المادة 220 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث2021

- تخفيض بنسبة 25% لنشاط الأشغال العمومية والبناء والري
- تخفيض بنسبة30% لعمليات البيع بالجملة وكذلك عمليات البيع بالتجزئة لمواد يزيد سعر بيعها بالتجزئة أكثر من 50% من الحقوق غير المباشرة

ملاحظة: عمليات البيع بالجملة تستفيد من التخفيض بشرط طريقة الدفع غير النقدية أي الدفع يكون عن طريق التحويل البنكي، الأوراق التجارية، الصك البريدي....الخ

- تخفيض بنسبة 50%لعمليات البيع بالتجزئة للمواد الصيدلانية والتي يتجاوز سعر بيعها بالتجزئة %50من الحقوق غير المباشرة
- تخفيض بنسبة 75% عمليات بيع الوقود بالتجزئة.[1]
- 30% من رقم الأعمال بالنسبة لمن يمتلك صفة مجاهد أو أرامل الشهداء

الفرع الثالث: الحدث المنشئ للرسم على النشاط المهني

نقصد بالحدث المنشئ الطريقة التي تستطيع الدولة اقتطاع الضريبة من المكلف لتمويل خزينتها العامة، وليتحقق هذا الحدث يجب ان يتوفر على التسليم القانوني أو المادي للبضاعة، و القبض الكلي او الجزئي للثمن. [2]

أولا: التسليم القانوني أو المادي للبضاعة

يتمثل الحدث المنشئ للرسم على النشاط المهني بالنسبة لعمليات البيع للبضائع أو المنتجات في التسليم المادي (تسليم بضاعة)، أو التسليم القانوني(تسليم الفاتورة)، غير انه وفيما يخص بيع الماء الشروب من طرف الهيئات الموزعة (الجزائرية للمياه) فان الحدث المنشئ للضريبة يتشكل من التحصيل الكلي أو الجزئي للثمن.

[1] المادة219 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2022

[2] المادة 221 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، حديث 2022

ثانيا: القبض الكلي أو الجزئي للثمن

بالنسبة للأشغال العقارية وكذا تأدية الخدمات فان الحدث المنشئ للرسم على النشاط المهني تتشكل من قبض الثمن سواء جزئيا أو كليا، سواء كان قبل أو بعد الفوترة، غير انه بالنسبة للأشغال العقارية المنجزة من طرف مؤسسات الترقية العقارية تتكون من الواقعة المنشئة للرسم على التسليم القانوني أو المادي للمستفيد. [1]

المطلب الثالث: تصفية الرسم على النشاط المهني

سنتطرق من خلال هذا المطلب الى معدلات الرسم على النشاط المهني وكيفية حسابه

الفرع الأول: معدلات الرسم على النشاط المهني

يحسب الرسم على النشاط المهني عن طريق 03 معدلات نذكرها فيما يلي:

- معدل 01.5 % نشاط الإنتاج بدون تخفيضات ونشاط التجارة والخدمات
- معدل03 %نقل المحروقات عن طريق الأنابيب.[2]

الفرع الثاني: حساب الرسم على النشاط المهني

يتم حساب الرسم على النشاط المهني بضرب المعدل حسب كل نشاط في المداخيل المهنية أو رقم الأعمال الخاضع بعد التخفيضات المنصوص عليها سابقا

الرسم على النشاط المهني= رقم الأعمال الخاضع x معدل الضريبة

[1] المادة221 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2021

[2] المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2021

المطلب الرابع : تحصيل الرسم على النشاط المهني والعقوبات والغرامات المتعلقة به

يدفع الرسم على النشاط المهني لدى قباضة الضرائب المتواجدة في مقر ممارسة النشاط عن طريق التصريح الشهريG50 خلال 20 يوم الأولى من الشهر الذي يلي الشهر الذي تحقق خلاله رقم الأعمال أو المداخيل المهنية.[1]

إلا انه هناك استثناء متعلق بالمكلفين التابعين لمديرية كبريات المؤسسات فانه يدفع على مستوى قباضة الضرائب التابعة لمديرية كبريات المؤسسات

يحق للأشخاص الخاضعين للرسم على النشاط المهني دفع الضريبة عن طريق نظام التسبيقات على الحساب بناءا على طلب منهم بالاعتماد على رقم الأعمال المحقق خلال السنوات السابقة مع إجراء التسوية اللازمة بين التسبيقات المدفوعة لاحقا. [2]

العقوبات والغرامات :

أولا: حالة الامتناع عن التصريح(عدم التصريح بتاتا):

في حالة ما إذا امتنع المكلف عن اكتتاب التصريحات السنوية والشهرية، يحق للإدارة تقدير مبلغ الرسم على النشاط المهني تلقائيا بعد30 يوم من تذكير المكلف بذلك، مع زيادة بنسبة25%على الحقوق واجبة التحصيل[3]، مع غرامة500دج متعلق بالتصريحات الشهرية غير المودعة.[4]

ثانيا: حالة تصريحات ناقصة

---

[1] المادة 359 الفقرة 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2021

[2] المادة 23 من قانون المالية لسنة 2008المعدلة للمادة 166 من قانون الإجراءات الجبائية

[3] المادة 44 الفقرة 3 من قانون الإجراءات الجبائية

[4] المادة 360 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2021

في حالة ما إذا قدم المكلف تصريحات وهمية واكتشفت الإدارة الجبائية ذلك يخضع إلى تقويم جبائي عن طريق جدول ضريبي (وارد) لتحصيل الحقوق المتهرب منها مضافا إليها مجموع الغرامات التالية حسب مبلغ الحقوق المتملص منها.[1]

جدول رقم(7): غرامات التصريحات الجبائية الناقصة للرسم على النشاط المهني

نسبة الغرامة	مبلغ الحقوق المتهرب منها
%10	لا يتجاوز 50.000دج
%15	مايزيد عن 50.000دج وما يقل أو يساوي 200.000دج
%25	أكثر من 200.000دج

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على 217 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

ثالثا: عقوبات الكشف التفصيلي للزبائن (قائمة الزبائن):

يترتب عن عدم صحة المعلومات الواردة في قائمة الزبائن الغرامات الجبائية التالية:

- دفع 1000دج إلى 10.000دج عن كل مرة تثبت فيها أخطاء أو اغفالات متعلقة بمعلومات الزبائن
- دفع 5000دج إلى 50.000دج في حالة المتابعة القضائية

[1] المادة 228 الفقرة 1 و2 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2021

- دفع 30.000 دج إلى 400.000 دج مع عدم الاستفادة من تخفيض 30% في حالة عدم تقديم الكشف التفصيلي للزبائن.[1]

[1] المادة 35 من قانون المالية سنة2016 المعدلة للمادة 45 من قانون المالية لسنة 2005

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر الضرائب المباشرة من أهم عناصر تمويل الموازنة العامة خاصة في السنوات الأخيرة، مع انخفاض المداخيل الأخرى نرى التركيز الكبير عليها، و يتم التعديل فيها كل مرة لإيجاد التوليفة المناسبة مابين إرضاء المكلف و التحصيل الأمثل.

استخلصنا من دراسة هذا الفصل الذي تناول الإطار الفني والتنظيمي للضرائب المباشرة و التي تمثلت أساسا في الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة الجزافية الوحيدة بالإضافة إلى الرسم على النشاط المهني، تطرقنا إلى مزايا و عيوب الضرائب المباشرة بالإضافة إلى كيفية حساب الوعاء الضريبي، و اهم التصريحات المتعلقة بهاته الضرائب تم الاستنتاج في الأخير أن الضرائب المباشرة من أهم العناصر التي تحاول الدولة التحكم في سياستها، و تعمل كذلك دائما على توسيع القاعدة الضريبية لتخفيف الضغط الضريبي على المكلفين و تسهيل عمليات تحديد الوعاء والتصريح والتحصيل.

الفصل الثاني: عموميات حول السياسة الضريبية

تمهيد الفصل الثاني:

تعد الجزائر من البلدان النامية التي تسعى جاهدة للخروج من الوضع الذي تعيشه، والمتمثل في نقص الموارد المتاحة لتمويل المشاريع الاقتصادية وإحلال التنمية الشاملة، مما جعل الدولة تعتمد على الضرائب بشتى أنواعها، كمورد مالي نظرا لأهميتها البالغة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية نحو التقدم والازدهار.

باعتبار الدور التنموي للضرائب تبقى وسيلة مثلى في يد الدولة تتحكم فيها بما يسمى بالسياسة الضريبية التي تعتبر مجموعة من التدابير المتعلقة بتنظيم الضرائب وتحصيلها، قصد تغطية النفقات العامة من جهة و التأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى

و مما سبق سنحاول من خلال هذا الفصل الإلمام بكل جوانب السياسة الضريبية

المبحث الأول: ماهية السياسة الضريبية

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى التعاريف المختلفة للسياسة الضريبية واهم أهدافها وأثارها

المطلب الأول: مفهوم السياسة الضريبية

تعددت مفاهيم السياسة الضريبية من باحث إلى أخر نذكرها من خلال هذا المطلب مع اهم مميزاتها

الفرع الأول: تعريف السياسة الضريبية

تعرف السياسة الضريبية بأنها:" مجموعة من البرامج تضعها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب أي آثار غير مرغوب فيها لتحقيق أهداف مشتركة". [1]

كما تعرف بأنها:"مجموعة من التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العامة من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة أخرى." [2]

وتعرف بأنها: "عملية تحديد الإجراءات الجبائية التي تسمح بتطبيق النظام الجبائي وتسهيل عملية دراسة أشكال النشاط المالي لتحقيق الأهداف التي ترغب الدولة في تحقيقها بناءا على رغبات

---

[1] الحجازي مرسي السيد، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية،الإسكندرية،1998،ص33

[2] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005،ص139

الأفراد، وفق علاقة مباشرة مع باقي السياسات الأخرى، وهي تسمح بالبحث عن الظواهر الضريبية وتحليل أوجه النشاط المالي".[1]

وعرفت السياسة الضريبية بأنها: إحدى أدوات السياسة المالية تستخدمها الدولة في توجيه ضرائبها لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في إطار السياسة العامة للدولة. [2]

من التعاريف السابقة نستخلص أن السياسة الضريبية مبنية على مجموعة من الركائز والمقومات التي تشكل لها إما نجاحا أو إخفاقا في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني: مميزات السياسة الضريبية

للسياسة الضريبية سمات نذكرها فيمايلي :

- أنها مجموعة متكاملة من البرامج تسود بين مكوناتها علاقات الاتساق والترابط؛
- أنها جزء مهم من أجزاء السياسة الاقتصادية للمجتمع وتسعى إلى تحقيق أهدافها؛
- أنها تعتمد على الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة والبرامج المتكاملة معها كالحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة ألنشطة اقتصادية معينة بهدف تشجيعها.[3]

المطلب الثاني: أهداف السياسة الضريبية وأثارها

سنحاول من خلال هذا المطلب إبراز اهم أهداف وأثار السياسة الضريبية

---

[1] P.M Gauderment et J molinier,finance public-fiscalité, éd DALLOZ paris 1992

[2] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، السياسة الضريبية في ظل العولمة، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2013، ص42

[3] رضا خلاصي، مرجع سبق ذكره، ص490

الفرع الأول: أهداف السياسة الضريبية

تعتبر السياسة الضريبية أداة من الأدوات التمويلية، إلا أن هذا الدور التمويلي تغير مع الأزمنة مع تغير مهام الدولة التي كانت تقتصر على الأمن، العدالة والدفاع وكان يطلق عليها مصطلح الدولة الحارسة، وأصبحت تستعمل الضريبة كأداة للتأثير على الوضع الاقتصادي

أولا: الهدف الاقتصادي تعتبر الضريبة وسيلة مهمة يمكن أن تستخدم في امتصاص الفائض من الكتلة النقدية، وبالتالي التخفيض من الطلب الكلي وهو ما يؤدي إلى محاربة التضخم.

كما يمكن للضريبة أيضا أن تلعب دورا في تنشيط الركود الاقتصادي، هنا تكمن سياسة المرونة الضريبية التي وضعها الرئيس كنيدي واستمر فيها الرئيس جونسون وهي سياسة" STOP AND GO " أي سياسة التوقف ثم الذهاب التي طبقت في بريطانيا، ومنه يمكن استخدام الضريبة للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال:

أ . **توجيه الاستهلاك :** تستعمل الضريبة كأداة للتأثير على السلوك الاستهلاكي الفردي من خلال تأثيرها على أسعار السلع بحيث يعتبر فرض ضرائب مرتفعة على بعض السلع الكمالية يمكن أن يقلص أو يوقف استهلاكها، إضافة إلى إمكانية إحلال سلعة مكان سلعة أخرى كما أن تخفيض الضرائب المفروضة على السلع المحلية يؤدي إلى تشجيع استهلاكها. [1]

[1] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003، ص168

ب . توجيه قرارات أرباب العمل: وهذا من خلال التأثير على حجم ساعات العمل ونوعيته، حجم المدخرات، بالإضافة إلى استخدام الضريبة لتغيير الهيكل الوظيفي في المجتمع، وذلك بإعادة توزيع الموارد البشرية بين الأنشطة الاقتصادية كما أنها تستخدم للتأثير على هيكل الاستثمارات عن طريق توجيهها نحو مناطق معينة في إطار سياسة توازن جهوي.

من هنا تعد الضريبة متغيرا هاما من متغيرات المناخ الاستثمار التي تستقطب الاستثمار الأجنبي.[1]

ج . زيادة تنافسية المؤسسات: للضريبة تأثير كبير على تنافسية المؤسسات من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج بحيث أن تخفيض الضرائب يؤدي إلى زيادة الإنتاج من جهة ويعمل على تخفيض أسعار عوامل الإنتاج من جهة أخرى، منه خفض التكاليف الكلية للإنتاج لهذا نجد معظم الدول تسعى لزيادة تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية بإخفاء المنتجات المصدرة من الرسوم والحقوق الجمركية ومن الكثير من الضرائب المحلية كالرسم على النشاط المهني والدفع الجزافي... الخ. [2]

د . السياسة الضريبية كأداة للاندماج الاقتصاد

يقصد بها تنسيق الأنظمة الضريبية من خلال الاعفاءات والتخفيضات الممنوحة، أنماط الاهتلاك المعتمدة، تبادل المعلومات بخصوص ظاهرة التهرب[3]، لهذا نجد أن بعض الدول بدأت تسعى إلى

---

[1] صحراوي جمال، اثر الاصلاح الضريبي على تمويل العجز الموازي، دراسة حالة الجزائر 2005/1990، رسالة ماجستير، جامعة الشلف، 2007، ص45

[2] صحراوي جمال، مرجع سبق ذكره، ص 45

[3] عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تقييمية، 2003،مرجع سبق ذكره، ص170

توحيد أنظمتها الضريبية بشكل كامل مثل دول الاتحاد الأوربي لأنه من غير هذا التوحيد لا يمكن الحديث على تكامل اقتصادي.

هـ . إعادة توزيع الدخل

من خلال تأثير السياسة الضريبية على الحصص النسبية الموجهة إلى مختلف الشرائح والفئات، عن طريق تخفيض الفوارق بين المداخيل أين تقوم الضريبة بدور المصحح لحالة التوزيع الأولى، إلى أن تحقيق هذا الهدف يجعل أصحاب القرار أمام موقفين: إما اختيار العدالة الضريبية اختيار كفاءة تخصيص الموارد.

و . تصحيح إخفاقات السوق

نجد في الواقع أسواق غير تنافسية عاجزة عن تخصيص كفاءة للموارد بسبب الآثار الخارجية التي تعمل على تخفيض التكاليف التي يتحملها المجتمع ككل، مقارنة بالتكاليف التي يتحملها الأفراد مقابل نشاط معين، ذلك أن هناك ميول نحو انخفاض التكاليف الخاصة في حين أن التكاليف الاجتماعية تزداد بشكل مذهل، وتتمثل في تكاليف التلوث الصناعي، الضجيج وتدهور البيئة والتربة، التصحر ...الخ.

مما أدى إلى تزايد الوعي بوجود روابط بين الأنشطة الاقتصادية والبيئية، وفي هذا الإطار تستخدم السياسة الضريبية لتصحيح هذه الآثار الخارجية برفع التكاليف الخاصة بعد فرض الضريبة إلى مستوى التكاليف الاجتماعية.[1]

[1] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تقييمية، 2003 مرجع سبق ذكره، ص 170

ثانيا: الهدف المالي

إن الهدف الوحيد للضريبة هو تغطية النفقات العمومية، والتي يجب ألا يكون لها أي تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني، بحيث دور الضريبة ينحصر في تغطية الخزينة العامة للدولة، ويعطيها وظيفة مالية بشكل مطلق، فرض الضرائب ضرورة حتمية لزيادة الإيرادات للوظائف الحكومية الضرورية، كتوفير السلع العامة، وحتى تكون الضريبة فعالة يجب أن توفر حتما هاته

الوظائف، وهناك اتفاق إيديولوجي واسع النطاق على أن هذه الوظيفة مطلوبة، حتى عندما يختلف الناس حول ماهية الوظائف الحكومية الضرورية، وما حجم الحكومة المطلوب.[1]

ثالثا:الهدف الاجتماعي

تعمل السياسة الضريبية على تجسيد الأهداف الاجتماعية بحيث تستطيع الدولة من خلال الضريبة التأثير على الأوضاع الاجتماعية عن طريق فرض ضرائب تصاعدية مرتفعة على الدخول والتركات، وتخفيض الضرائب على السلع الضرورية بعكس السلع الكمالية التي تخضع إلى ضرائب مرتفعة، هذه الإجراءات تسمح بطريقة فعالة في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك بزيادة القدرة الشرائية الحقيقية لأصحاب الدخول المحدودة .

كما يمكن للضريبة تحقيق أهداف معينة للحد من بعض الآفات الاجتماعية كاستهلاك بعض السلع الضارة كالمشروبات الكحولية، التدخين..... الخ، وتشجيع استهلاك السلع الأخرى،[2]خاصة في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية التي تعاني مجموعة من السلبيات نتيجة ظاهرة الغش والتهرب

---

[1] Avi-Yonah, Reuven S, The Three Goals Of Taxation, tax L, Rev 60,no1,2006,p3

[2] محمد ماهر عتلم،المالية العامة، الأدوات الفنية وأثارها الاقتصادية، مكتب الأدب، الطبعة 5، 1998،ص143

الضريبي وضعف الإدارة الضريبية، و التحويلات النقدية الرسمية وسياسة الحماية الاجتماعية، تلقى هاته السلبيات حول قدرة السياسة الضريبية في اعادة توزيع الدخول.[1]

ومن خلال ما سبق يمكننا توضيح أهداف السياسة الضريبية وفق الشكل المبين أسفله

[1] Ke-young Chu and all, Income Distribution and Tax and Government Social Spending Policies in Devloping Countries, international Monetary Fund (IMF) , WP/00/62 ,March2000, p3

الشكل رقم(1): مخطط يوضح أهداف السياسة الضريبية

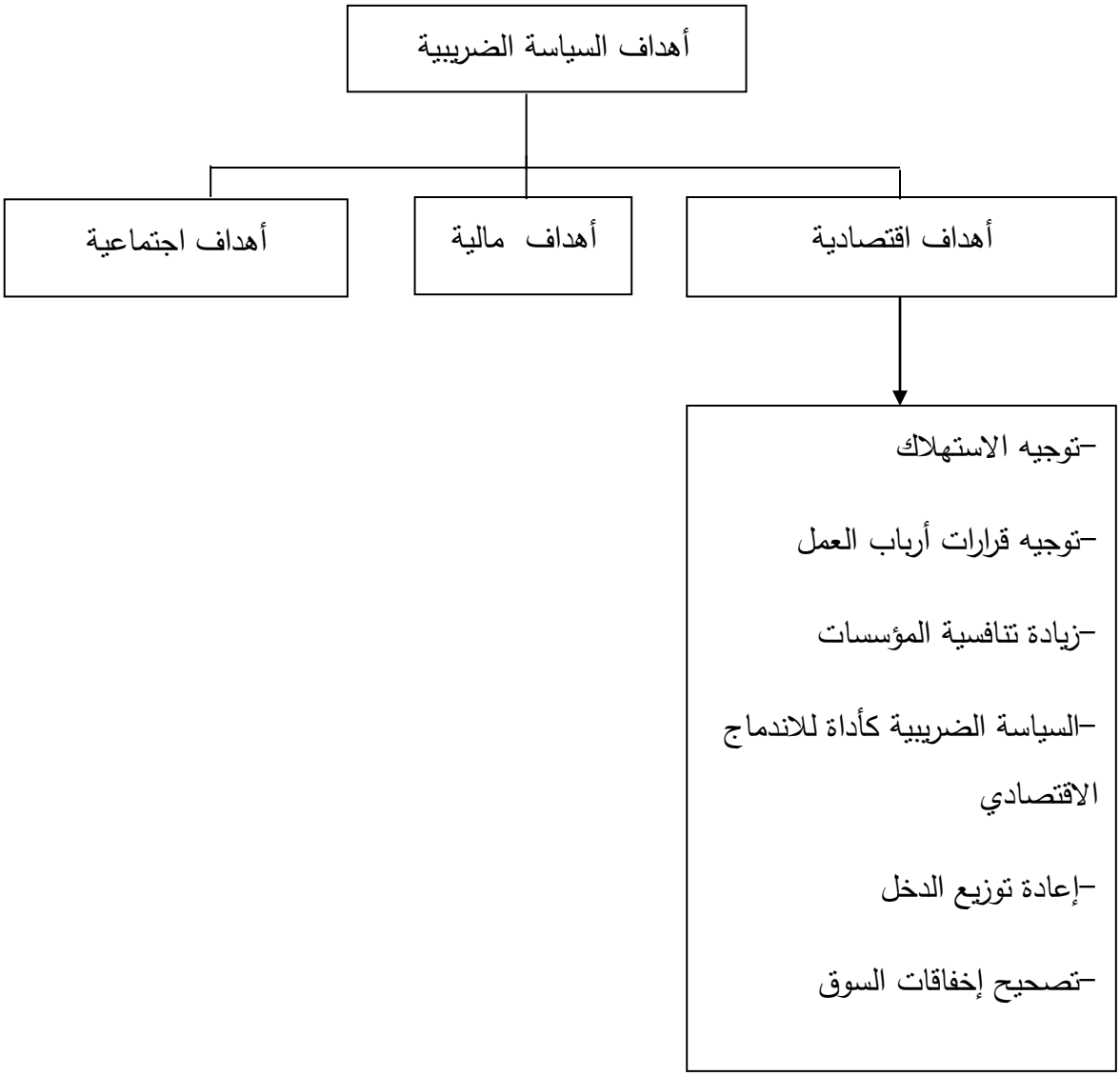

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات السابقة

الفرع الثاني: آثار السياسة الضريبية

نظرا لتأثر الاقتصاد بعوامل عديدة متداخلة مع بعضها البعض، من الصعب تحديد الآثار الاقتصادية للسياسة الضريبية تحديدا دقيقا، وعليه سنحاول ذكرها فيما يلي:

أولا: أثر السياسة الضريبية على الادخار

يؤثر فرض الضريبة على دخول الأفراد وبالتالي تقليل الإنفاق و الاستهلاك مما يؤثر سلبا على مدخراتهم، إلا أن تأثير الضريبة في حجم الادخار لن يكون واحدا بالنسبة للدخول المختلفة، فالضريبة تؤدي بالأفراد إلى إعادة توزيع دخولهم المتاحة بين الاستهلاك والادخار وفقا لمرونة كل منهما، وكذا إعادة توزيع الإنفاق على الاستهلاك لمصلحة الإنفاق الضروري على حساب الإنفاق غير الضروري، ومن هنا يظهر اثر الضريبة على الادخار بمقدار دخل المكلف و نوع معيشته، والحالة الاقتصادية عموما. [1]

ثانيا: أثر السياسة الضريبية على الاستهلاك

تؤثر الضريبة بصفة مباشرة على مقدار دخل المكلفين بها، حيث يتحدد هذا بحسب سعر الضريبة المفروضة، فكلما كان السعر مرتفعا كلما كان تأثيره على مقدار الدخل أكبر والعكس صحيح، ويترتب على ذلك التأثير في حجم ما يستهلكه الأفراد من السلع والخدمات، فالضريبة تؤثر على الاستهلاك بالنقصان أي وجود علاقة عكسية بينهما، إذ أنها تعمل على إنقاص الدخل المتاح ومنه ينخفض الاستهلاك.[2]

---

[1] عبد الهادي النجار، اقتصاديات النشاط الحكومي،الدار الجامعية، الكويت، 1982، ص225

[2] عبد الهادي النجار، مرجع ذكر أعلاه،ص225

ثالثا: أثر السياسة الضريبية على الإنتاج

بما أن الضريبة تؤثر في الاستهلاك والادخار بالسلب، فهذا من شانه تثبيط عملية الإنتاج لان الاستهلاك عامل مهم للنمو الاقتصادي، كما أن الادخار تربطه علاقة طردية بالاستثمار والإنتاج، فكلما كان الادخار كبيرا كلما زاد حجم الاستثمار وهذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الإنتاج.

رابعا: أثر السياسة الضريبية على توزيع الدخل

قد يترتب على الضريبة إعادة توزيع الدخل والثروات بصورة غير عادية لصالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة، ويحدث هذا بالنسبة للضرائب غير المباشرة باعتبارها أشد عبئا على الطبقات الفقيرة، أما الضرائب المباشرة فهي تؤثر على الطبقات الغنية ومستوى الادخار.

من هنا نجد أن الطريقة التي تستخدم بها الدولة الحصيلة الضريبة تؤثر على نمط التوزيع.[1]

خامسا: أثر السياسة الضريبية على الأسعار: الأصل أن الضريبة تقتطع جانبا من دخول الأفراد، الأمر الذي يجعل المستوى العام للأسعار يتجه نحو الانخفاض وذلك بشرط أن تدخل حصيلة الضريبة هذه مجال التداول، ويعني ذلك أنه إذا تم الاحتفاظ بمقدار الضريبة دون أن يزداد معه تيار التداول النقدي فإن تيار الإنفاق النقدي يخفض ضغط الطلب على الأسعار في فترات التضخم.

أما فترات الانكماش تلجأ الدولة إلى الاقتطاع الضريبي من دخول الأفراد، فإن تشجيع الإنفاق وخاصة من جانب الدولة لتشجيع الطلب الكلي الفعال يقضي على عوامل الركود وفقا لتحليل كبير في هذا الشأن

[1] سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2000، ص 22

الشكل رقم(2): مخطط يوضح آثار السياسة الضريبية

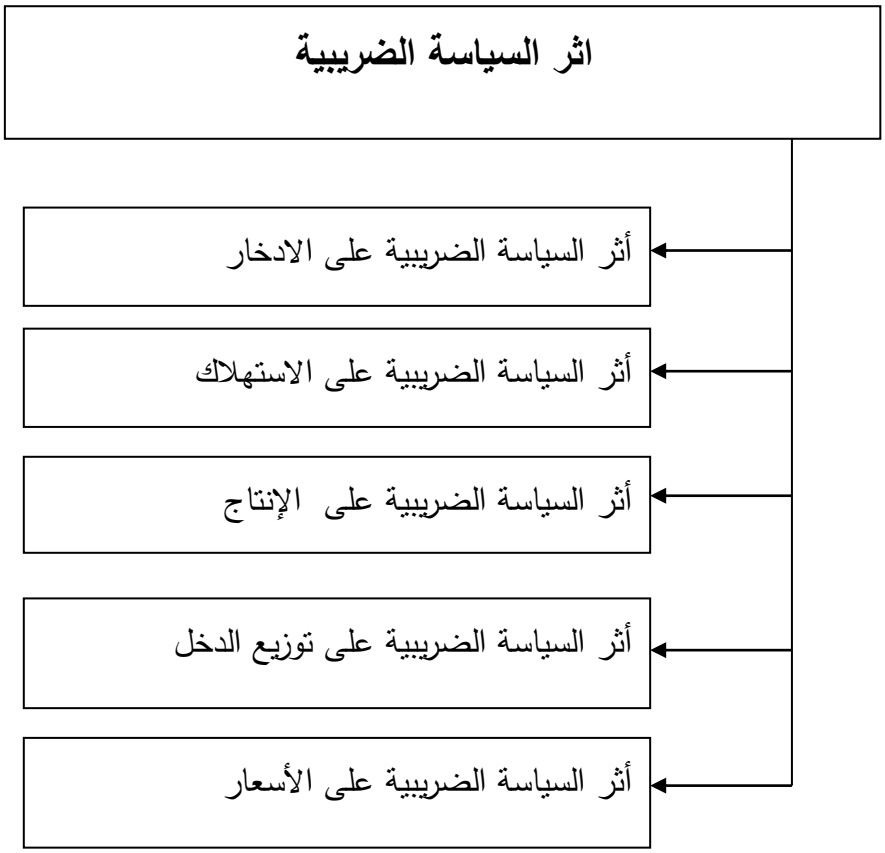

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المعطيات السابقة

المطلب الثالث: أساليب وأسس السياسة الضريبية

يتناول هذا المطلب الأساليب والأسس المتعلقة بالسياسة الضريبي

الفرع الأول: أساليب السياسة الضريبية

غالبا ما يكون دور الضريبة في البلدان النامية موجها ومحفزا على تكوين رؤوس الأموال، بغية تمكين الخواص من القيام باستثمارات هامة تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي للبلد جانب الاستثمارات التي يقوم بها القطاع العام، وعليه تتحدد أساليب السياسة الضريبية فيما يلي:

أولا: الفعالية الاقتصادية

إن نجاح المشاريع عادة ما يقترن بارتفاع حجم التشغيل الذي يكون من شأنه إحداث أو إيجاد دخول جديدة و زيادة الدخول المنخفضة مما يزيد من حجم القدرة الشرائية، وهو ما يساعد على زيادة مردودية الضرائب غير المباشرة، كما أن ارتفاع نسبة التشغيل تعمل على الرفع من نسبة حصيلة الضرائب المباشرة من خلال كسب العمل. [1]

إن الفعالية الاقتصادية تدفعنا إلى التساؤل عن العلاقة التي تربط الضريبة بالعوامل الأساسية للنمو والمتمثلة في الشغل، الاستثمار والادخار.

أ. **الشغل:** يرتبط حجم العمالة الكلية بحجم الإنفاق الاستثماري وهو ما ينجر عنه أن اي ضريبة تعمل على التقليل من الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى خفض العمالة، وتعد مشكلة التشغيل في الوقت الراهن من أهم المعضلات التي تواجه كافة بلدان العالم وخاصة البلدان النامية منه

[1] نجاة قريشي، القيم التنظيمية وعلاقتها بفعالية التنظيم، مذكرة ماجستير ،جامعة بسكرة،2006،ص49

ذلك لأن الهيكل الاقتصادي يكون مرتبطا ومتناسقا بشكل وثيق، فإذا كانت الطاقة الإنتاجية كبيرة وحجم النشاط الاقتصادي ضخما فإن ذلك يولد كما هائلا من مناصب الشغل.

ويمكن القول أن الضريبة تحفز على العمل في مستويات معينة وتجعل الخاضعين لها يضاعفون من جهودهم ويضحون بفراغهم في حين أنها عند مراحل معينة قد تعطي عكس هذه النتيجة و هو ما ينعكس سلبا على الاقتصاد بشكل عام .[1]

حاليا يمكننا القول أن زيادة المصاريف المتعلقة بالأجور تؤدي في أغلب الحالات إلى إحلال رأس المال بالعمل، ينتج عن هذا انخفاض في الطلب على اليد العاملة وبالتالي ارتفاع في البطالة.

ب. الاستثمار: للضرائب دور كبير في الحصول على التراكمات المالية التي تحصل عليها الدولة والتي من المفروض أن يكون نصيب الاستثمارات منها جزءا هاما، متمثل في الإنفاقات المالية التي تقوم بها الدولة، بالإضافة إلى هذا الدور الهام تتخذ الضرائب أداة لتوجيه الاستثمارات الخاصة، فتقوم على سبيل المثال: تخفيض ضرائب معينة على بعض الأنشطة المعنية بغية تشجيع الاستثمار فيها[2]، غالبا ما يكون تشجيع الاستثمار عن طريق تخفيض الضريبة على أرباح الشركات، فيما يخص الضريبة على النفقات فالرسم على القيمة المضافة يكون مخفض المجموع أثناء اقتناء الاستثمار، وقد تلجأ الحكومة إلى رفع مستويات الضريبة إلى ما يعرف بـ" المستوى الجحيمي للضريبة"

---

[1] يحيى عبد الرحمان رضا، الجوانب القانونية للشركات غير الوطنية، دار النهضة العربية، مصر،1994،ص18

[2] عادل العنزي، دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية،رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر،2006،ص12-13

بغية صرف أنظار المستثمرين عن الاستثمار في بعض النشاطات المعنية و هذه النشاطات غالبا ما تكون غير مرغوب فيها لعدم حاجة البلد إليها أو لأثارها السلبية

على المجتمع كالنشاطات الملوثة للبيئة، وقد يكون ذلك أيضا بدافع تموقع الاستثمارات فتنخفض في المناطق التي تريد الحكومة إنعاشها لكي يتوجه إليها المستثمرون.

هناك بعض المؤسسات التي تتمتع بالإعفاءات فيما يخص الضريبة على أرباح الشركات أو تخفيضات في الرسم على النشاط المهني مما يخلق أقطاب جديدة للنمو، لكن من المفروض ألا تملي الدولة على المؤسسات نوع الاستثمار الذي سوف تقوم به هذه الأخيرة وإنما على المؤسسات اختيار استثماراتهم على أساس المردودية الاقتصادية، وليس بغرض الاستفادة من التخفيضات الضريبية، لان التحفيزات الجبائية من شأنها أن تؤدي في بعض الحالات إلى الإفراط في الاستثمار وفي حالات أخرى إلى مجرد التوقعات لبرامج استثمارية مما يكلف غاليا الخزينة العامة، كما من شأنه أن يؤدي إلى اختلال في الميزان التجاري إذا كان الإنتاج غير كاف لمواجهة الطلب المتزايد على سلع التجهيز.

ج. **الادخار** يعتبر انخفاض تكوين معدل رأس المال في الدول النامية من أهم العقبات في طريق التنمية ويرجع ذلك إلى انخفاض الدخل الذي يترتب عليه انخفاض معدل الادخار والاستثمار، ويرتبط ذلك بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض المعدل الحدي للادخار، ومن هنا تأتي أهمية الضرائب كأداة للادخار حيث يمكنها أن تقوم بنفس دور الادخار في الحد من الإنفاق الاستهلاكي لتوفير الموارد الحقيقية للتراكم الرأسمالي بدون تضخم.

يظهر أثر الضرائب على الادخار من خلال أثرها على دخول الأفراد وممتلكاتهم من جهة (ضرائب مباشرة) وأثرها على السلع والخدمات التي يشترونها (ضرائب غير مباشرة).[1]

كقاعدة عامة فإن الضرائب المباشرة تؤدي إلى نقص الدخول النقدية بينما تؤدي الضرائب غير المباشرة إلى رفع أثمان المنتجات.

كما تهدف السياسة الضريبية إلى زيادة حجم الادخار يجب عليها أن تفرض ضريبة على النفقات (ضريبة وحيدة ومتزايدة على النفقات)، أو التخفيض بشكل محسوس من الزيادة في الضريبة على الدخول، الادخار طويل المدى و المستقر من شأنه أن يغذي الاستثمار فهو أكثر ضرورة اقتصادية من الادخار السائل أو قصير المدى، و عليه نقول أن الجباية تشجع على تكوين الادخار طويل المدى.

ثانيا: العدالة الضريبية

تعتبر العدالة الضريبية كحالة مثالية، تتمثل هذه العدالة في التوزيع العادل للضريبة بين المواطنين وهذا بمراعاة مقدرتهم على الدفع، لذا من الضروري تشخيص الضريبة، أي الأخذ بعين الاعتبار مصلحة الضرائب الحالة العائلية للمكلف بالضريبة من جهة، ومن جهة أخرى تعديل هذه الضريبة على حسب الوضعية المالية للشخص المكلف بها، حتى تكون الضريبة عادلة يجب عليها أن تكون عامة و موحدة أي أن تفرض على جميع الأشخاص و الأموال في الدولة، لا تفرض على أموال

[1] عادل العنزي، مرجع سبق ذكره،،ص113

دون أخرى و لا يعفى بعض الأشخاص من دفعها دون مبرر، كما يجب أن يكون العبء الذي يقع على كل شخص بسبب هذه الضريبة واحد.[1]

الفرع الثاني: قواعد السياسة الضريبية

للسياسة الضريبية عدة قواعد تتمثل فيما يلي:

أولا: إستراتيجية فرض الضريبة يعتمد هذا الأساس على ضمان توليفة سليمة بين مختلف الضرائب وهذا لضمان الاستمرارية على المدى الطويل، فإعداد هاته التوليفة يتم بناءا على إستراتيجية يرجى من خلالها الحفاظ على الاستمرارية والديمومة لضمان على الأقل حد أدنى من الموارد، لان هاته الاستمرارية تتطلب الإلمام والتحكم في الأدوات التقنية الخاصة بالجباية، مما يسمح بالاستغلال العقلاني والفعال لقدرة الأداء الجبائي

ثانيا: قدرة الأداء الجبائي تتحدد القدرة الجبائية على نطاق واسع من عدم المساواة الموجودة في توزيع الدخل الوطني وبالتالي فهي تتغير حسب المستوى الفعلي للدخل الحقيقي للفرد والمستوى المعيشي السائد في الدولة، فنسبة الاقتطاع الجبائي إلى الدخل الوطني (الناتج الداخلي المحلي أو المدخول الوطني)، في الدول المتقدمة (مجموع الاقتطاعات / الدخل الوطني)، والسبب في ذلك يعود لضعف الأداء الجبائي الناتج عن الفقر المسجل في هذه البلدان من جهة، وعدم الاستغلال الجيد لهذه القدرة من جهة أخرى

ثالثا: الهيكل الجبائي تهدف السياسة الضريبية إلى الأخذ بمبدأ الأفضلية فيما يخص الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، وهذا بناءا على ميزة وخصوصيات كل قطاع اقتصادي

[1] بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثاره على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2006، ص173

فالهيكل الجبائي للدول المتخلفة تهيمن على الضرائب غير المباشرة، عكس الدول المتقدمة التي تهيمن عليها الضرائب المباشرة،.[1]

يعود هذا لتعدد النشاطات الاقتصادية ونمو حجم التعاملات الضريبية والتنافس الشريف أما اقتصاديات الدول المتخلفة فبسبب اللاعدالة والتنافس غير الشريف فهي تلجا إلى اقتطاعات ظالمة وغير ظاهرة، كما تعمل الدول المتقدمة والدول المتخلفة على سواء بتهيئة المحيط الجبائي الذي يعتبر ميدانا لتوليف مجموعة من العلاقات والعوامل الداخلية والخارجية التي من طبيعتها حل مشكل توازن المعدلات والنسب والجداول بالنسبة لكل نوع من الضرائب، ومنه تحديد الهيكل الضريبي من حيث أنواعها وأوزانها النسبية في الكتلة الضريبية أو إجمالي الحصيلة الضريبية وتحديد أسعار كل نوع من أنواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة مع التسيير المتدرج لتلك الأسعار صعودا وهبوطا وذلك حسب نوع النشاط الاقتصادي وموقعه على حسب حجم الدخل، والظروف الشخصية والاجتماعية للمولين على اختلاف فئاتهم

رابعا: المحيط المؤسساتي والسياسي(البيئة) إن استقرار الهيئات السياسية في دولة ما وكذا استمرار السياسات المتبعة من شانه أن يؤدي إلى استقرار النظام الجبائي وتدعيمه حيث يؤدي إلى ضمان موارد ثابتة على الأقل في الآجال القصيرة، أما على المدى الطويل يسمح بإعداد استراتيجيات صحيحة مبنية على عوامل ومؤشرات صحيحة، كما يعتبر هذا الاستقرار ضمانا مكلفا لمواصلة نشاطه بأمان[2].

[1] Raouf Yaich, Théorie fiscale,éd Raouf yaich, tunis,2002,p189

[2] Raouf Yaich,op.cit,p189

الشكل رقم(3): مخطط يوضح قواعد السياسة الضريبية

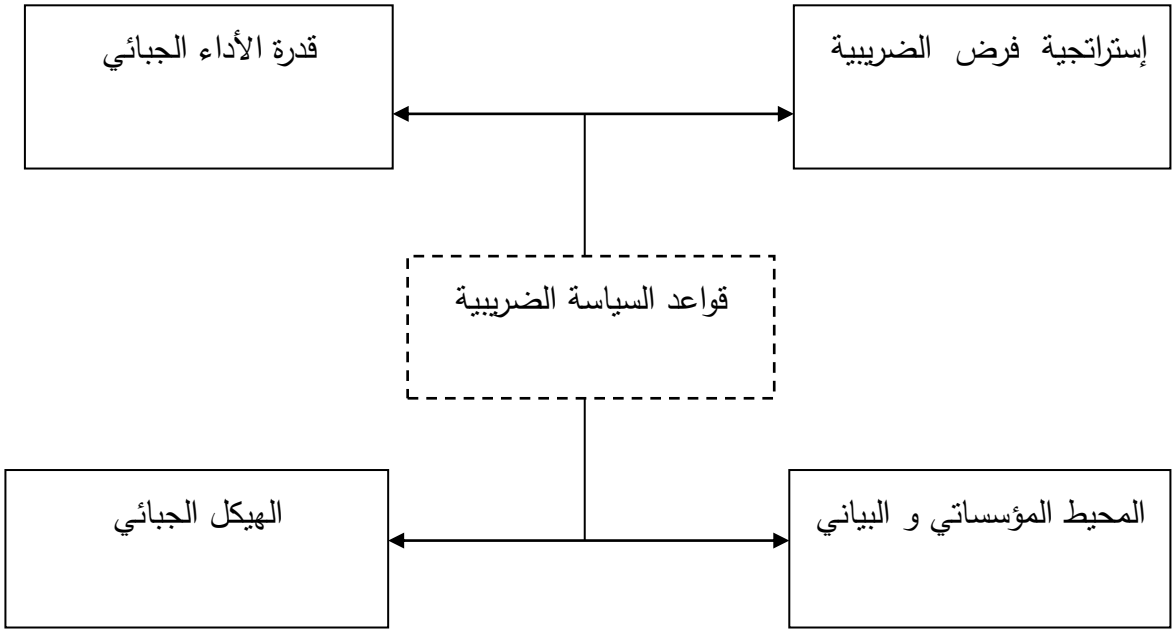

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المعطيات السابقة

المبحث الثاني: ركائز السياسة الضريبية

سنتطرق في هذا المبحث إلى المبادئ التي تبنى عليها السياسة الضريبية، واهم الأدوات التي تعتمد عليها هذه الأخيرة حتى تكون سياسة فعالة، ومعرفة حدود وأسس السياسة الضريبية

المطلب الأول: مبادئ السياسة الضريبية

قسم علماء المالية مبادئ السياسة الضريبية إلى قسمين يتعلق أولهما بالكفاءة والآخر بالعدالة بحيث عند محاولة تصميم نظام جبائي جديد، وعند تعارض أهداف الكفاءة وأهداف العدالة يجب إصدار أحكام معيارية على الأولويات الجبائية الواجب إتباعها في مثل هذه الحالة.

الفرع الأول: مبدأ العدالة

إن مفهوم العدالة الضريبية نسبي يختلف حسب الدول و الطبقات الاجتماعية، فأصحاب الدخول المرتفعة (الأغنياء) يروا أن فرض ضرائب موحدة النسب على جميع الأشخاص والأموال في الدولة دون أي اعتبار آخر هو عدالة ضريبية، بينما هو العكس من منظور ذوي الدخل الضعيف والمحدود، إذ يعتقدون أنه من باب التضامن الاجتماعي بين فئات المجتمع تحميل الطبقات الغنية القسط الأكبر من الأعباء العامة حسب حالتهم ومقدرتهم التكليفية.[1]

ويمكننا تمييز بين نوعين من العدالة كمايلي:

العدالة الأفقية: نقصد بها معاملة ذوي الدخول المختلفة معاملة ضريبية متماثلة

[1] الصعدي عبد الله، دور الضرائب في تحقيق التنمية، دار النهضة العربية،2006،ص123

العدالة العمودية (الرأسية) : يقصد بها معاملة ذوي الدخول غير متماثلة معاملة ضريبية مختلفة، أي تحميل ذوي الدخول المرتفعة (الأثرياء) أعلى حصة في تمويل النفقات.[1]

كما أنه يختلف مفهوم العدالة حسب طبيعة السياسة الاقتصادية المنتهجة من قبل الدولة، وكذلك صعوبة قياس أثر الضريبة وتحديد عبئها على المكلف بشكل فردي، وعليه ذهب بعض فقهاء المالية إلى تحديد مفهوم العدالة الضريبية بناء على مبدأي الانتفاع والقدرة على الدفع.

أولا: مبدأ الانتفاع

ويقتضي هذا المبدأ أنه على الأفراد المنتفعين من الإنفاق الحكومي مسؤولين عن دفع تكاليف هذا الإنفاق، من خلال تحملهم للضرائب المباشرة المفروضة عليهم، في حين أنهم غير مجبرين على تحمل تكاليف الخدمات التي لا يستفيدون منها مباشرة[2]، فتقتضي العدالة هنا مقابلة العبئ الضريبي لما يتلقاه من منفعة شخصية.

ثانيا: مبدأ القدرة على الدفع

[1] مليكاوي مولود، أساسيات في الضريبة المحلية والدولية، دار هومة، الجزائر، 2018، ص23

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي،اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية، 2007،ص74

ويقتضي عدم تحميل الأفراد ضرائب تفوق قدرتهم على الدفع[1]

أي المشاركة في الأعباء العامة على أساس المساواة في التضحية، وبمعنى آخر أن تتسم السياسة الضريبية بعدم المغالاة والإفراط في فرض الضرائب (عددها) أو أسعارها (معدلاتها) فيراعي المقدرة المالية للمكلفين وحالتهم الاقتصادية في تحمل العبئ الجبائي، بحيث يجب أن لا تكون الضريبة مبالغ فيها لأن ذلك يدفع بالمكلف إلى التهرب من دفعها، إذا ما أدى دفعها إلى استنفاذ رأس ماله تدريجيا وبالتالي تصفية نشاطه، وبذلك يكون النظام الجبائي عائقا أمام النمو والاستقرار الاقتصادي لا داعما له، فشرط عدم المبالغة والمغالاة شرط ضروري لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي .[2]

ومما سبق يمكننا القول أن هذا المبدأ ضروري ومهم في تصميم سياسة ضريبية فعالة، فكل مخالفة لقاعدة العدالة تشكل استهانة بشعور المكلف بالضريبة، وتكون مصدر إضراب في الكيان الاجتماعي، ومن تم إخراج المكلف من دائرة النشاط الاقتصادي.

الفرع الثاني:مبدأ الكفاءة

وهي التي تكون في الغالب أكثر وضوحا ومباشرة، لأنها تتعامل مع الحقائق الموضوعية المتعلقة بآثار الضرائب، فالضريبة التي تتسم بالكفاءة العالية هي التي تعمل على تقليل و تدني العبئ الإضافي الزائد للضريبة، وتتسم بسهولة إدارتها وممارسة الرقابة عليها

---

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، مرجع ذكر أعلاه، ص262

[2] رفعت محجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت،1966،ص46-47

إذن فمعيار الكفاءة يقتضي قيام السلطات العامة باختيار أقل الضرائب سلبية في تأثيرها على الاقتصاد القومي ذلك لأن الضريبة تستهدف أغراضا متنوعة، فهي تفرض أحيانا لتحقيق أغراض اجتماعية واقتصادية وسياسية.[1]

المطلب الثاني: أدوات السياسة الضريبية

تعتمد السياسة الضريبية على مجموعة من الأدوات متمثلة أساسا في: الإعفاء الضريبي و التخفيض الضريبي و القرض الضريبي و تأجيل الضريبة و ترحيل الخسائر و الاهتلاك

الفرع الأول: الإعفاء الضريبي يقصد بالإعفاء الضريبي منح المشاريع الاستثمارية إعفاءا ضريبيا لعدد من السنوات في بداية حياتها الإنتاجية .[2]

عرف الإعفاء الضريبي بأنه عدم فرض الضريبة على دخل معني إما بشكل مؤقت أو دائم وذلك وفق القانون، وتلجأ الدول إلى هذا الأمر لاعتبارات تقدرها بنفسها وما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. [3]

و من خلال ما سبق يمكننا استخلاص تعريف للإعفاء الضريبي بأنه: يمنح للمستثمرين من طرف الدولة حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه الأخيرة، يكون الإعفاء الضريبي وفق شكلين كالتالي:

---

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، مرجع سبق ذكره، ص256

[2] إبراهيم متولي،حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2011، ص95

[3] طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة1، 2012، ص11

أولا:الإعفاء المؤقت يقصد به منح إعفاء ضريبي بصفة مؤقتة للمشاريع الاستثمارية حيث ليدفع المستثمر الضريبة لمدة معينة غالبا ما تتراوح من ثلاثة إلى عشر سنوات، وبهذا فالإعفاءات تلعب دورا هاما في التأثير على الاستثمار وكذا المساهمة في التقليل من المخاطر التي تواجه المستثمر خاصة في المراحل الأولى من المشروع وهذا يعتبر حافز ا من أجل استقطاب الاستثمار

ثانيا: الإعفاء الدائم يقصد به الإعفاء الذي تستفيد منه المؤسسة طيلة مزاولة نشاطها بصفة دائمة والهدف منه تشجيع مثل هذه المشاريع الاستثمارية وذلك لمل لها من أهمية أو نظرا لتكلفتها الاستثمارية أو لها مردود منخفض.[1]

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن تبويب الإعفاءات الضريبية إلى: إعفاءات سياسية و إعفاءات اقتصادية و إعفاءات اجتماعية.

أ. **الإعفاءات الاقتصادية:** هي الإعفاءات التي تمنح للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين بهدف تشجيع الاستثمار في مشاريع معينة، كما تهدف إلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية، ومن ناحية أخرى تشجيع المستثمرين على استثمار أموالهم في مناطق أو جمالات معينة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية لتلك المناطق

ب. الإعفاءات السياسية: هي الإعفاءات التي يكون هدفها توثيق الروابط السياسية والعالقات مع الدول بهدف منع الازدواج الضريبي

ج. الإعفاءات الاجتماعية: هي الإعفاءات التي تمنح للأفراد أو الجهات أو المؤسسات غير الربحية كالمؤسسات الخيرية والدينية والثقافية وذلك تشجيعا لها على عمل الخير.[1]

---

[1] إبراهيم متولي، حسن المغربي، مرجع سبق ذكره، ص98

الفرع الثاني: تأجيل الضريبة و ترحيل الخسائر للسنوات اللاحقة ونظام الاهتلاك: سنتناول كل منهما في ما يلي:

أولا: تأجيل الضريبة هي عبارة عن مبالغ لا تدخل في حساب المادة الخاضعة للضريبة للفترة الزمنية المعنية بالضريبة وإنما تدخل في المادة الخاضعة للضريبة في الفترات اللاحقة.[2]

ثانيا: ترحيل الخسائر للسنوات اللاحقة يقصد بها إمكانية الفرد أو صاحب المشروع خصم الخسائر التي تم تحقيقها في سنة ما من أرباح سنة أخرى، وهو ما يسهم في تحفيز المستثمر وتشجيعه سواء على اتخاذ القرار أو الاستمرار في الإنتاج رغم العراقيل التي تواجهه.[3]

ثالثا: نظام الاهتلاك: يعرف الاهتلاك على أنه النقص الحاصل في قيمة الاستثمارات أو الأصول الثابتة نتيجة الاستخدام أو بالتقادم، ويعبر عن قسط سنوي من القيمة الكلية للأصل بقسط الاهتلاك ويطرح من الدخل الخاضع للضريبة وبالتالي يصبح العبئ الضريبي أقل مقارنة بحجم الدخل الخاضع للضريبة.

قبل الاهتلاك ويعتبر مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة من خلال المخصصات السنوية، وكلما كانت كبرية هذه المخصصات خاصة في فترة التضخم كان ذلك في صاحب المؤسسة.[4]

الفرع الثالث: التخفيض والقرض الضريبي

---

[1] عبد الحليم كراجة، هيثم العبادي، المحاسبة الضريبية،دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن،الطبعة1، 2000،ص26-29

[2] عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع،عمان،الاردن،ط1، 2000،ص 120-121

[3] إبراهيم متولي، حسن المغربي، مرجع سبق ذكره، ص 103-104

[4] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003،ص 174

من أدوات السياسة الضريبية نجد أيضا التخفيض الضريبي والقرض الضريبي

أولا: التخفيض الضريبي

يقصد بالتخفيض الضريبي إخضاع المكلف بالضريبة لمعدلات ضريبية أقل من معدلات الضريبة السائدة، أو تقليص وعاء الضريبة مقابل الالتزام ببعض الشروط كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها أو التخفيضات الممنوحة لتجار الجملة للرسم على النشاط المهني، جراء التزامهم بتقديم قائمة الزبائن المتعامل معهم، والعمليات التي يتم إنجازها معهم لصالح مصلحة الضرائب

و من خلال هذا التعريف نستخلص أن التخفيض الضريبي يمنح مقابل التزام المكلف بالضريبة ببعض الشروط مثال: في التشريع الجزائري يقدم تخفيض لتاجر الجملة يقدر ب 30% على الرسم على النشاط المهني TAP مقابل التزامه بتقديم كشف مفصل للزبائن الذي تعامل معهم(Etat 104) لإدارة الضرائب.[1]

ثانيا: القرض الضريبي

هو عبارة عن حق ضريبي قابل للتحميل على ضريبة أخرى حيث يعتبر امتيازا ضريبيا يتعلق بفئة من المكلفين الذين يتمتعون بشروط خاصة وهنا القرض الضريبي هدفه تخفيض مبلغ الضريبة المدفوع آخذا بعين الاعتبار قواعد الضريبة السارية، فيعمل القرض الضريبي على اللجوء إلى التخفيض من قيمة الضريبة الواجب دفعها دون أن يمس قيمة المادة الخاضعة للضريبة، ولكنه

[1] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص174

يؤدي إلى تحقيق وفر ضريبي ولا يتغير تبعا لسلم الاقتطاع التصاعدي، حيث إذا كان القرض الضريبي أقل من الضريبة المستحقة فيتم تخفيضه من الضريبة.

أما إذا كان اكبر من الضريبة الواجب دفعها فإن المكلف بالضريبة يكون في حالة قرض قابل للاسترجاع والجزء الذي يتجاوز الضريبة المستحقة يعطي مجالا لدفعه لصاحب المكلف بالضريبة.[1]

المبحث الثالث: حدود وأسس السياسة الضريبية

للسياسة الضريبية عدة حدود وأسس نذكرها إليها من خلال هذا المبحث

المطلب الأول: حدود السياسة الضريبية

إن قابلية نقل عبئ الضريبة على الوكلاء الاقتصاديين غير معنيين بها تثير مشكلة اقتصادية كبيرة ذات نتائج اقتصادية، حيث تجعل الحكومات دوما في مأزق كبير ناتج عن مفاضلتها بين نوعين من الضرائب ثقيلة على سياسة إعادة التوزيع (المباشرة و غير المباشرة)[2] ، فقد لوحظ في السنوات الأخيرة وفي جميع أنحاء العالم تقريبا تدفق أموال كثيرة تغطي في الغالب نسبة معتبرة من متحصلات الضرائب ناتجة عن الضرائب غير المباشرة، غير أنه وفي نفس الوقت لوحظ تذمر كبير من طرف المستهلكين والأشخاص العاديين الذين يحول المنتجون والمستوردون تكلفة هذه الضريبة عليهم مدمجة في أسعار السلع التي يقومون بشرائها.

الفرع الأول: الصمود أمام الضريبة نعني بالصمود كل أنواع المعارضة على الاقتطاعات الضريبية كالإضراب مثال أو القيام بمظاهرات احتجاجية... الخ.

---

[1] عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص 120-121

[2] منى أمين يعقوب، الجباية والتنمية الاقتصادية، مذكرة تخرج، القليعة، 1995، ص16

إن العبئ الضريبي الذي يتحمله الأفراد في النهاية كالأشخاص المعنويين(الشركات) وبالتالي فهم يتأثرون بأي ضريبة فرضت عليها، هذا ما يجعل المكلفين يلجؤون للغش الضريبي الذي يمكن تعريفه بأنه: مخالفة للقانون بهدف التهرب من الضريبة أو التخفيض من مبلغها، وعليه فإن أي تصريح غير شرعي يقوم به المكلف عفويا ولم يقصد الاستفادة منه يعتبر خطأ يمكن إصلاحه

الفرع الثاني:راجعية الضريبة

نعني ب " العبئ الضريبي" مدى ثقل الضرائب على الممولين أو على الاقتصاد القومي في مجموعه، بمعنى أننا نقصد به الآثار الاقتصادية التي تترتب على الضريبة أي على " إعلان الضرائب" وعلى " الاقتطاع الضريبي"والتي تعكس ردود فعل الممولين إزاء هذا الاقتطاع.

نعني بتحميل الضريبة أن المكلف بها يحول كل أو جزء من تكلفته الضريبية إلى شخص آخر، نقل الضريبة يكون عن طريق تحميل المكلف شرعا بالضريبة ضريبته على الشخص الذي يتبعه في الدورة الاقتصادية.[1]

وعليه فالضريبة على النفقات هي في الأساس يحملها المنتج على المستهلك، لكن في بعض الأحيان الشخص الذي تنقل إليها لضريبة يقوم بدوره بتحميلها إلى شخص آخر وتكرار هذه العملية من شخص إلى آخر يؤدي بانتشار الضريبة في الاقتصاد وظهور ما يسمى بظاهرة الانتشار.[1]

المطلب الثاني: أسس السياسة الضريبية

[1]قاسم نايف علوان، ضريبة القيمة المضافة، دار الثقافة، الطبعة1، 2008، ص77

ترمي السياسة الضريبية إلى تغيير الظرف الاقتصادي، توجيه تصرفات الأفراد، التأثير على توزيع المداخيل... إلخ، وعليه فهي تساعد على التطور بطرق مختلفة ولا سيما توفير الموارد المالية اللازمة الحث على الاستعمال العقلاني للموارد، تشجيع العدالة الاجتماعية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.[1]

الفرع الأول: الأسس السوسيولوجية

من جهة يجب أن يكون هناك موافقة على الضريبة من طرف الهيكل الذي قام بإنشائها ومن جهة أخرى يجب أن تكون هذه الضريبة مقبولة من طرف الشخص الذي سوف يدفعها، فالموافقة على دفع الضريبة يجب أولا فهمها، لذا ينبغي أن نوضح للمواطن المكلف بدفعها على أنها بعيدة كل البعد أن تكون وسيلة للضغط أو الحرمان، وما هي إلا استخدام للموارد نقوم عن طريقها " بإعادة بناء شبكة الأمن و التضامن على صعيد الأمة

الفرع الثاني: أسس سياسية

من الوجهة السياسية تعتبر ثمن للحرية، فلا توجد دولة حرة بدون ضريبة لان الضريبة تعتبر الحفاظ على الملكية الخاصة" أي إمكانية الاختيار في نطاق واسع نشاطاتنا واستخدام مواردنا.

الفرع الثالث: الأسس الاقتصادية

يشترط مستوى تطور أي بلد ما مردودية وبنية نظامه الجبائي، يقاس المردود الجبائي إلى بلد عن طريق نسبة ما بين مبلغ الاقتطاعات الإجبارية و الناتج الداخلي الخام، هذه النسبة التي تسمى

[1]سمير محمد عبد العزيز، الادخار الشخصي والسياسة الضريبية، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 1993، ص159

بالمعامل الجبائي أو المعدل العام للاقتطاعات الإجبارية (TGPO) تسمح بتقدير مستوى الجباية في أي بلد.[1]

تتضمن الاقتطاعات الإجبارية كل الدفعات التي لا تخضع للقرارات الاختيارية للمكلفين بالضريبة والتي تتم بدون مقابل فوري وتكون لصالح الإدارات العمومية والمؤسسات الجماعية. إن التطور الاقتصادي هو الذي يؤثر على المردود الجبائي الذي نلاحظ اختلافه بين الدول المتقدمة والدول النامية.

تتعلق القدرة على دفع الضرائب لدولة ما مباشرة بالإنتاجية الاقتصادية لهذه الدولة، فزيادة المداخيل تزيد من عدد المكلفين بالضريبة ومن ثم زيادة الموارد التي تحصل عليها عن طريق الضرائب. [2]

---

[1] صالح بن نوار،فعالية التنظيم في المؤسسات الاقتصادية، قسنطينة، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة ،2006، ص84

[2] غازي عناية، النظام الضريبي في الفكر المالي والإسلامي، دراسة مقارنة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ،ص69-70

المبحث الرابع: علاقة السياسة الضريبية بالأنظمة الأخرى ومعيقاتها التنموية

سنتناول في هذا المبحث اهم العلاقات التي تتجلى بين كل من السياسة الضريبية ومختلف الأنظمة الأخرى، مع إبراز المعيقات التي تقلل من فعالية السياسة الضريبية

المطلب الأول: علاقة السياسة الضريبية بالأنظمة الأخرى

الفرع الأول: السياسة الضريبية والنظام الاقتصادي

إن تطبيق السياسة الجبائية لا يكون إلا عن طريق النظام الاقتصادي المنتهج من قبل الدولة، وعليه يمكننا إبراز العلاقة بين السياسة الضريبية والنظام الاقتصادي فيما يلي:

اولا: تعريف النظام الاقتصادي: هو النظام الذي يعكس فلسفة الدولة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية[1] وينقسم إلى ثلاثة أنظمة: النظام الاشتراكي، النظام الرأسمالي، النظام الإسلامي، وعليه السياسة الضريبية توضع وفقا لنمط النظام الاقتصادي المنتهج الذي يؤثر مباشرة في السياسة الضريبية

ثانيا: السياسة الضريبية و النظام الاشتراكي: إن أبرز ما يميز النظام الاشتراكي الملكية العامة لوسائل الإنتاج، و أن الدولة مسؤولة عن تحقيق الأهداف العامة للمجتمع هذا ما يبرز حاجة الدولة

[1]السيد عبد المولى،المالية العامة،دار الفكر العربية،القاهرة،1977، ص345

إلى سياسة ضريبية ذو حصيلة أوسع لتغطية حجم النفقات المتزايدة، حيث تعمد لفرض الجزء الأكبر من ضرائبها على القطاع العام.[1]

لأنه لا توجد ملكية مالية، و بالتالي لا لزوم لفرض ضريبة على الدخول، لأنها موزعة أصلا من الدولة و هي التي تحددها مباشرة عند المستويات التي ترى أنها عادلة. [2]

ثالثا: الهيكل الجبائي و النظام الاقتصادي الرأسمالي: إن أهم ما يتسم به النظام الرأسمالي هو الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، و أن التوازن يتحقق تلقائيا دون تدخل الدولة، و هذا مايدعو إلى تشجيع الخواص على الاستثمار مما يؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية في المجتمع و زيادة الدخل القومي.[3]

لما كانت الحكومة في ظل النظام الرأسمالي لا تملك الكثير من الموارد الاقتصادية، و أن المجتمعات تعارض حصول الدولة على الموارد جبرا عن طريق الاستيلاء و المصادرة، ظهرت الحاجة لفرض الضرائب لتمكينها من إيرادات تمول بها نفقاتها.

و لتحقق الدولة ما تسعى إليه المجتمعات الرأسمالية، كان لازما عليها استخدام أحدث الفنون الجبائية لدفع قطاعات النشاط الاقتصادي، و أن يحتوي النظام الجبائي على حوافز تشجيع الاستثمار الخاص لتحقيق الآثار المرغوب فيها، فالضريبة أصبحت أداة جوهرية لتدخل السلطة

---

[1] عبد المجيد دراز و آخرون، النظم الضريبية، الدار الجامعية للنشر،بيروت، 1989، ص28

[2]ذنيبات محمد جمال،المالية العامة والتشريع المالي،دار الثقافة للنشر والتوزيع،الاردن،2003 ، ص51

[3]عبد المجيد دراز وآخرون، مرجع ذكر أعلاه، ص 37

العامة في المجال الاقتصادي لدرجة أن السياسة الجبائية يمكن أن تتكامل و تندمج مع السياسة الاقتصادية.[1]

وعليه فإن الضرائب"تلعب في النظم الرأسمالية دورا أكبر من ذلك الذي تؤديه في النظم الاشتراكية، حيث يمكنها تشجيع الاستثمار الخاص و تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في المجتمع.

رابعا:السياسة الضريبية و النظام الإسلامي: تتجلى الملكية في النظام الإسلامي بالازدواجية، فشرعت الملكية الفردية منها والجماعية دون أي تعارض بينهما محددا لكل منهما مجاله، وقد فرضت الزكاة منذ بداية عهد الدولة الإسلامية بأحكام تشريعية، و شروط محددة على المسلمين دون غيرهم، أما غير المسلمين ففرضت عليهم الجزية التي في حقيقتها عبارة عن ضريبة على الرؤوس لقاء الحماية تراعي فيها المقدرة التكليفية لدافعها. [2]

لقد شكلت الضريبة الإسلامية دورا مهما في الحياة الاقتصادية من خلال التدخل في مجالات الاستهلاك و الإنتاج و الدخول و الثروات بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية المرغوبة، و اعتبرت الزكاة بشتى أنواعها محفزا للاستثمار من خلال زيادة الطلب الاستهلاكي لسبب إنفاقها في مصارفها الشرعية الثمانية، مما يؤدي إلى زيادة السيولة في أيدي المنتفعين منها.[3]

---

[1] ذنيبات محمد جمال، مرجع سبق ذكره، ص 52

[2] عبد الهادي علي النجار، الإسلام والاقتصاد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982، ص133

[3] غازي عناية، الزكاة الضريبية، دراسة مقارنة، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة1، ص149

الفرع الثاني: السياسة الضريبية والنظام الضريبي

أولا: تعريف النظام الضريبي

أ. **من المنظور الواسع:** فهو عبارة عن كل العناصر الموجودة في البيئة سواء كانت إيديولوجية أو اقتصادية أو فنية، و التي يؤدي تراكبها و تفاعلها مع بعضها بعض إلى تكوين كيان ضريبي معين.

ب. **المنظور الضيق:** على أنه مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الجبائي في مراحله، من مرحلة التشريع إلى غاية التحصيل.[1]

ثانيا: محددات تصميم نظام ضريبي فعال:

هناك الكثير من الدراسات المتعلقة بتحديد النظام الضريبي إذ يحدد فيتو تنزي مؤشرات أساسية يمكن اعتمادها لتصميم نظام ضريبي فعال وهي كالتالي:

أ. **مؤشرات التركز:** يقضي على المؤشر بأن يأتي جزء كبير من إجمالي الإيراد الضريبي من عدد ضئيل نسبيا من الضرائب والمعدلات الضريبية، لأن ذلك من شأنه أن يساهم في تخفيض تكاليف الإدارة والتنفيذ.

فتجنب وجود عدد كبير من الضرائب وجداول المعدلات التي تغل إيرادات محدودة، يمكن أن يؤدي إلى تسهيل تقييم آثار تغيرات السياسة وتفادي خلق الانطباع بأن الضرائب مفرطة.

---

[1] السيد مرسي الحجازي، ص6

ب. مؤشر التشتت: ويتعلق الأمر بما إذا كانت هناك ضرائب مزعجة قليلة الإيراد، وإذا كانت موجودة هل عددها قليل، هذا النوع من الضرائب يجب التخلص منه سعيا لتبسيط النظام الضريبي دون أن يكون لحذفه على مرودية النظام

ج. مؤشر الموضوعية: ويتعلق الأمر بضرورة جباية الضرائب من أوعية يتم قياسها بموضوعية، بما يضمن للمكلفين التقدير بشكل واضح لالتزاماتهم الضريبية على ضوء أنشطتهم التي يخططون لها.

د. مؤشر تكلفة التحصيل: وهو مؤشر مشتق من مبدأ الاقتصاد في الجباية والنفقة، وهذا يجعل تكلفة تحصيل الضرائب أقل ما يمكن، حتى لا ينعكس ذلك سلبا على مستوى الحصيلة الضريبية.

هـ. مؤشر التآكل: ويتعلق الأمر بما إذا كانت الأوعية الضريبية الفعلية قريبة من الأوعية الممكنة، لأن اتساع الوعاء الضريبي يمكن من زيادة الإيرادات رغم اعتماد معدلات منخفضة نسبيا.وإذا ابتعدت الأوعية الضريبية الفعلية عن الممكنة بفعل الإفراط في منح الإعفاءات للأنشطة والقطاعات، فإن ذلك يؤدي إلى تآكل وعاء الضريبي، وهذا ما يدفع إلى رفع المعدلات طمعا في تعويض النقص الحاصل في الإيرادات ومثل هذا المسعى (رفع المعدلات) من شأنه أن يحفز على التهرب الضريبي.

و. مؤشر تأخر التحصيل: ويتعلق الأمر بوضع الآليات الدافعة إلى جعل المكلفين يدفعون المستحقات الضريبية في آجالها، لأن التأخر يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للمتحصلات الضريبية بفعل التضخم، ولهذا لابد أن يتضمن النظام الضريبي عقوبات صارمة تحد من الميل إلى التأخر في دفع المستحقات.[1]

---

[1] قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 165-166

ي. مؤشر التحديد: ويتعلق الأمر بمدى اعتماد النظام الضريبي على عدد قليل من الضرائب ذات المعدلات المحددة، وهذا لا ينفي في الواقع إمكانية إحلال بعض الضرائب بضرائب أخرى.

فمثلا يمكن إحلال الضريبة على أرباح الشركات والضريبية على الدخل بضريبة واحدة على كامل الثروة ذات معدل منخفض.

ز. مؤشر التنفيذ: ويتعلق بمدى تنفيذ النظام الضريبي بالكامل وبفعالية. وهذا يتعلق أيضا بمدى سلامة التقديرات والتنبؤات، ومستوى تأهيل الإدارة الضريبية لأنها القائم الأساسي على التنفيذ، فضلا عن مدى معقولية التشريعات وقابليتها للتنفيذ على ضوء الواقع الاجتماعي والاقتصادي.[1]

ثالثا: أهداف النظام الجبائي

يهدف النظام الجبائي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف مسطرة وفق خطط اقتصادية اجتماعية و سياسية، و من أبرز هذه الأهداف نذكر:

- **أهداف مالية:** تقتضي تحقيق إيراد مالي يغطي التكاليف العامة للدولة.
- **أهداف تصحيحية:** من خلال تصحيح الاختلالات و اللاتوازنات، مثل تلك التي تحدث نتيجة عدم العدالة في توزيع الدخل، والتي يمكن معالجتها عن طريق اعتماد الضريبة بالشرائح.
- **أهداف تنموية:** و تقتضي العملية تشجيع الادخار و الاستثمار لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و القضاء على مظاهر التخلف الاقتصادي.[2]

---

[1] قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 165-166

[2] دويدار محمد، نظرية الضريبة والنظام الضريبي، الدار الجامعية بيروت،1999، ص152

رابعا: علاقة السياسة الضريبية بالنظام الجبائي: إن الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها النظام الجبائي، ما هي إلا أهداف السياسة الضريبية بحد ذاتها

- اختلاف النظم الجبائية بين الدول، لا يعني اختلاف السياسة الضريبية لتلك الدول.
- تستخدم السياسة الضريبية كأداة لحل المشاكل التي تعترض النظام الضريبي.
- يعتبر النظام الجبائي ترجمة تقنية للسياسة الجبائية التي تعتبر جزء من السياسة الاقتصادية العامة التي تخططها الدولة.

المطلب الثاني : المعيقات التنموية للسياسة الضريبية

يعتبر المكلف الضريبة عبئا عليه يجب سداده، لذا يواجه فرض الضرائب عدة تحديات نتيجة عوامل وأسباب تحد على بلوغ السياسة الضريبية أهدافها ومن هذه التحديات نجد : التهرب الضريبي، الازدواج الضريبي و الضغط الضريبي هذا ما سوف نتناوله من خلال هذا المطلب

الفرع الأول: التهرب الضريبي

باعتبار الضريبة عبئا على المكلف بها، يحاول التخلص منها أو نقل عبئها إلى شخص آخر، ولتحقيق ذلك يتخذ عدة طرق وأساليب.

أولا: مفهوم التهرب الضريبي: حاول العديد من الاقتصاديين تقديم تعريف للتهرب الضريبي ونذكر من هذه التعاريف مايلي:

– يقصد بالتهرب من الضريبة امتناع الممول الذي توفرت فيه شروط الخضوع لها عن الوفاء بها مستعينا بكافة أنواع الغش.[1]

[1] رفعت محجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص195

– التهرب الضريبي هو تقديم بيانات غير حقيقية عن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للمكلف بها، والتي على أساسها يتم تحديد وعاء الضريبة. [1]

– التهرب الضريبي هو التخلص من الضريبة ويقصد بها أن يتمكن المكلف قانونا بأدائها من عدم دفعها، بطريقة أو بأخرى دون أن يلقي عبئها على شخص آخر. [2]

يقصد بالتهرب الضريبي ذلك السلوك الذي يحاول من خلاله المكلف عدم دفع الضريبة المستحقة عليه إما بصفة كلية أو جزئية، ولتحقيق التهرب الضريبي يتخذ المكلف عدة طرق و أساليب قد تكون مشروعة أو غير مشروعة . [3]

وعرف كذلك بانه تحريف غير قانوني ومتعمد للالتزامات الضريبية[4]

من خلال ما سبق يمكننا استخلاص تعريف التهرب الضريبي على انه: تخلص المكلف من دفع الضريبة المستحقة عليه، دون أن يلقي عبئها على شخص آخر عن طريق تقديم بيانات غير حقيقية بالاعتماد على كافة الطرق والأساليب، التي قد تكون مشروعة أو غير مشروعة.

ثانيا: أشكال التهرب الضريبي

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن للتهرب الضريبي شكلان: تهرب ضريبي بدون انتهاك القانون الضريبي وهو ما يعرف **بالتجنب الضريبي**، وتهرب ضريبي بانتهاك القانون الضريبي وهو ما يعرف **بالغش الضريبي**.

---

[1] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2006، ص112

[2] زينب حسين عوض الله، المالية العامة دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،2006، ص183

[3] ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2011، ص151

[4] Technology Tools to Tackle Tax Evasion and Tax Fraud, OECD ,2017, p6.

أ. **التهرب الضريبي المشروع :**

يستطيع المكلف أن يتهرب من أداء الضريبة وفق مايلي:

– الامتناع عن القيام بالأعمال والنشاطات، سواء كانت في مجال التجارة أو الصناعة أو الخدمات، وذلك لكي لا يحقق إنتاجا ما خاضعا للضريبة وفي المقابل قد يمارس عددا من الأعمال والنشاطات التي لا تدخل في عداد الأوعية الضريبية الخاضعة للتكليف الضريبي

– تجنب جبائي ينظمه التشريع الجبائي، يستند هذا التهرب كون الضريبة أداة هامة تستخدمها الدولة لتحقيق عدة أهداف مالية و اقتصادية و اجتماعية لذلك ينظم المشرع هذا التهرب المشروع لتحقيق أهداف معينة .[1]

– استغلال الثغرات القانونية الموجودة في التشريع الضريبي والتي تهيئ للمكلفين أسباب تفادي أداء ما يستحق عليهم من الضرائب، ومنه إذا كان التهرب من الضريبة بالأسلوبين المذكورين فهو يبقي المكلف خارج إطار سوء النية أو فساد القصد ولو من الناحية النظرية المبدئية

ب. **التهرب الضريبي غير المشروع (الغش الضريبي) :** هو امتناع المكلف عن دفع الضريبة عن طريق استعماله كافة أنواع الغش المختلفة والمتعددة، ويصبح التخلص منها غشا حينما يشمل على مخالفة نص من نصوص القانون، كأن يعلن المكلف قيمة أقل من القيمة الحقيقية للمادة الخاضعة للضريبة تهربا من دفعها جزئيا، أو يقوم بإخفاء جزء من المادة الخاضعة للضريبة.[2]

ومن صور التهرب في الضرائب المباشرة أن يمتنع المكلف عن تقديم إقرار بدخله طبقا لنص القانون حيت يتخلص كليا من دفع الضريبة، وإن كانت الصورة الغالبة هي تقديم الإقرار مع تقرير

---

[1] ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص152

[2] فوزي عطوي، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،2003، ص 273

الدخل بأقل من الحقيقة، ومن صور التهرب الضريبي أيضا ما يحدث عند تحديد وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية من المبالغة في تقرير الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص الأرباح المفروضة عليها الضريبة.[1]

ثالثا: أسباب التهرب الضريبي

يظهر التهرب الضريبي نتيجة أسباب معينة ترتبط بالمكلف وطبيعة النظام الضريبي المطبق والظروف الاقتصادية السائدة.

أ. **أسباب متعلقة بالمكلف:** يعد المستوى الأخلاقي السائد في المجتمع من اهم أسباب التهرب الضريبي، لان ضعف المستوى الأخلاقي يؤدي إلى ضعف الوعي الضريبي لدى الأفراد ما يؤدي إلى عدم اهتمامهم بالمصلحة العامة و ضعف إحساسهم بالمسؤولية اتجاه الخزينة العمومية، لذلك يصبح من واجب الدولة العمل على زيادة الوعي الضريبي لدى الأفراد للقيام بواجباتهم اتجاه خزينة الدولة ومنه تتغير نظرة الرأي العام للمتهرب الضريبي باعتباره مجرما مما يقلل من التهرب، ويعود ضعف الوعي الضريبي لدى المكلفين إلى مايلي:

-ارتفاع معدلات الضريبة وتعدد الضرائب المفروضة يؤدي إلى ثقل العبء الضريبي لدى المكلفين ما يولد لديهم شعور بعدم العدالة في توزيع العبء الضريبي ما يؤدي بهم إلى التهرب من دفعها

- نقص الوعي الضريبي يؤدي بالمكلفين لاعتقاد أن الدولة تسيء استخدام الأموال العامة المحصلة منهم.

-انعدام الثقة بين المكلفين و الإدارة الضريبية.

---

[1] جهاد سعيد خصاونة،علم المالية العامة،دار وائل للنشر،الأردن،عمان،ط1، 2010، ص227

– افتقار التشريع الضريبي في العديد من الدول للشروط التي تبعث على احترامه، بالإضافة إلى عدم وجود عدالة ضريبية بين المكلفين والتوسع في تفسير مضامينه دون وجود نص قانوني، لذلك ما ينتج عن ذلك ردود فعل نفسية سلبية لدى المكلفين[1]، فإنهم سيصبحون مهملين في دفع الضريبة المتعلقة بهم، وسوف يلجؤون حتما للتهرب من دفع الضريبة.[2]

ب. أسباب متعلقة بالتشريع الضريبي:

إن عدم وضوح التشريع الضريبي ووجود الثغرات القانونية يعد سببا في زيادة احتمال التهرب الضريبي[3] فتعقد التشريعات الضريبية من شأنه أن يخلق عدة مشاكل للمكلف تتجلى في عدم فهمه للنصوص القانونية ككثرة المعدلات والإعفاءات والتخفيضات التي تزيد من احتمال التهرب، [4]بحيث التشريعات الضريبية التي تعمل بمبدأ الضرائب المتعددة وما تحتويه من قوانين تجعل المكلفين بالضريبة يبحثون عن الثغرات القانونية التي يحتويها التشريع الضريبي بهدف التخلص من دفعها، وعليه كلما كانت التشريعات الضريبية واضحة وبسيطة كلما قلت الثغرات الضريبية وقل التهرب من دفع الضريبة[5]، كما أن كثرة الضرائب المفروضة يؤدي إلى ثقل العبء الضريبي على المكلفين

---

[1] قاشي يوسف،واقع النظام الضريبي الجزائري وسبل تفعيله، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه،جامعة بومرداس،2014-2015، ص50

[2] Erstu Tarko Kassa, FACTORS Influencing taxpayers to engage in tax evasion :evidence from woldia City administration micro, small, and large entrprise taxpayers : journal of innovation and Entrepreneurship ; Woldia University, Ethiopia ; 2021 ;p4

[3]عبد الناصر نور، نائل حسن عدس، عليان شريف، الضرائب ومحاسبتها، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن الطبعة الأولى،2003، ص324

[4] حميد بوزيدة،جباية المؤسسات،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،ط2، 2007، ص 43

[5]محمد أبو نصار، محفوظ المشاغلة، فراس عطاء الله الشهوان،محاسبة الضرائب بين النظرية والتطبيق، مطابع الدستور التجارية، الأردن، الطبعة الثالثة، 2005، ص29

بدفعها ما يجعلهم يتهربون من دفعها[1]، وعدم استقرار التشريع الضريبي يؤدي إلى تغيرات دائمة فيه ما يجعله غامضا بسبب تعدد القوانين، فيؤدي ذلك إلى عدم ثقة المكلفين بالنظام الضريبي السائد وبالتالي زيادة ميلهم للتهرب الضريبي.[2]

ت. أسباب المتعلقة بالإدارة الضريبية: من الأسباب الإدارية التي تؤدي إلى تفاقم ظاهرة التهرب الضريبي وتساهم في عدم دفع المكلف بالضريبة ما عليه من دين ضريبي نجد :

– عدم شفافية الإجراءات الناتجة أحيانا عن تعقد وتعارض التشريعات الضريبية.

– غياب أو ضعف أجهزة الاستعلام الضريبي والضعف التنظيمي للضرائب

– غياب الجانب الاقتصادي في أداء الدوائر المالية والضريبية وتغليب و وظيفة الجباية على الوظائف الأخرى[3]

– ضعف الوسائل المادية والمالية كالرواتب و النقل والحوافز التي لا تشبع رغبة العاملين، مما يدفعهم إلى الانحراف أو التقصير في مسؤولياتهم الوظيفية. [4]

ث. أسباب متعلقة بالظروف الاقتصادية: تلعب الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع دورا هاما في التهرب الضريبي، فالملاحظ بشكل عام أن الأفراد تقل مقاومتهم لفكرة الضرائب المفروضة عليهم في أوقات الازدهار والرخاء الاقتصادي لكثرة ارتفاع دخولهم، وبالتالي يقل التهرب

---

[1] محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،الأردن، الطبعة الثانية،2010، ص42

[2] ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص156

[3] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط2، مرجع سبق ذكره، ص220

[4] سميرة بوعكاز، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب مصلحة الأبحاث والمراجعات بسكرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014–2015، ص 32

الضريبي والعكس صحيح، حيث يزداد التهرب في أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية، كما أن عدم تنظيم الاقتصاد الوطني وانتشار الاقتصاد الموازي يؤدي إلى زيادة حجم التهرب بسبب عدم ضبط السوق للسلع والخدمات، وكذلك عدم ضمان حرية المنافسة التي تعتبر من أهم شروط شفافية المعاملات، بالإضافة إلى ذلك فإن القطاع الموازي لا يعمل على عدم دفع الضرائب فقط، وإنما يجعل إجراءات التحريض الجبائي عديمة الجدوى، وبالتالي فإن مبالغ نقدية هامة تتداول بحرية دون أن تخضع للمنطق العام للسياسة الاقتصادية.[1]

الفرع الثاني: الازدواج الضريبي:

يعتبر الازدواج الضريبي من بين التحديات التي تنجر من وراءها فرض الضرائب، فلجوء الدولة إلى فرض العديد من الضرائب أدى إلى الوقوع في ظاهرة الازدواج الضريبي.

أولا: مفهوم الازدواج الضريبي:

هو فرض على مادة واحدة أكثر من ضريبة واحدة وهذا ما يطلق عليه بظاهرة الازدواج الضريبي التي تتحقق عندما يخضع الشخص نفسه للضريبة نفسها أكثر من مرة على المصدر نفسه وخلال الفترة نفسها.[2]

ويعرف أيضا على أنه ظاهرة تتحقق إذا فرضت ضريبة نفسها أو ضريبة أخرى مشابهة على جهة ضريبية واحدة أو من سلطتين ماليتين مختلفتين،[3]حيث تتحقق ظاهرة الازدواج الضريبي عندما يحدث أن يؤدي تطبيق القوانين المتعددة داخل الدولة أو التشريعات المقارنة لمختلف الدول، إلى

---

[1] جهاد سعيد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص229

[2] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص115

[3] حميد بوزيدة،مرجع سبق ذكره، ص55

خضوع المكلف الواحد لأكثر من قاعدة قانونية بدفع الضريبة عن الوعاء الضريبي نفسه أو المادة الخاضعة للضريبة، وبالتالي يتعرض هذا المكلف لدفع الضريبة ذاتها أو ضريبة من النوع نفسه أكثر من مرة لأكثر من سلطة مالية على الرغم من وحدة مناسبة دفع الضريبة التي تفرض من أجلها. [1]

ثانيا: شروط تحقق الازدواج الضريبي

لتحقيق العدالة الضريبية يجب تجنب الازدواج الضريبي الذي يتحقق في الحالات الآتية:

-**وحدة المكلف:** أي أن يكون الشخص الذي فرضت عليه ضريبتان هو الشخص نفسه حيث إذا كان الشخص طبيعيا لا يثير مشكلات أما إذا كان الشخص معنويا ففرض الضريبة على أرباح الشركات ثم فرض ضريبة على الدخل على أرباح المساهمين فهذا لا يعتبر ازدواجا ضريبيا.[2]

-**وحدة الضريبة:** يشترط لوجود الازدواج الضريبي أن تفرض ضريبتان من نوع واحد أو متشابهة لدرجة لا يمكن تحديد الفرق بينهما، لذا تعمل الاتفاقات الدولية على تحديد الضرائب المتشابهة.[3]

-**وحدة المدة:** أي يخضع الوعاء الضريبي نفسه للضريبة نفسها مرتين في السنة، كأن تفرض ضريبة على الدخل لمواطن مقيم في بلده وكذلك تفرض عليه ضريبة في البلد الذي يعمل فيه على أساس الدخل أيضا.[4]

---

[1] عادل احمد حشيش،أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،1992، ص178

[2] خباية عبد الله،أساسيات في اقتصاد المالية العامة،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2009،ص155

[3] ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص129

[4]سعيد علي العبيدي،اقتصاديات المالية العامة،دار جدلة،عمان،الأردن،ط1، 2011، ص128

-**وحدة المادة الخاضعة للضريبة:** بالإضافة إلى الشروط السابقة، يتعين لكي يتحقق الازدواج الضريبي أن تكون المادة الخاضعة للضريبة محلا للضريبة أكثر من مرة أي أن تكون المادة أو موضوع الضريبة وحملها واحدا.[1]

ثالثا: أنواع الازدواج الضريبي:

هناك عدة معايير يتم الاستناد إليها عند التطرق إلى أنواع الازدواج الضريبي، ومن هذه المعايير نذكر ما يأتي:

ا. **تقسيم الازدواج الضريبي حسب المعيار الجغرافي:** نجد حسب هذا المعيار أن الازدواج الضريبي يمكن تقسيمه إلى ازدواج ضريبي داخلي و ازدواج ضريبي خارجي :

-**الازدواج الضريبي الداخلي:** ينشأ الازدواج الضريبي الداخلي نتيجة لتعدد السلطات المالية أو الضريبية داخل حدود الدولة الواحدة، حيث تؤدي ممارسة كل من هذه السلطات لحقوق سيادتها الضريبية إلى تعدد سريان نفس الضريبة أو ضريبة متشابهة على العنصر نفسه وعن المدة نفسها أو الواقعة بالنسبة للشخص نفسه.

-**الازدواج الضريبي الدولي:** تؤدي ممارسة كل دولة على حدة لحقوق سيادتها الضريبية التي قد تتعدى نطاق أقاليمها، وفقا لما تقتضيه مصالحها الوطنية إلى ظهور الازدواج الضريبي الدولي بما ينطوي عليه من زيادة العبء الضريبي نتيجة تعدد مرات إخضاع الدخل أو المال للضرائب ومن

[1] خباية عبد الله، مرجع ذكر أعلاه، ص155

الحد من المزايا المالية التي تسعى الدول إلى تحقيقها من وراء تشجيع الاستثمارات الدولية وتدعيم علاقاتها الاقتصادية والتجارية.[1]

ب. تقسيم الازدواج الضريبي حسب معيار نية المشرع : يمكن أن يقسم الازدواج الضريبي، حسب هذا المعيار، إلى ازدواج ضريبي مقصود وكذا ازدواج ضريبي غير مقصود

– **الازدواج الضريبي المقصود:** يكون الازدواج الضريبي مقصودا من قبل المشرع المالي عند فرض الضريبة نفسها مرتين على المال نفسه العائد للشخص نفسه لأسباب معينة، منها إخفاء حقيقة زيادة سعر الضريبة أو التسديد في معاملة بعض الدخول، وكذلك تفرض ضرائب متعددة على فروع الدخل العائد لشخص معني تفرض ضريبة أخرى على دخله العام لتحقيق زيادة حصيلة الضرائب

الازدواج الضريبي غير المقصود: قد يكون الازدواج الضريبي غير مقصود نتيجة عدم وجود سلطة عليا للتشريعات المختلفة أو قد يحدث هذا الازدواج دون قصد مثل الازدواج الاقتصادي.

و مما ذكر يتضح أن الازدواج الضريبي الداخلي غالبا ما يكون مقصودا بعكس الازدواج الضريبي الدولي الذي يكون غير مقصود نتيجة السيادة المطلقة التي تتمتع بها كل دولة، حيث يمكن منع الازدواج الضريبي الداخلي عن طريق التنسيق بين القواعد الضريبية وفي حالة الازدواج الضريبي الدولي الذي لا يمكن تفاديه إلا باتفاقيات دولية.[2]

---

[1] يونس احمد البطريق، حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد الحجازي، محمد عمر ابو دوح، المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص133

[2] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص118

رابعا: أسباب الازدواج الضريبي:

يرجع انتشار ظاهرة الازدواج الضريبي على الصعيدين الداخلي والدولي إلى عدة أسباب أهمها:

-سهولة انتقال رؤوس الأموال والأيدي العاملة بني الدول المختلفة.

- انتشار المشاريع الاقتصادية التي تمارس نشاطها في أكثر من دولة، وكذا انتشار شركات المساهمة التي يتم التعامل فيما تصدره من أسهم وسندات في مختلف الدول

-من أجل إخفاء الدولة الارتفاع في أسعار الضرائب وذلك عن طريق تقسيم السعر المطلوب بين ضريبتين لهما النوع نفسه .

-زيادة أعباء الدولة المالية قد تدفع إلى التوسع في فرض الضريبة عدة مرات، وذلك من أجل زيادة الحصيلة الضريبية دون مراعاة الازدواج الضريبي.[1]

الفرع الثالث: الضغط الضريبي

أولا: مفهوم الضغط الضريبي:

يقصد بالضغط الضريبي ذلك التأثير الذي يحدثه فرض الضرائب المختلفة، يختلف تبعا لحجم الاقتطاعات من جهة وبصورة التركيب الفني للهيكل الضريبي من جهة أخرى، ويعرب الضغط الضريبي على العبء الذي يحدثه الاقتطاع الضريبي على الاقتصاد الوطني، وتهدف النظرية العامة للضغط الضريبي إلى الكشف عن صيغ الإخضاع الضريبي التي تتقلص معها الآثار السلبية إلى أقصى درجة، ويعتبر مؤشر الضغط الضريبي ذا أهمية كونه يبحث عن الإمكانيات

[1] فوزي عطوي، مرجع سبق ذكره، ص 263

المتاحة للاقتطاعات الضريبية من أجل الوصول إلى أكبر حصيلة ممكنة، وهذا دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني، وذلك بتحديد المعدلات الضريبية الممكنة واختيار الأوعية الضريبية المناسبة.[1]

ثانيا: أنواع الضغط الضريبي

تتمثل أنواع الضغط الضريبي في الضغط الضريبي الفردي و الضغط الضريبي الإجمالي وفق مايلي:

أ. **الضغط الضريبي الفردي:** تستهدف الدولة والجماعات المحلية عدة اقتطاعات في شكل ضرائب مباشرة أو غير مباشرة وذلك من خلال ما يملكه الأفراد من موارد شخصية، حيث تمثل هذه الاقتطاعات مساهمات وتضحية يجب على كل مكلف بالضريبة أن يتحملها، حيث يحسب الضغط الجبائي آخذا بعين الاعتبار دخل المكلف بالضريبة ومقدار الضرائب التي تضاف إليها الاقتطاعات الإجبارية المحسوبة على أساس الحماية الاجتماعية.

يعطى الضغط الجبائي الفردي من خلال العلاقة التالية :

I = PFI /R حيث:

PFI: يمثل الضغط الجبائي , I : الضرائب, R: الدخل حيث نستثني هنا الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك التي لا تؤخذ بعين الاعتبار، حيث من الصعب حساب كل الضرائب التي يتحملها الفرد.

[1] ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص 133

ب. **الضغط الضريبي الإجمالي:** هنا يأخذ بعين الاعتبار مجمل الإيرادات الجبائية المحصلة لحساب الدولة والجماعات المحلية بما في ذلك الاقتطاعات الإجبارية من طرف صناديق الضمان الاجتماعي، على هذا فإن وبناء الدخل الإجمالي هنا عادة ما يكون الناتج الداخلي الخام وستكون المعادلة كما يلي : I= PIB/ PFG .[1]

حيث: PFG يمثل الضغط الجبائي الإجمالي.

I :الإيرادات الجبائية.

PIB: الناتج الداخلي الخام.

ثالثا: حدود الضغط الضريبي:

هناك مستويان تقع عليهما حدود الضغط الجبائي، الأول: **اجتماعي- سياسي**، والثاني: **اقتصادي**، ففي المستوى الاجتماعي-السياسي من المستحيل وضع مستوى لا يمكن تحمله من الضغط الجبائي ومن جهة أخرى لما تطبق دولة معينة ضغطا جبائيا مرتفعا يؤدي بالمكلفين بالضريبة إلى تهريب رؤوس أموالهم نحو الدول التي تكون فيها مستويات الاقتطاعات منخفضة، أما على المستوى الاقتصادي لدينا فكرة أن الضريبة تقتل الضريبة التي قام بشرحها العالم الاقتصادي وأستاذ علم الاقتصاد بجامعة جنوب كاليفورنيا، قدم مناقشة لدعم التخفيضات الضريبية [2]، حيث أوضح من خلال ذلك في حالة لما تقوم الدولة بتجاوز حد أو عتبة معينة من فرض الضرائب

[1] محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة،2008، ص 272

[2] Marciano Alain and Battista Ramello Giovanni, Encyclopedia of Law and Economics, Forte Francesco, Laffer Effect, Springer New York , New York, 2019, p 123

يؤدي بالمكلفين بالضريبة إلى اللجوء إلى التهرب والغش الضريبيين، والعكس بالنسبة للضغط الضريبي المنخفض حيث يقل التهرب والغش الضريبيين و يؤدي ذلك إلى زيادة ثقة المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب وهنا في الحقيقة قد يكمن الحل في البحث على توسيع القاعدة الضريبية ويمكن توضيح هذه الفكرة بيانيا عن طريق منحى "لافار"[1]

الشكل رقم(4): منحنى لافار للضغط الضريبي

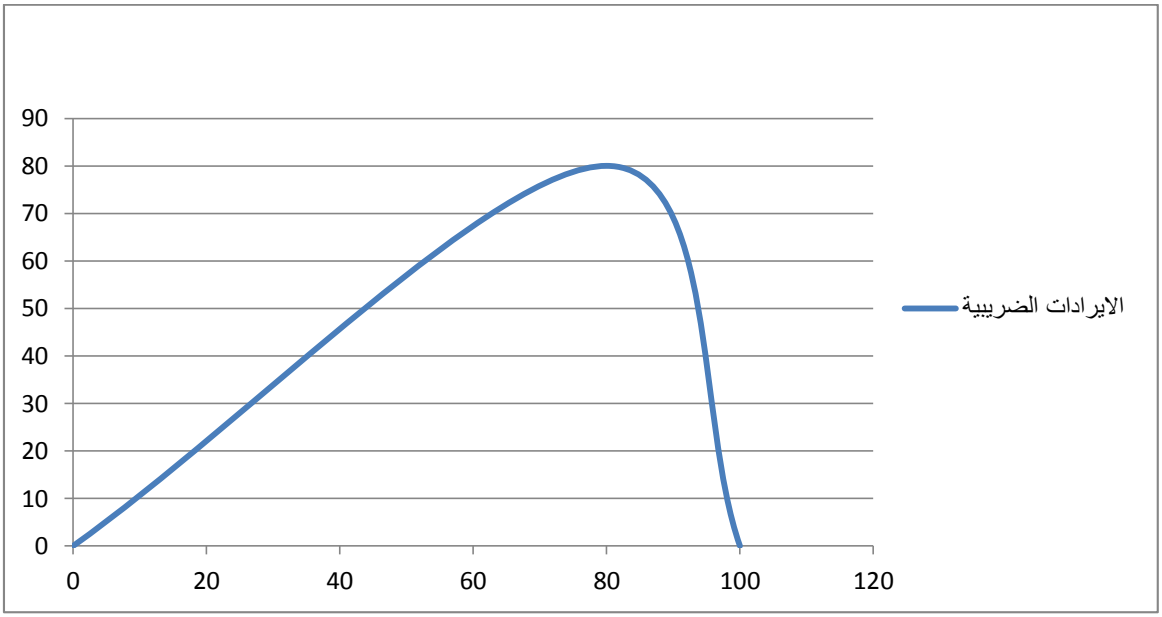

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على المعطيات السابقة

التعليق: ظهر من خلال المنحنى أنه إذا كان معدل الضريبة يساوي الصفر فإن وعاء الضريبة يكون معدوما، ونكون هنا في النقطة 0%، لما تكون الإيرادات عند النقطة (ت) فان في هذا الحد تتوافق القيم العظمى من الوعاء الضريبي في هذه الحالة تبقى في النقطة (أ) ، لكن إذا ارتفع هذا المعدل تميل الإيرادات للانخفاض لان الوعاء الضريبي ينقص مما يؤدي إلى الدخول في النقطة

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص 275

(ب) والتي يكون وراءها حالة تثبيت اقتصادي، حيث إذا تم الوصول إلى المعدل 100% هنا لا يمكن للمكلفين ممارسة أي نشاط اقتصادي.

كما تجدر الإشارة إلى أن العلامة "ابن خلدون" قد سبق الاقتصادي الأمريكي "الفري" في التطرق إلى أن كثرة الضريبة تقتل الضريبة، فقد أقر بأن زيادة فرض الضرائب يدفع بالمكلفين إلى ترك النشاط الاقتصادي ما يجعل الدولة ترفع من معدلات الضريبة لتدارك النقص في الحصيلة الجبائية.[1]

[1] قاشي يوسف، مرجع سبق ذكره،ص 46-47

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا لهذا الفصل المعنون بالسياسة الضريبية و الذي تناولنا من خلاله الإطار المفاهيمي للسياسة الضريبية بالتطرق إلى أهم أسسها و أهدافها و أثارها

اتضح لنا أن للسياسة الضريبية عدة علاقات مع العوامل الأخرى فهي ترتبط مع العوامل الاقتصادية الاجتماعية والسياسة، لهذا تعمل الدولة على إيجاد السياسة المناسبة و التي توازن بين هاته الأخيرة دون التأثير أو إحداث ضغط ضريبي.

وفي الأخير توصلنا إلى أن للسياسة الضريبية عدة ركائز تعتمد عليها لإنجاحها نذكر منها: التحفيزات الجبائية و الاعفاءات الضريبية التي تتمثل في مجموع الإجراءات و التسهيلات تقدمها الدولة ضمن سياستها الضريبية لفئات معينة بغية تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية قياسية لمدى تاثير الضرائب المباشرة على المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2020/2010)

تمهيد الفصل الثالث:

من أجل دراسة دور الضرائب المباشرة في تحقيق أهداف السياسة الضريبية في الجزائر؛ سيتم استخدام منهجية متجه الانحدار الذاتي (*VAR*)، وعلى هذا الأساس سنستهل في هذا الفصل في مبحثه الأول الإطار النظري للمنهج القياسي المتبع في التحليل، من خلال التطرق إلى مفاهيم عامة حول السلاسل الزمنية واختبارات جذر الوحدة، بالإضافة إلى مفهوم التكامل المشترك (Cointegration) ومنهجية متجه الانحدار الذاتي، أما المبحث الثاني سنخصصه للتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة وذلك من خلال دراسة الارتباط بين مختلف المتغيرات المستقلة (الضرائب المباشرة) والمتغير التابع (بعض المتغيرات الاقتصادية) باستخدام طريقة تحليل المركبات الأساسية(ACP)، في حين نناقش في المبحث الثالث التحليل القياسي لأثر الضرائب المباشرة على أهداف السياسة الضريبية باستخدام منهجية (VAR).

المبحث الأول: الإطار النظري للمنهج القياسي المتبع في التحليل

يستعرض هذا المبحث الإطار النظري للجانب القياسي المتبع في التقدير، والذي يشمل على مفهوم السلاسل الزمنية وأهم اختبارات جذر الوحدة (*UnitRoot*)، بالإضافة إلى التطرق لمفهوم التكامل المشترك (*Cointegration*) نموذج الانحدار الذاتي (*VAR*).

المطلب الأول: تعريف السلاسل الزمنية واختبارات جذر الوحدة

سيتم في هذا الجزء تقديم بعض التعاريف للسلاسل الزمنية، بالإضافة إلى التطرق لأهم اختبارات الاستقرارية (اختبارات جذر الوحدة).

1- تعريف السلاسل الزمنية:

يمكن تعريف السلاسل الزمنية كما يلي:

- السلسلة الزمنية هي مجموعة من المشاهدات أو القياسات التي تؤخذ على إحدى الظواهر (الاقتصادية، الاجتماعية ، الطبيعية...)، على فترات زمنية متتابعة عادة ما تكون متساوية الطول؛[1]
- السلسلة الزمنية هي عبارة عن قيم ظاهرة من الظواهر في سلسلة تواريخ متلاحقة، أياما، شهورا، أو سنوات والهدف من وراء تحليل سلسلة زمنية هو دراسة التغيرات التي تكون قد طرأت على الظاهرة التي تمثلها خلال فترة من الزمن وتحليل أسبابها ونتائجها أو للتنبؤ اعتمادا على فكرة مد حوادث الماضي للمستقبل.[2]

2- اختبار ديكي فولر المطور لاختبار جذر الوحدة (دراسة الاستقرارية):

---

[1] سمير مصطفى شعراوي، مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، مطابع جامعة الملك عبد العزيز،2005، ص5.

[2] خالد زهدي خواجة، السلاسل الزمنية، بدون طبعة، بغداد، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، ص2.

عند استعمال اختبار ديكي فولر البسيط *Dickey-Foller(DF)*، فإنε_t عبارة عن صدمات عشوائية افتراضا، وبذلك أهملنا احتمال ارتباط الأخطاء، فان اختبار ديكي فولر الصاعد(المطور) عمل على إدراج هذه الفرضية، إن هذا الاختبار يرتكز على فرضية $(H0: |\emptyset| < 1)$ وبالتقدير بواسطة المربعات الصغرى للنماذج:[1]

النموذج الرابع: $\Delta yt = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^{\emptyset} \lambda_j \, \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t$

النموذج الخامس: $\Delta yt = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^{\emptyset} \lambda_j \, \Delta y_{t-j+1} c + \varepsilon_t$

النموذج السادس: $\Delta yt = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^{\emptyset} \lambda_j \, \Delta y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$.

ولاختبار مدى استقرار السلسلة نتبع الخطوات التالية:[2]

- نقوم بحساب ما يسمى بτ بعد تقدير الصيغة:$\mathrm{Xt} = \emptyset \mathrm{X}_{\mathrm{t}-1} + \varepsilon_{\mathrm{t}}$ بقسمة $\widehat{\emptyset}$ على الخطا المعياري لها أي$\tau = \frac{\widehat{\emptyset}}{\widehat{\sigma}}$؛
- لا نستطيع مقارنة τالمحسوبة بقيم t المجدولة،حتى في العينات الكبيرة، لأنها لا تتبع هذا التوزيع، وإنما نبحث عن τ الجدولية في جداول معدة خصيصا بواسطة *Dickey-Fuller* ولذا يعرف هذا الاختبار باختبار*DF-test*).

المطلب الثاني: مفهوم التكامل المشترك

يقدم تحليل التكامل المشترك المقدم من قبل كل من (*Engel & Granger, 1987*) دعما للنظرية الاقتصادية من خلال رصد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في إطار إحصائي، من منظور اقتصادي فإن بعض المتغيرات تتحرك بانتظام بمرور الوقت على الرغم من أنها تتسم

---

[1]بن احمد احمد، النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة في الجزائر خلال الفترة 10:1988 03:2007، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2007./ 2008،ص80.

[2]محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع،2012،ص208.

بشكل منفرد بالتذبذب العشوائي لذا فإن تحليل التكامل المشترك يعد إحدى الأدوات المهمة عند دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل، فضلا عن ذلك فإنه يساعد على تحديد مستوى التوازن بين البيانات غير المستقرة وتلك التي تتسم بالاستقرار. بمعنى آخر أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حده، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة. ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعد مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع (الاستجابة) بدلالة مجموعة من المتغيرات التوضيحية، ويعد التكامل المشترك (تناظر التكامل) (*Cointegration*) هو المرحلة المتقدمة من نموذج تصحيح الخطأ *Error Correction Model* (*ECM*)[1]

1- تعريف تكامل السلاسل الزمنية:

إذا كانت هناك سلسلتان غير مستقرتان فليس من الضروري أن يترتب على استخدامهما في علاقة ما انحدار زائف، وذلك إذا ما كان يتمتعان بخاصية التكامل المشترك. وإذا كان هناك متغير Y_t مستقرا في صورته الأصلية قبل إجراء أي تعديلات عليه يقال أنه متكامل من الرتبة صفر (0)، أي: $Y_t \sim I(0)$، وإذا كان هذا المتغير غير مستقر في صورته الأصلية، وأصبح مستقرا بعد أخذ الفروق الأولى، $\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$، عندها يقال أن هذه السلسلة أصبحت متكاملة من الرتبة الأولى (1)، أي: $Y_t \sim I(1)$. وبوجه عام، إذا أصبحت السلسلة الزمنية لمتغير ما Y_tمستقرة بعد

[1] علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسين شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة العراق، المجلد 9، العدد 34، ص 186-187.

الحصول على عدد من الفروق يساوي d يقال أن هذه السلسلة أصبحت متكاملة من الرتبة (d)، أي $Y_t \sim I(d)$.[1]

2- طرق اختبار التكامل المشترك:

ظهرت تقنية التكامل المشترك في أواسط الثمانينات على يد (*Granger, 1983*) و (*Engle, 1987*)، وارتكز تطورها قبل كل شيء على صحة فرضية استقرارية السلاسل الزمنية، وهي ناتجة عن عملية دمج بين تقنية بوكس-جينكينز والتقارب الحركي (الديناميكي) لنماذج تصحيح الخطأ. ترتكز هذه التقنية على السلاسل الزمنية غير المستقرة، في حين تكون التركيبات الخطية التي فيما بينها مستقرة، وجود التكامل المشترك مرتبط باختبارات الجذر الوحدوي للتحقق من استقرار السلاسل، كما تسمح هذه الاختبارات من التأكد من وجود تكامل مشترك أي التقارب بين سيرورات السلاسل الزمنية.[2]

هناك عدة طرق لاختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات) منها:

أ. اختبار أنجل وكرانجر*(Engel and Granger, 1987)*. ويستعمل في النماذج المكونة من متغيرين فقط أحدهما تابع والآخر توضيحي؛

ب. اختبار جوهانسن *(Johansen, 1988-1991)* واختبار جوهانسن وجوسيليوس*(Johansen and Juselius, 1990)* ويستعملان في حالة النماذج المتعددة المتغيرات (متغيرين أو أكثر).

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 669.

[2] شيخي محمد، مرجع سابق، ص 289.

إن اختبارات التكامل المشترك السابق ذكرها تتطلب أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة نفسها، وأن هذه الاختبارات ينتج عنها نتائج غير دقيقة في حالة إذا كان حجم عينة الدراسة (عدد المشاهدات) صغيرا.[1]

المطلب الثالث: نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR

1- تعريف نموذج الانحدار الداتي :

إن آنية العلاقات التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية وعدم الأخذ بعين الاعتبار ديناميكية (حركية) نظام المعادلات القياسية أسفر على ظهور نماذج VAR كبديل لنماذج المعادلات الآنية التي عرفت انتقادات كثيرة ولاسيما ضعف التنبؤات الناتجة عنها في ظل بيئة اقتصادية معكرة، حيث يعتبر Christopher Sims أول من اقترح نماذج الانحدار الذاتي VAR في عام 1980 من خلال مقاله المعنون ب: Macroeconomics and Reality في مجلة economica، فكان Sims يرى أن الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية التي تعتمد على وجهة النظر التفسيرية إذا تتضمن كثيرا من الفرضيات غير المختبرة مثل استبعاد بعض المتغيرات الخارجية وشكل توزيع فترات الابطاء الزمني، وبالتالي يرى Sims أن هناك قصور في نماذج الاقتصاد الكلي ذات التوجه "الكينزي" للأسباب سالفة الذكر.[2]

يعتبر نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR : Vector Auto Regressive من نماذج القياس الاقتصادي إذ يقيس العلاقات المتداخلة بين متغيرات السلاسل الزمنية ويعمل الانحدار الذاتي على معالجة جميع متغيرات الدراسة بشكل متماثل وذلك من خلال تضمين كل متغير في

[1] علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسين شومان، مرجع سابق، ص 187.

[2] Johnston SJ. Dinardo, Econométrie , 4 eme Edition , Econometrica, 1999 ,p296.

معادلة بحيث يفسر ذلك المتغير من خلال ارتداداته الزمنية والارتدادات الزمنية للمتغيرات الأخرى في النموذج، إن نموذج VAR يوضح العلاقة الخطية بين مجموعة من المتغيرات (k من المتغيرات الداخلية) في عينة مختارة مقاسة ضمن الفترة الزمنية نفسها.[1]

2- متطلبات نموذج متجه الانحدار الذاتي:

إن بناء النموذج VAR يتطلب ما يلي:[2]

- أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة، أي لا تحتوي على جذر الوحدة؛
- تحديد عدد مدد الإبطاء الزمني التي ستعتمد في النموذج؛
- دراسة علاقة السببية بين المتغيرات.

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

سيتم في هذا المبحث دراسة الارتباط بين مختلف مؤشرات السوق النقدي في الجزائر خلال الفترة (*2020/2010*) باستخدام طريقة تحليل المركبات الأساسية *(ACP) : Principal Component Analysis)*، وتجدر الإشارة إلى أن أول من طرح موضوع طريقة تحليل المركبات الرئيسية *(PCA)* هو كارل بيرسون *KarlPearson* وذلك في عام *1901* لأهميتها آنذاك

[1] صفاء يونس الصفاوي، مزاحم محمد يح، تحليل العلاقة بين الاسعار العالمية للنفط، اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي VAR، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 14، 2008، ص 21.

[2] عثمان نقار، منذر العواد، استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 2، 2012، ص 340.

للمختصين في مجال علم الأحياء القياسي *Biometrics*. أعقبه هوتلنك*Hottling* عام *1931*بوصف طرق عملية في هذا الجانب.[1]

المطلب الأول: المتغيرات المستعملة في الدراسة والاختبارات الأولية لتطبيق طريقة (*ACP*)

سنقوم في هذا الجزء من الدراسة بتعريف المتغيرات المستخدمة ومصادر الحصول عليها، إضافة إلى إجراء الاختبارات الأولية لتطبيق طريقة تحليل المركبات الأساسية.

1- تعريف متغيرات الدراسة:

بعد تتبع المتغيرات المتعلقة بموضوع الدراسة، سنعتمد على مؤشرات الضرائب المباشرة (الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي أجور، الضريبة على الدخل الإجمالي لغير الأجراء، الرسم على النشاط المهني، الضريبة الجزافية الوحيدة) وهي تمثل المتغير التابع، أما المتغيرات المستقلة (أهداف السياسة الضريبية) المستخدمة في هذه الدراسة؛ فهي تشمل كل من: الواردات خارج المحروقات، الصادرات خارج المحروقات، معدل التضخم، الناتج المحلي الخام.

يتكون جدول المعطيات الأساسية من 10 متغيرات كمية ممثلة بـ 10 مشاهدات (أفراد) خلال الفترة (2010-2020)، والجدول التالي يبين هذه المتغيرات ومصادر الحصول عليها:

[1] زياد رشاد الراوي، طرق التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات، الطبعة الأولى، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، الأردن، 2017، ص 55.

الجدول رقم (8): تعريف المتغيرات ومصدر البيانات المستخدمة في الدراسة

	الرمز	التعريف	المصدر
الضرائب المباشرة	*IBS*	الضريبة على أرباح الشركات	وزارة المالية
	IRG: Salaires	الضريبة على الدخل الإجمالي أجور	وزارة المالية
	IRG: Non Salariés	الضريبة على الدخل الإجمالي لغير الأجراء	وزارة المالية
	TAP	الرسم على النشاط المهني	وزارة المالية
	IFU	الضريبة الجزافية الوحيدة	وزارة المالية
	Impôts Directs	الضرائب المباشرة	وزارة المالية
السياسة الضريبية	*M*	الواردات خارج المحروقات	النشرةالاحصائية الثلاثيةللبنك المركزي 2020
	XHH	الصادرات خارج المحروقات	النشرةالاحصائية الثلاثيةللبنك المركزي 2020
	INF	معدل التضخم	النشرةالاحصائية الثلاثيةللبنك المركزي 2020
	PIB	الناتج الداخلي الخام	النشرةالاحصائية الثلاثيةللبنك المركزي 2020

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات السابقة

2-إجراء الاختبارات الأولية لتطبيق طريقة (*ACP*):

قبل تطبيق طريقة تحليل المركبات الأساسية *ACP* ، يجب إجراء اختبارات أولية متمثلة أساسا في كل من اختبار *KMO*واختبار*Bartlett's*.

يستخدم اختبار *KMO* في الحكم على مدى كفاية حجم العينة المستخدمة في الدراسة، وتتراوح قيمة إحصائية هذا الاختبار بين الصفر والواحد صحيح، وكلما اقتربت قيمة هذا الاختبار من الواحد الصحيح؛ كلما دل ذلك على زيادة الاعتمادية *Reliability* للعوامل التي نحصل عليها من التحليل، والعكس صحيح. ويشير صاحب هذا الاختبار *(Kaiser, 1974)* إلى أن الحد الأدنى المقبول لهذا الإحصائي هي 0.50حتى يمكن الحكم بكفاية حجم العينة.[1]

أما الغرض الأساسي من اختبار*Bartlett's* هو تحديد ما إذا كانت مصفوفة الارتباط مصفوفة وحدة،[2]وفرضيات هذا الاختبار كالتالي:

H_0: لا يوجد ارتباط معنوي مختلف عن الصفر ما بين المتغيرات المدروسة؛

H_1: يوجد ارتباط معنوي مختلف عن الصفر ما بين المتغيرات المدروسة.

الجدول رقم (9): الاختبارات الأولية (مؤشر *KMO*واختبار *Bartlett's*)

Mesure de précision de l'échantillonnage de KaiserMeyer-Olkin	***Test de sphéricité de Bartlett****	
	Khi² (Valeuobservée)	*P-Value*
0.609	*112.865*	*0.0001*

**H0 : Il n'y a pas de corrélation significativement différente de 0 entre les variables.*

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج *XL-stat 2016*

[1] أسامة ربيع أمين، التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج *SPSS*، الجزء الثاني، القاهرة، 2008، صص 187-188.

[2]مصفوفة الوحدة: تعني أنه لا توجد علاقات ارتباط بين المتغيرات، حيث أن معاملات الارتباط بين جميع المتغيرات معدومة (يساوي صفر).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (9) أن شروط إجراء طريقة تحليل المركبات الأساسية (الاختبارات الأولية) محققة، فبالنسبة إلى اختبار (*KMO*) يظهر ذلك من خلال ارتفاع قيمته عن الحد الأدنى (*0.50*)وبالتالي يمكن الحكم بكفاية حجم العينة في هذه الدراسة، بالإضافة إلى ذلك، تشير النتائج أيضا إلى أن اختبار *Bartlett's* تشير نتائجه إلى رفض الفرض الصفري(H_0) وقبول الفرض البديل(H_1)، حيث نلاحظ أن قيمة الاحتمال لهذا الاختبار*(P-Value=0.0001)* أقل من *5%* ، وبالتالي يمكن الحكم بأن مصفوفة الارتباط ليست مصفوفة وحدة.

انطلاقا من نتائج الاختبارات الأولية، فإنه يمكننا تطبيق طريقة تحليل المركبات الأساسية (ACP) على متغيرات الدراسة.

المطلب الثاني: دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة

يوضح الجدول رقم (3.4) مصفوفة معاملات الارتباط (*Matricede corrélation (Pearson)*) بين متغيرات الدراسة خلال الفترة (2010-2020).

الجدول رقم(10): مصفوفة معاملات الارتباط البينية بين متغيرات الدراسة

Matrice de corrélation (Pearson (n)) :

Variables	*ImD*	*TAP*	*IFU*	*IRGs*	*IRGns*	*IBS*	inf	pib	XHH	M
ImD	**1**	**0,855**	**0,840**	**0,853**	**0,845**	**0,775**	0,443	**0,809**	-0,031	-0,118
TAP	**0,855**	**1**	**0,880**	**0,889**	**0,943**	**0,824**	0,379	**0,934**	0,273	0,111
IFU	**0,840**	**0,880**	**1**	**0,854**	**0,888**	**0,968**	0,427	**0,865**	-0,123	-0,212
IRGs	**0,853**	**0,889**	**0,854**	**1**	**0,811**	**0,754**	**0,616**	**0,940**	0,096	-0,171
IRGns	**0,845**	**0,943**	**0,888**	**0,811**	**1**	**0,849**	0,324	**0,827**	0,115	-0,029
IBS	**0,775**	**0,824**	**0,968**	**0,754**	**0,849**	**1**	0,310	**0,765**	-0,200	-0,241
Inf	0,443	0,379	0,427	**0,616**	0,324	0,310	**1**	0,474	-0,163	-0,552
Pib	**0,809**	**0,934**	**0,865**	**0,940**	**0,827**	**0,765**	0,474	**1**	0,282	0,047
XHH	-0,031	0,273	-0,123	0,096	0,115	-0,200	-0,163	0,282	**1**	**0,745**
M	-0,118	0,111	-0,212	-0,171	-0,029	-0,241	-0,552	0,047	**0,745**	**1**

Les valeurs en gras sont différentes de 0 à un niveau de signification alpha=0,05

المصدر:مخرجات برنامج *XL-stat 2016*

تظهر نتائج مصفوفة معاملات الارتباط أن هناك ارتباط موجب (علاقة طردية) بين كل من إجمالي الضراب المباشرة (ImD) ومعدل التضخم (INF) والناتج الداخلي الخام(PIB)، في حين نلاحظ أن هناك ارتباط سلبي (علاقة عكسية) بين كل من إجمالي الضراب المباشرة (ImD)، الصادرات خارج المحروقات (XHH) والواردات خارج المحروقات (M)،كما توضح مصفوفة معاملات الارتباط النتائج التالية:

- ✓ وجود علاقة طردية بين الرسم على النشاط المهني(TAP) وكل من التضخم، الناتج الداخلي الخام، الصادرات خارج المحروقات والواردات خارج المحروقات؛
- ✓ وجود علاقة طردية بين الضريبة الجزافية الوحيدة(IFU) وكل من التضخم والناتج الداخلي الخام، في حين توجد علاقة عكسية بين الضريبة الجزافية الوحيدة وكل من الصادرات خارج المحروقات والواردات خارج المحروقات؛
- ✓ وجود علاقة طردية بين الضريبة على الدخل الإجمالي أجور(IRGs) وكل من التضخم،والناتج الداخلي الخام،والصادرات خارج المحروقات، في حين توجد علاقة عكسية بين الضريبة على الدخل الإجمالي أجور والواردات خارج المحروقات؛
- ✓ وجود علاقة طردية بين الضريبة على الدخل الإجمالي لغير الأجراء (IRG/ns) وكل من التضخم،والناتج الداخلي الخام،والصادرات خارج المحروقات، في حين توجد علاقة عكسية بين الضريبة على الدخل الإجمالي لغير الأجراء والواردات خارج المحروقات؛
- ✓ وجود علاقة طردية بين الضريبة على أرباح الشركات(IBS) وكل من التضخم والناتج الداخلي الخام، في حين توجد علاقة عكسية بين الضريبة على أرباح الشركات وكل من الصادرات خارج المحروقات والواردات خارج المحروقات؛
- ✓ وجود ارتباط قوي بين مختلف مؤشرات الضرائب المباشرة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم () أن متغير الناتج الداخلي الخام(*pib*) هو المسؤول عن تشتت المجتمع كونه يمتاز بانحراف معياري أكبر (*2428732,486*) مقارنة ببقية المتغيرات، والمتغير معدل التضخم (*inf*) هو المسؤول عن تمركز المجتمع لأنه يتميز بأقل انحراف معياري والمقدر ب (*11,567*).

الجدول رقم (10): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Statistiques descriptives :

Variable	*Minimum*	*Maximum*	*Moyenne*	*Ecart-type*
ImD	*68641,000*	*1266170,000*	*929454,273*	*358094,417*
TAP	*136277,000*	*221355,000*	*188880,636*	*28043,825*
IFU	*10119,288*	*33405,077*	*21548,969*	*9167,289*
IRGs	*239300,000*	*784030,000*	*577710,273*	*166164,846*
IRGns	*54820,000*	*98700,000*	*78125,818*	*15577,895*
IBS	*245870,000*	*419950,000*	*318835,909*	*65972,184*
Inf	*2,920*	*36,880*	*10,034*	*11,567*
Pib	*11991600,000*	*20284200,000*	*17145409,091*	*2428732,486*
XHH	*1619,000*	*2810,000*	*2067,364*	*302,607*
M	*35547,000*	*58330,000*	*47664,091*	*6366,614*

المصدر: مخرجات برنامج *XL-stat 2016*

المطلب الثالث: التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة

يعتمد أسلوب تحليل المركبات الأساسية (*PCA*) بصفة أساسية على تفسير وتحليل مجموعة التغايرات والتباينات بين البيانات من خلال مجموعة صغيرة من التوليفات الخطية في المتغيرات الأساسية. ومن ثم فإن الهدف الأساسي لهذا الأسلوب التحليلي هو تفسير البيانات ومعرفة مدى اختلافها وأسباب هذا الاختلاف، وكذلك التعامل مع البيانات بصورة مختصرة *Data Reduction*من خلال أقل عدد ممكن من العلاقات الخطية والتي تفسر في مجملها أكبر جزء

ممكن من الاختلافات والتباينات بينها.[1] والشكل التالي يبين إسقاط المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة على المحاور العاملية، حيث نلاحظ أن نسبة التمثيل للمتغيرات في المستوي بلغت 84.76%، وهي موزعة على المحورين الأفقي *F2* بنسبة 20.82% والمحور العمودي *F1* بنسبة 63.94%.

الشكل رقم (5): التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة

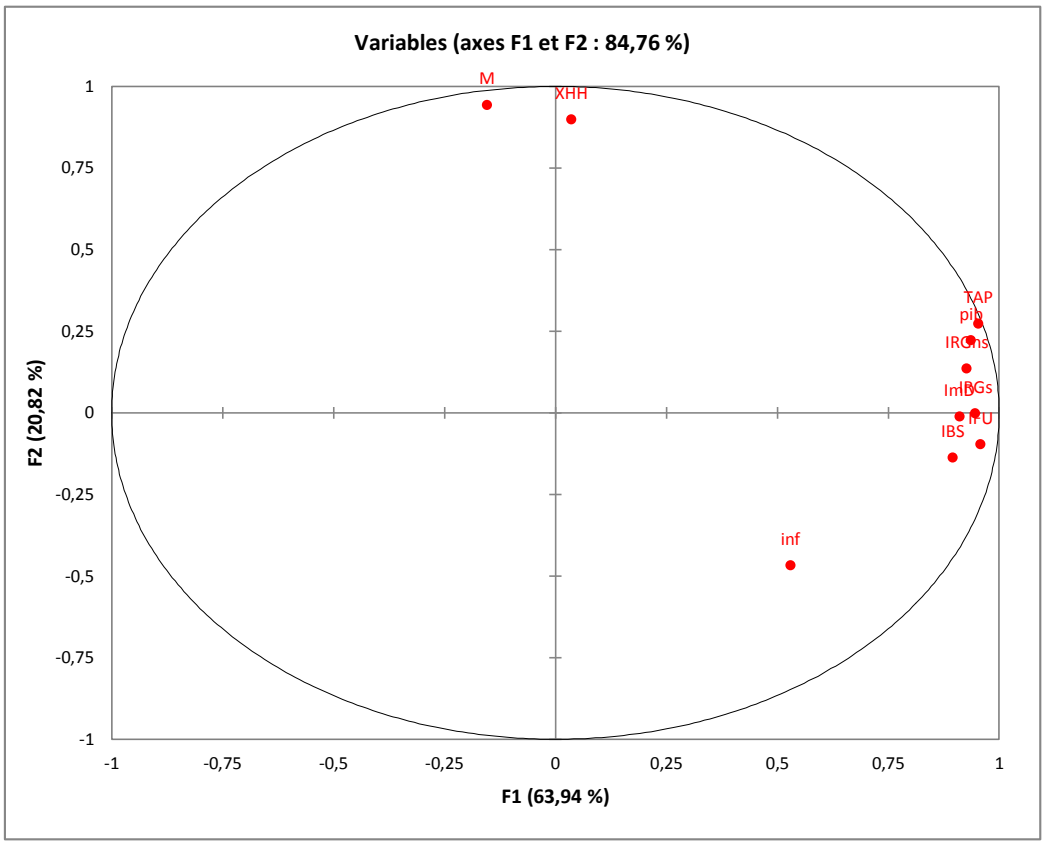

المصدر:مخرجات برنامج *XL-stat 2016*

جودة التمثيل: كل متغيرات الدراسة تتمتع بجودة عالية على هذا المستوي العاملي المولد بالمحاور العاملية الأول والثاني نظرا لابتعادها عن المركز وقربها من محيط الدائرة؛

[1] نبيل جمعه صالح النجار، الإحصاء التحليلي مع تطبيقات برمجية SPSS، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 324.

علاقة المتغيرات فيما بينها: من خلال ملاحظة المسافة بين متغيرات الدراسة يمكننا القول أن أغلب المتغيرات تقترب من بعضها البعض، وهذا دليل على وجود ارتباط قوي بين مؤشرات الضرائب المباشرة (الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي أجور، الضريبة على الدخل الإجمالي لغير الأجراء، الرسم على النشاط المهني، الضريبة الجزافية الوحيدة) والناتج الداخلي الخام، في حين يوجد ارتباط ضعيف نوعا ما بين مؤشرات الضرائب المباشرة وكل من معدل التضخم، الوادرات خارج المحروقات، والصادرات خارج المحروقات.

من خلال نتائج تحليل المركبات الأساسية (ACP)، يمكن القول أنه توجد علاقة بين الضرائب المباشرة ومؤشرات أهداف السياسة الضريبية ممثلة في كل من: الواردات خارج المحروقات، الصادرات خارج المحروقات، معدل التضخم، والناتج المحلي الخام.

المبحث الثالث: نتائج الدراسة ومناقشتها

المطلب الأول: دراسة الاستقرارية والتكامل المشترك

الفرع الأول: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة

كخطوة أولية يجب القيام بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة لمعرفة خصائصها ودرجة تكاملها، وفي هذا الإطار؛ سنعتمد في هذه الدراسة على اختبار ديكي فولر المطور *ADF* (*Augmented Dickey Fuller test*) للكشف عن درجة تكامل متغيرات الدراسة، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (12): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار (*ADF*)

المتغيرات	ADF						درجة التكامل
	المستوى		الفرق الأول		الفرق الثاني		
	القيمة المحسوبة	قيمة الاحتمال	القيمة المحسوبة	قيمة الاحتمال	القيمة المحسوبة	قيمة الاحتمال	
LIMD	*– 0.7486*	*0.3761*	*– 7.0137*	*0.0003*	–	–	***I(1)***
LPIB	*0.4201*	*0.7922*	*– 1.1719*	*0.2090*	*– 2.2278*	*0.0293*	***I(2)***
LINF	*0.2026*	*0.7346*	*– 3.9200*	*0.0006*	–	–	***I(1)***
LXHH	*0.0196*	*0.6744*	*– 1.5125*	*0.1182*	*– 4.3421*	*0.0003*	***I(2)***
LM	*– 1.2928*	*0.1732*	*– 1.0249*	*0.2605*	*– 2.5586*	*0.0145*	***I(2)***
H0: Unit Root/Non-Stationarity							

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews.9)

يتضح من خلال نتائج اختبار ADF لجذر الوحدة الموضحة في الجدول أعلاه أنه عند مقارنة قيم الاحتمال مع مستوى معنوية 5% = α، يتضح لنا أن كل من متغيرة الضرائب المباشرة (LIMD) ومتغير التضخم (LINF) مستقرة في عند الفرق الأول أي أنها متكاملة من الدرجة I(1)، في حين نجد أن بقية المتغيرات (الناتج الداخلي الخام LPIB، الصادرات خارج المحروقات LXHH والواردات خارج المحروقات LM) مستقرة عند مستقرة عند الفرق الثاني، أي أنها متكاملة من الدرجة I(2).

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك

بعد دراستنا لمتغيرات الدراسة من حيث الاستقرارية، وجدنا أن متغيرة الضرائب المباشرة والتضخم مستقرة عند الفرق الأول أي من الشكل I(1) وباقي المتغيرات مستقرة عند الفرق الثاني أي من الشكل I(2)، وبما أن متغيرات الدراسة ليست مستقرة من نفس الدرجة؛ فإنه لا يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة أي أنه لا توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وذلك راجع إلى اختلاف مستويات التكامل بين المتغيرات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): رتبة تكامل متغيرات الدراسة

المتغير	*LIMD*	*LPIB*	*LINF*	*LXHH*	*LM*
مستوى التكامل	*I(1)*	*I(2)*	*I(1)*	*I(2)*	*I(2)*

المصدر:من إعداد الطالبة

المطلب الثاني: اختيار نموذج الانحدار الذاتي var

الفرع الأول: تأثير الضرائب المباشرة على النمو الاقتصادي

بما أن متغير الضرائب المباشرة مستقر عند الدرجة الأولى ومتغيرة النمو الاقتصادي مستقر عند الدرجة الثانية، سيتم معرفة أثر الضرائب المباشرة على النمو الاقتصادي من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي VAR.

1-1. صياغة النموذج بين المتغيرين الضرائب المباشرة والنمو الاقتصادي

سنستخدم نموذج انحدار خطي لتحديد طبيعة العلاقة بين الضرائب المباشرة والنمو الاقتصادي على النحو التالي: $LPIB_t = a_0 + LIMD_t + \mu$

2-1. تحديد درجة التأخير لنموذج الانحدار الذاتي بين الضرائب المباشرة والنمو الاقتصادي

الجدول الموالي يبين فترات الإبطاء المثلى لتقدير نموذج VAR، حيث نأخذ أقل تأخير موافق لأقل القيم بالنسبة للمعايير التالية:

الجدول رقم (14): نتائج تحديد فترات الإبطاء الزمني بين المتغيرين الضرائب المباشرة والنمو الاقتصادي

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LIMD LPIB
Exogenous variables: C
Date: 05/27/22 Time: 00:13
Sample: 2010S1 2020S2
Included observations: 18

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	26.94040	NA	0.000215	-2.771156	-2.672226	-2.757515
1	62.86014	59.86624	6.22e-06	-6.317794	-6.021003	-6.276870
2	80.75269	25.84479*	1.36e-06	-7.861410	-7.366759	-7.793205
3	87.16259	7.834319	1.10e-06*	-8.129177*	-7.436665*	-8.033689*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

من خلال المعايير المبينة في الجدول أعلاه يتضح أن أغلب المعايير تتفق على أن درجة التأخير المثلى (Lag = 3)، أي أن النموذج الأفضل هو VAR(3).

3-1. تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR بين المتغيرين الضرائب المباشرة والنمو الاقتصادي

بعد تقدير نموذج VAR باستخدام برنامج Eviews، كانت المعادلة المفسرة للنمو الاقتصادي بالطريقة التالي:

$$LPIB = 0.013887343962*LIMD(-1) + 0.00521585602277*LIMD(-2) + 0.0107482999945*LIMD(-3) + 2.08441676868*LPIB(-1) - 1.53522821529*LPIB(-2) + 0.27124841541*LPIB(-3) + 2.58466250984$$

❖ **التفسير الإحصائي للنموذج:**

- نلاحظ من الملحق رقم (02) أن قيمة الاحتمال الحرج Pr(F-statistic) تساوي 0.0000 أي أنه أقل من 0.05 وهذا ما يؤكد أن النموذج مقبول إحصائيا؛
- نسبة التغير في الضرائب المباشرة وتأثيراتها على النمو الاقتصادي تعتبر جيدة، وذلك تبعا لقيمة معامل التحديد R^2= 0.98 وهذا يبين أن للنموذج قدرة تفسيرية، أي أن الضرائب المباشرة تفسر النمو الاقتصادي بنسبة 98%.

❖ **التفسير الاقتصادي للنموذج:**

- منطقية إشارة الحد الثابت؛ فمن المفترض أن يكون للنمو الاقتصادي قيم موجبة ولو انعدمت قيم بقية المتغيرات الأخرى المدرجة في النموذج؛

- العلاقة بين الضرائب المباشرة والنمو الاقتصادي علاقة طردية وهي تتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية التي تعتمد على أن زيادة الناتج الوطني الخام ينتج عنها تخفيض سعر الضريبة،الذي يؤدي بدوره إلى نمو الحصيلة الضريبية حيث أن أي تعديل في الضريبة يكون له اثر كبير على الضرائب النسبية بصفة كبيرة وواضحة باعتبار أن استقرار النفقات يعد السبب الرئيسي لثبات الناتج الوطني الخام.

1-4. دراسة استقرارية نموذج VAR

لاختبار مدى استقرارية نموذج VAR تم اختبار الجذور المتعددة الحدود، وطبقا لهذا الاختبار فإن الانحدار الذاتي يعتبر مستقر إذا لم تكن هناك جذور تساوي الواحد، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (6): نتائج اختبار استقرارية نموذج VAR بين المتغيرين الضرائب المباشرة والنمو الاقتصادي

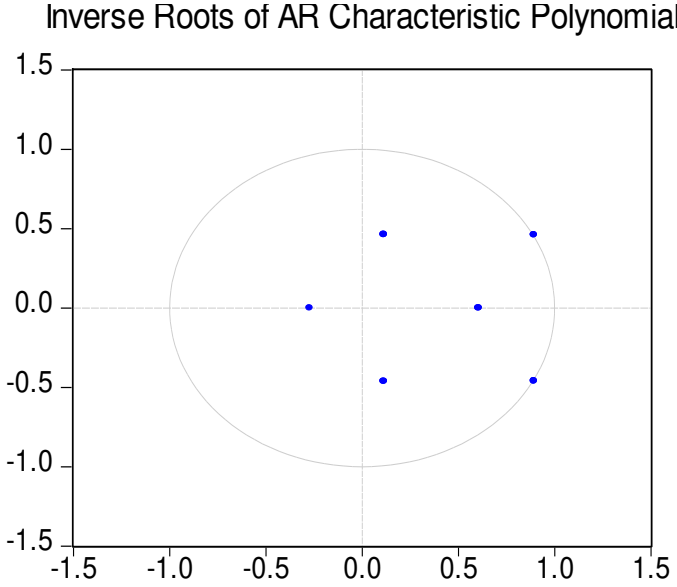

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

نلاحظ من خلال الشكل أن جميع المتغيرات تقع داخل حدود الدائرة، مما يعني أنه لا توجد جذور متعددة الحدود وبالتالي يعتبر نموذج الانحدار الذاتي مستقر.

1-5. دراسة الارتباط الذاتي لبواقي المعادلات لنموذج VAR

لدراسة الارتباط الذاتي لبواقي معادلات النموذج نستعمل اختبار LM test على النموذج للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي في السلاسل الزمنية، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (15): نتائج اختبار LM test

VAR Residual Serial Correlation LM T...
Null Hypothesis: no serial correlation ...
Date: 05/27/22 Time: 00:17
Sample: 2010S1 2020S2
Included observations: 18

Lags	LM-Stat	Prob
1	32.46846	0.0000
2	18.61302	0.0009
3	3.615965	0.4605
4	3.774628	0.4374

Probs from chi-square with 4 df.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيم الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5% وعليه نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

6-1. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

للاختبار التوزيع الطبيعي للبواقي؛ نستخدم اختبار jaraque_bera والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (16): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.886060	2	0.6421
2	5.189372	2	0.0747
Joint	6.075432	4	0.1936

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية لاختبار jaraque_bera تساوي 0.1936 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي قبول فرضية العدم القائلة بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرع الثاني: تأثير الضرائب المباشرة على التضخم

2-1. صياغة النموذج بين المتغيرين الضرائب المباشرة والتضخم

سنستخدم نموذج انحدار خطي لتحديد طبيعة العلاقة بين الضرائب المباشرة والتضخم على النحو التالي: $BC_t = a_0 + TCER_t + \mu$

2-2. تحديد درجة التأخير لنموذج الانحدار الذاتي بين المتغيرين الضرائب المباشرة والتضخم

الجدول الموالي يبين فترات الإبطاء المثلى لتقدير نموذج VAR، حيث نأخذ أقل تأخير موافق لأقل القيم بالنسبة للمعايير التالية:

الجدول رقم (17): نتائج تحديد فترات الإبطاء الزمني بين المتغيرين الضرائب المباشرة والتضخم

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LIMD LINF
Exogenous variables: C
Date: 05/27/22 Time: 00:20
Sample: 2010S1 2020S2
Included observations: 18

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-23.57086	NA	0.058759	2.841207	2.940137	2.854848
1	3.825218	45.66013*	0.004393*	0.241642*	0.538433*	0.282566*
2	6.930959	4.486071	0.004968	0.341005	0.835656	0.409210
3	10.52022	4.386879	0.005502	0.386642	1.079153	0.482130

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

من خلال المعايير المبينة في الجدول أعلاه يتضح أن أغلب المعايير تتفق على أن درجة التأخير المثلى (Lag = 1)، أي أن النموذج الأفضل هو VAR(1).

2-3. تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR

بعد تقدير نموذج VAR باستخدام برنامج Eviews، كانت المعادلة المفسرة للتضخم بالشكل التالي:

$$LINF = -0.0430014329127*LIMD(-1) + 0.82361393226*LINF(-1) + 0.996682135488$$

❖ **التفسير الإحصائي للنموذج:**

❖ نلاحظ من الملحق رقم (03) أن قيمة الاحتمال الحرج Pr(F-statistic) تساوي 0.000 أي أنه أقل من 0.05 وهذا ما يؤكد أن النموذج مقبول إحصائيا؛

- نسبة التغير في الضرائب المباشرة وتأثيراتها على التضخم تعتبر متوسطة وذلك تبعا لقيمة معامل التحديد R^2= 0.57، أي أن الضرائب المباشرة تفسر التضخم بنسبة 57%.

❖ **التفسير الاقتصادي للنموذج:**

- منطقية إشارة الحد الثابت فمن المفترض أن يكون لمعدل التضخم قيم موجبة ولو انعدمت قيم بقية المتغيرات الأخرى المدرجة في النموذج؛
- العلاقة بين الضرائب المباشرة والتضخم علاقة عكسية وهي تتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، بحيث انه عند تخفيض الضرائب المباشرة تزداد القدرة الإنتاجية للاقتصاد ويرفع من القدرة الشرائية مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع التي تؤدي بدورها إلى الزيادة في الأسعار على المدى الطويل هذا ما يولد التضخم

2-4. دراسة استقرارية نموذج VAR

لاختبار مدى استقرارية نموذج VAR تم اختبار الجذور المتعددة الحدود، وطبقا لهذا الاختبار فإن الانحدار الذاتي يعتبر مستقر إذا لم تكن هناك جذور تساوي الواحد، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (7): نتائج اختبار استقرارية نموذج VAR بين المتغيرين الضرائب المباشرة والتضخم

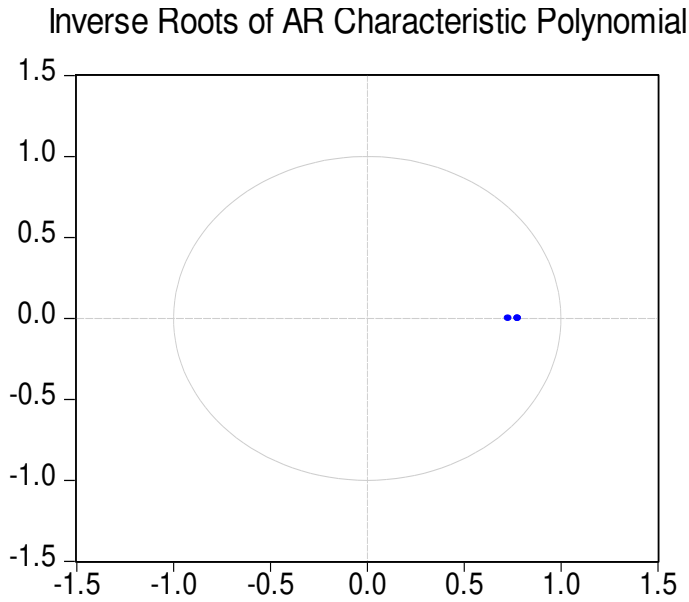

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

نلاحظ من خلال الشكل أن جميع المتغيرات تقع داخل حدود الدائرة، مما يعني أنه لا توجد جذور متعددة الحدود وبالتالي يعتبر نموذج الانحدار الذاتي مستقر.

2-5. دراسة الارتباط الذاتي لبواقي المعادلات لنموذج VAR

لدراسة الارتباط الذاتي لبواقي معادلات النموذج؛ نستعمل اختبار LM test على نموذج الدراسة للتأكد من مدى وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (18): نتائج اختبار LM test

VAR Residual Serial Correlation LM T...
Null Hypothesis: no serial correlation ...
Date: 05/27/22 Time: 00:22
Sample: 2010S1 2020S2
Included observations: 20

Lags	LM-Stat	Prob
1	5.816688	0.2133
2	6.604584	0.1583

Probs from chi-square with 4 df.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيم الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

6-2. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

لاختبار التوزيع الطبيعي للبواقي؛ نستخدم اختبار jaraque_bera ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (19): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	24.88147	2	0.0000
2	6.350096	2	0.0418
Joint	19.28729	9	0.0229

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية لاختبار jaraque_bera تساوي 0.0229 وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي رفض فرضية العدم القائلة بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرع الثالث: تأثير الضرائب المباشرة على الصادرات خارج المحروقات

3-1. صياغة النموذج بين المتغيرين الضرائب المباشرة والصادرات خارج المحروقات

سنستخدم نموذج انحدار خطي لتحديد طبيعة العلاقة بين الضرائب المباشرة والصادرات خارج المحروقات على النحو التالي:

$$LXHH_t = a_0 + LIMD_t + \mu$$

3-2. تحديد درجة التأخير لنموذج الانحدار الذاتي

الجدول الموالي يبين فترات الإبطاء المثلى لتقدير نموذج VAR، حيث نأخذ أقل تأخير موافق لأقل القيم بالنسبة للمعايير التالية:

جدول رقم (20): نتائج تحديد فترات الإبطاء الزمني بين المتغيرين الضرائب المباشرة والصادرات خارج المحروقات

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LIMD LXHH
Exogenous variables: C
Date: 05/27/22 Time: 00:25
Sample: 2010S1 2020S2
Included observations: 18

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	13.18431	NA	0.000990	-1.242701	-1.143771	-1.229060
1	39.45970	43.79232	8.38e-05	-3.717745	-3.420954	-3.676822
2	59.89654	29.51987	1.38e-05	-5.544060	-5.049409	-5.475854
3	71.47371	14.14988*	6.30e-06*	-6.385968*	-5.693456*	-6.290480*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

من خلال المعايير المبينة في الجدول أعلاه يتضح أن جميع المعايير تتفق على أن درجة التأخير المثلى (Lag = 3)، أي أن النموذج الأفضل هو VAR(3).

3-3. تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR

بعد تقدير نموذج VAR باستخدام برنامج Eviews، كانت المعادلة المفسرة للصادرات خارج المحروقات بالشكل التالي:

$$LXHH = -0.0118969255171*LIMD(-1) + 0.0152444284577*LIMD(-2) - 0.0218809426246*LIMD(-3) + 1.88417506453*LXHH(-1) - 1.68039074143*LXHH(-2) + 0.594501855226*LXHH(-3) + 1.79667549549$$

❖ **التفسير الإحصائي للنموذج:**

- ونلاحظ من الملحق رقم (04) أن قيمة الاحتمال الحرج Pr(F-statistic) تساوي 0.0000 أي أنه أقل من 0.05 وهذا ما يؤكد أن النموذج مقبول إحصائيا؛
- نسبة التغير في الضرائب المباشرة وتأثيراتها على الصادرات خارج المحروقات تعتبر جيدة، وذلك تبعا لقيمة معامل التحديد R^2= 0.92 حيث يبين أن للنموذج قدرة تفسيرية، أي أن الضرائب المباشرة تفسر الصادرات خارج المحروقات بنسبة 92%.

❖ **التفسير الاقتصادي للنموذج:**

- منطقية إشارة الحد الثابت فمن المفترض أن يكون للصادرات خارج المحروقات قيم موجبة ولو انعدمت قيم بقية المتغيرات الأخرى المدرجة في النموذج؛
- العلاقة بين الضرائب المباشرة والصادرات خارج المحروقات علاقة عكسية وهي تتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث تشجع الدولة دائما على التصدير كونه يعود بالعملة الصعبة، ويكون هذا التشجيع من خلال إعفاء رقم الأعمال المحقق من الصادرات من الضريبة، مما يعني تحقيق نظرية العلاقة العكسية التي تعني انخفاض قيمة الضرائب المباشرة

3-4. دراسة استقرارية نموذج VAR

لاختبار مدى استقرارية نموذج VAR تم اختبار الجذور المتعددة الحدود، وطبقا لهذا الاختبار فإن الانحدار الذاتي يعتبر مستقر إذا لم تكن هناك جذور تساوي الواحد، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (8): نتائج اختبار استقرارية نموذج VAR بين المتغيرين الضرائب المباشرة والصادرات خارج المحروقات

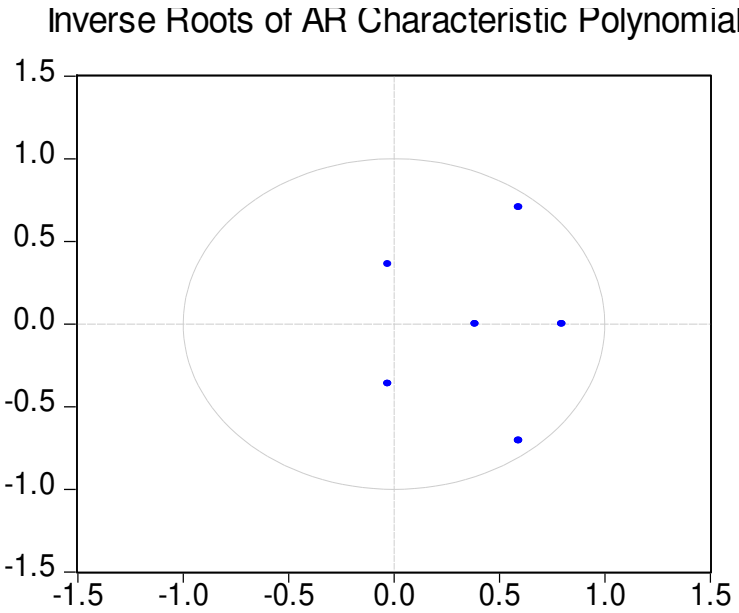

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

نلاحظ من خلال الشكل أن جميع المتغيرات تقع داخل حدود الدائرة، مما يعني أنه لا توجد جذور متعددة الحدود وبالتالي يعتبر نموذج الانحدار الذاتي مستقر.

3-5. دراسة الارتباط الذاتي لبواقي المعادلات لنموذج VAR

لدراسة الارتباط الذاتي لبواقي معادلات النموذج؛ نستعمل اختبار LM test على نموذج الدراسة للتأكد من مدى وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (21): نتائج اختبار LM test

VAR Residual Serial Correlation LM T...
Null Hypothesis: no serial correlation ...
Date: 05/27/22 Time: 00:28
Sample: 2010S1 2020S2
Included observations: 18

Lags	LM-Stat	Prob
1	17.33369	0.0017
2	10.36788	0.0347
3	4.856984	0.3023
4	2.889225	0.5765

Probs from chi-square with 4 df.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيم الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

3-6. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

لاختبار التوزيع الطبيعي للبواقي؛ نستخدم اختبار jaraque_bera ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (22): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	27.86616	2	0.0000
2	0.379644	2	0.8271
Joint	16.74834	9	0.0528

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية لاختبار jaraque_bera تساوي 0.0528 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي قبول فرضية العدم القائلة بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرع الرابع: تأثير الضرائب المباشرة على الواردات خارج المحروقات

4-1. صياغة النموذج بين المتغيرين الضرائب المباشرة والواردات خارج المحروقات

سنستخدم نموذج انحدار خطي لتحديد طبيعة العلاقة بين الضرائب المباشرة والواردات خارج المحروقات على النحو التالي: $LM_t = a_0 + LIMD_t + \mu$

4-2. تحديد درجة التأخير لنموذج الانحدار الذاتي

الجدول الموالي يبين فترات الإبطاء المثلى لتقدير نموذج VAR، حيث نأخذ أقل تأخير موافق لأقل القيم بالنسبة للمعايير التالية:

الجدول رقم (23): نتائج تحديد فترات الإبطاء الزمني بين المتغيرين الضرائب المباشرة والواردات خارج المحروقات

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LIMD LM
Exogenous variables: C
Date: 05/27/22 Time: 00:31
Sample: 2010S1 2020S2
Included observations: 18

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	14.48375	NA	0.000857	-1.387083	-1.288153	-1.373442
1	52.69550	63.68626	1.93e-05	-5.188389	-4.891599	-5.147466
2	64.06519	16.42288	8.69e-06	-6.007243	-5.512592	-5.939038
3	81.32463	21.09487*	2.11e-06*	-7.480514*	-6.788003*	-7.385026*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

من خلال المعايير المبينة في الجدول أعلاه يتضح أن جميع المعايير تتفق على أن درجة التأخير المثلى (Lag = 3)، أي أن النموذج الأفضل هو VAR(3).

4-3. تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR

بعد تقدير نموذج VAR باستخدام برنامج Eviews، كانت المعادلة المفسرة للواردات خارج المحروقات بالشكل التالي:

$$LM = -0.00713373248835*LIMD(-1) - 0.00560273557456*LIMD(-2) - 0.0153635667126*LIMD(-3) + 2.64079617024*LM(-1) - 2.66125066801*LM(-2) + 1.06315964264*LM(-3) - 0.0823965088781$$

❖ **التفسير الإحصائي للنموذج:**

- نلاحظ من الملحق رقم (05) أن قيمة الاحتمال الحرج Pr(F-statistic) تساوي 0.0000 أي أنه أقل من 0.05 وهذا ما يؤكد أن النموذج مقبول إحصائيا؛
- نسبة التغير في الضرائب المباشرة وتأثيراتها على الواردات خارج المحروقات تعتبر مرتفعة وذلك تبعا لقيمة معامل التحديد R^2= 0.99 حيث يبين أن للنموذج قدرة تفسيرية عالية، أي أن الضرائب المباشرة تفسر الواردات خارج المحروقات بنسبة 99%.

❖ **التفسير الاقتصادي للنموذج:**

العلاقة بين الضرائب المباشرة والواردات خارج المحروقات علاقة عكسية، وهي تتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث يفرض المشرع الجبائي الجزائري على اغلب الواردات جملة من الضرائب غير المباشرة(تدخل في سعر السلعة) وبالتالي لاتوجد علاقة بين الضرائب المباشرة والواردات و إنما العلاقة المشار إليها هي علاقة عكسية

4-4. دراسة استقرارية نموذج VAR

لاختبار مدى استقرارية نموذج VAR تم اختبار الجذور المتعددة الحدود، وطبقا لهذا الاختبار فإن الانحدار الذاتي يعتبر مستقر إذا لم تكن هناك جذور تساوي الواحد، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (9): نتائج اختبار استقرارية نموذج VAR بين المتغيرين الضرائب المباشرة والواردات خارج المحروقات

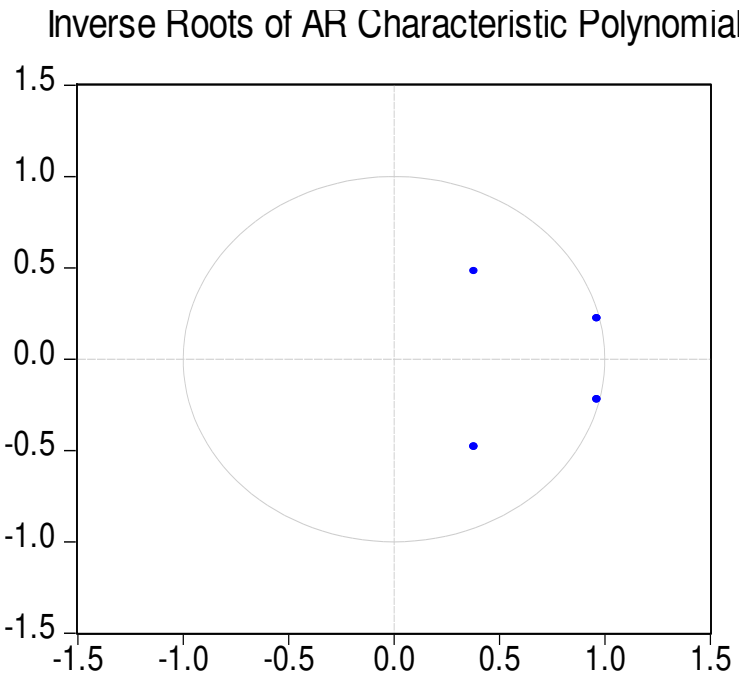

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

نلاحظ من خلال الشكل أن جميع المتغيرات تقع داخل حدود الدائرة، مما يعني أنه لا توجد جذور متعددة الحدود وبالتالي يعتبر نموذج الانحدار الذاتي مستقر.

4-5. دراسة الارتباط الذاتي لبواقي المعادلات لنموذج VAR

لدراسة الارتباط الذاتي لبواقي معادلات النموذج؛ نستعمل اختبار LM test على نموذج الدراسة للتأكد من مدى وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (24): نتائج اختبار LM test

VAR Residual Serial Correlation LM T...
Null Hypothesis: no serial correlation ...
Date: 05/27/22 Time: 00:35
Sample: 2010S1 2020S2
Included observations: 18

Lags	LM-Stat	Prob
1	3.395936	0.4939
2	18.80980	0.0009
3	1.204676	0.8773
4	11.52943	0.0212

Probs from chi-square with 4 df.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيم الاحتمالية عند درجة التأخير الأولى والثالثة أكبر من مستوى المعنوية 5% وعليه نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي عند الدرجة الأولى والدرجة الثالثة.

6-4. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

لاختبار التوزيع الطبيعي للبواقي؛ نستخدم اختبار jaraque_bera ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (25): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	4.989764	2	0.0825
2	1.110007	2	0.5741
Joint	6.099771	4	0.1918

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية لاختبار jaraque_bera تساوي 0.1918 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي قبول فرضية العدم القائلة بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

المطلب الثالث: اختبار السببية واختبار دالة الاستجابة لردة الفعل

الفرع الأول: اختبار جرانجر للسببية

في هذا الاختبار نقوم بدراسة العلاقة السببية بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة، حيث سيتم استخدام نموذج جرانجر لقياس العلاقة بين المتغيرين، ويتم تحديد السببية من عدمها بناء على قيمة الاحتمال، بحيث إذا كان الاحتمال أكبر من مستوى المعنوية 5% سيتم قبول الفرضية الصفرية: " عدم وجود سببية".

جدول رقم (26): نتائج اختبار جرانجر للسببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/27/22 Time: 00:38
Sample: 2010S1 2020S2
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LPIB does not Granger Cause LIMD	19	5.77588	0.0148
LIMD does not Granger Cause LPIB		2.62495	0.1076
LINF does not Granger Cause LIMD	19	0.12121	0.8868
LIMD does not Granger Cause LINF		0.10302	0.9028
LXHH does not Granger Cause LIMD	19	0.58035	0.5726
LIMD does not Granger Cause LXHH		1.09112	0.3628
LM does not Granger Cause LIMD	19	1.19906	0.3306
LIMD does not Granger Cause LM		0.48227	0.6273

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

تشير نتائج السببية وفق جرانجر إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين النمو الاقتصادي والضرائب المباشرة، في حين تشير بقية النتائج إلى عدم وجود علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين الضرائب المباشرة وكل من التضخم، الصادرات خارج المحروقات، والواردات خارج المحروقات، وهو ما توضحه قيم الاحتمال التي تفوق مستوى المعنوية 5% وبالتالي قبول الفرضية الصفرية (أي عدم وجود سببية حسب جرانجر).

الفرع الثاني: اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل

يعني هذا الاختبار تتبع المسار الزمني للتغيرات المفاجئة التي يمكن أن تتعرض لها مختلف متغيرات النموذج، وكيفية استجابة المتغيرات الأخرى لأي تغير مفاجئ في متغير من متغيرات النموذج.

2-1. تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل بين الضرائب المباشرة والنمو الاقتصادي

يمثل الشكل التالي دوال الاستجابة لردة الفعل بين الضرائب المباشرة والنمو الاقتصادي:

الشكل رقم (10): دوال استجابة ردة الفعل الضرائب المباشرة والنمو الاقتصادي

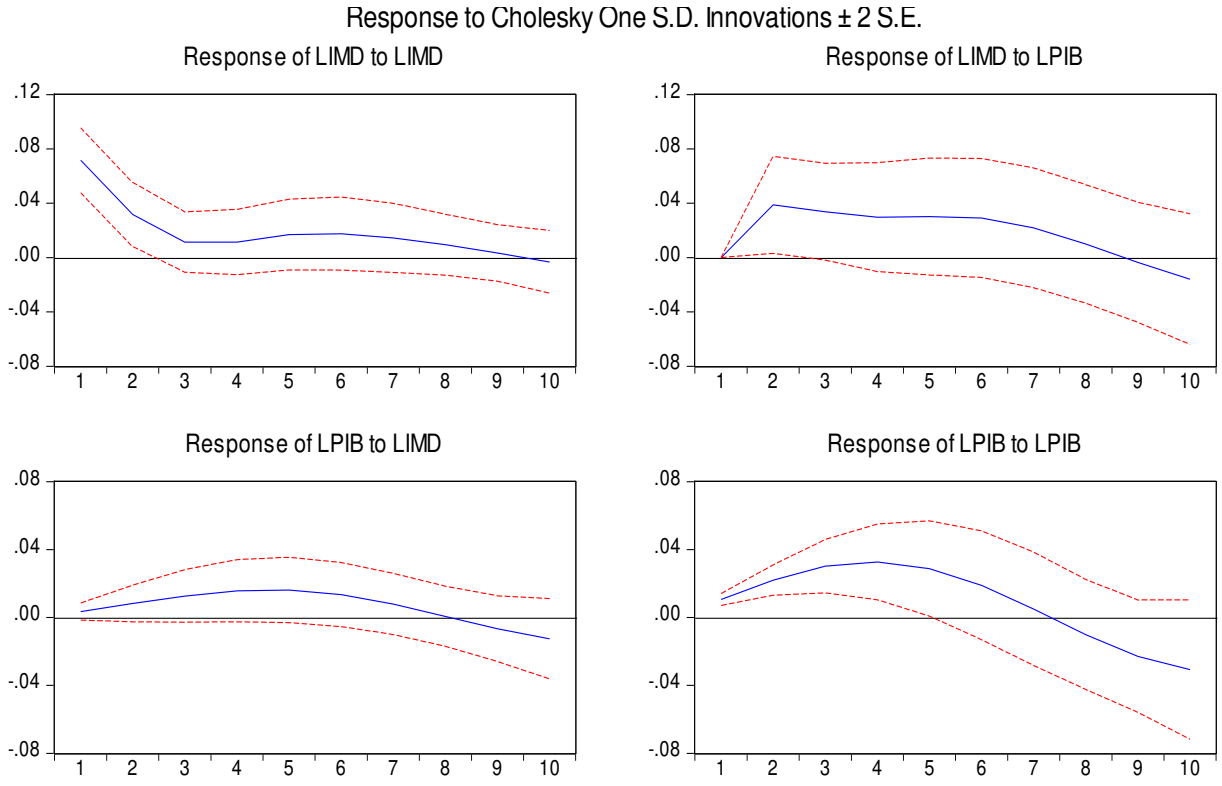

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه عند حدوث صدمة في الضرائب المباشرة بمقدار انحراف معياري واحد فإن ذلك أحدث أثرا إيجابيا على النمو الاقتصادي وذلك طول فترة الاستجابة، ما عدا الفترة الثانية، حيث بلغت الاستجابة قمتها في الفترة الثالثة لتواصل بعدها الانخفاض إلى غاية نهاية فترة الاستجابة (السنة 10)، أما حدوث صدمة في النمو الاقتصادي بمقدار انحراف معياري واحد فإن ذلك أحدث صدمات إيجابية وسلبية على الضرائب المباشرة، وذلك على طول فترة الاستجابة.

2-2. تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل بين الضرائب المباشرة والتضخم

يمثل الشكل التالي دوال الاستجابة لردة الفعل بين الضرائب المباشرة والتضخم:

الشكل رقم (11): دوال استجابة ردة الفعل بين الضرائب المباشرة والتضخم

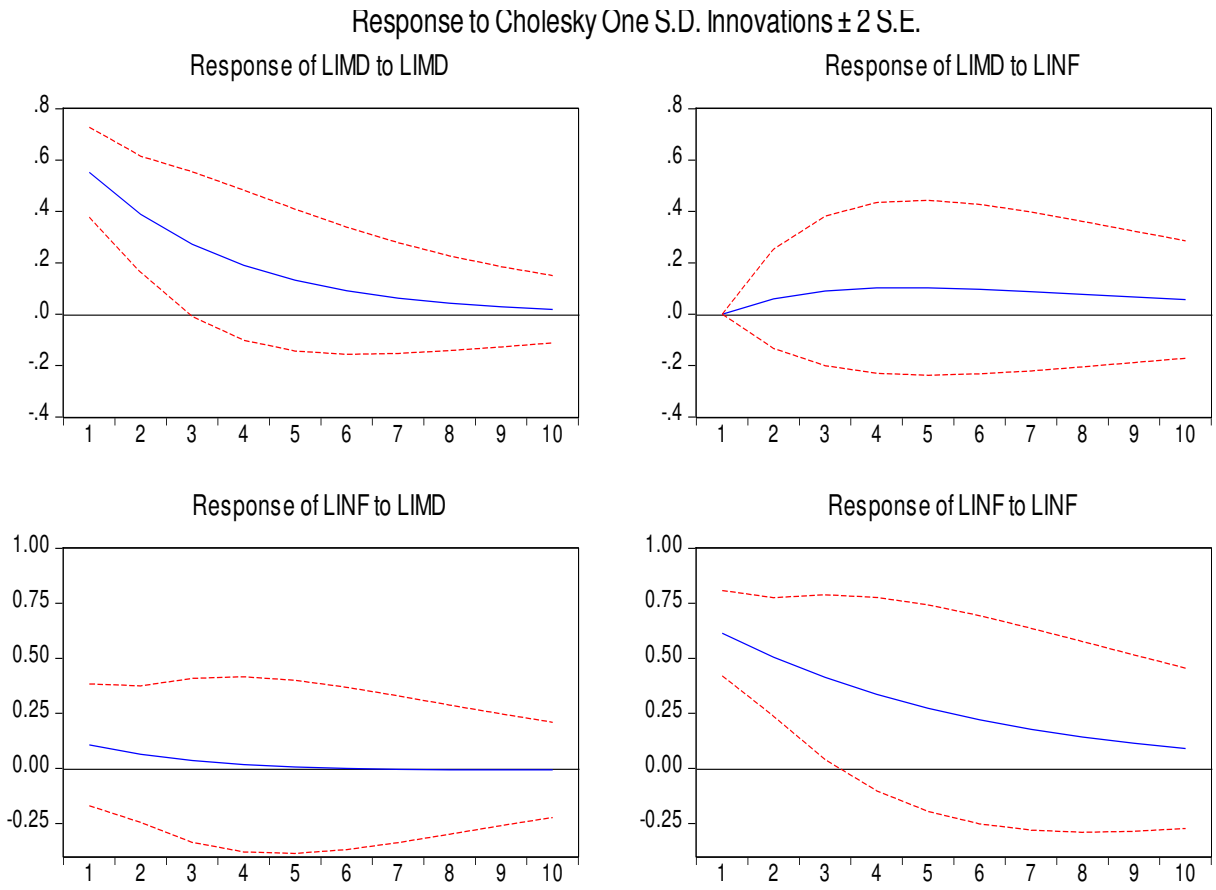

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه عند حدوث صدمة في الضرائب المباشرة بمقدار انحراف معياري واحد فإن ذلك أحدث أثرا إيجابيا على التضخم وذلك طول فترة الاستجابة، ما عدا الفترة الثانية، حيث بلغت الاستجابة قمتها في الفترة الثالثة لتواصل بعدها الانخفاض إلى غاية نهاية فترة الاستجابة (السنة 10)، أما حدوث صدمة في التضخم بمقدار انحراف معياري واحد فإن ذلك أحدث صدمات سلبية على الضرائب المباشرة، وذلك على طول فترة الاستجابة.

2-3. تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل بين الضرائب المباشرة والصادرات خارج المحروقات

يمثل الشكل التالي دوال الاستجابة لردة الفعل بين الضرائب المباشرة والصادرات خارج المحروقات:

الشكل رقم (12): دوال استجابة ردة الفعل بين الضرائب المباشرة والصادرات خارج المحروقات

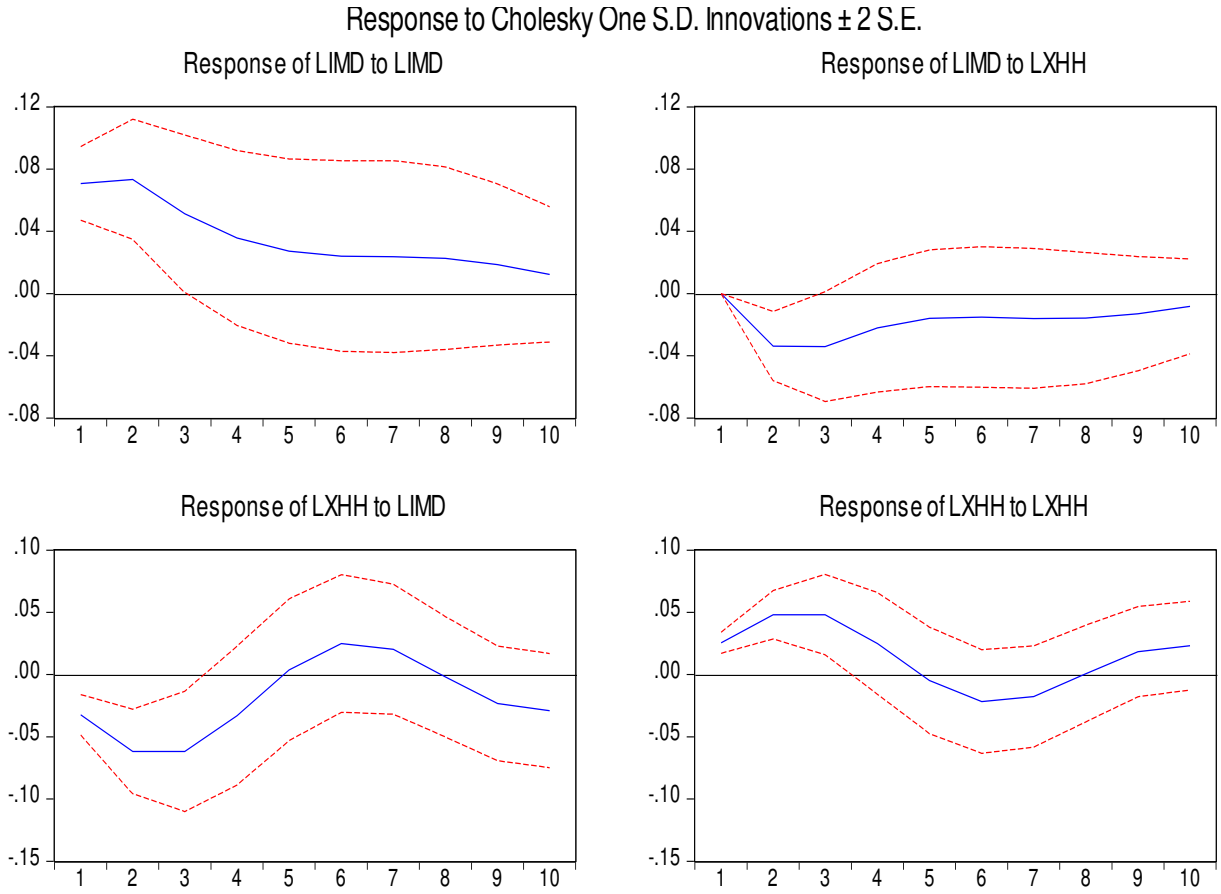

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه عند حدوث صدمة في الضرائب المباشرة بمقدار انحراف معياري واحد فإن ذلك أحدث أثرا إيجابيا على الصادرات خارج المحروقات وذلك طول فترة الاستجابة، ما عدا الفترة الثانية، حيث بلغت الاستجابة قمتها في الفترة الثالثة لتواصل بعدها الارتفاع إلى غاية نهاية فترة الاستجابة (السنة 10)، أما حدوث صدمة في الصادرات خارج المحروقات بمقدار انحراف معياري واحد فإن ذلك أحدث موجة من صدمات إيجابية وسلبية على الضرائب المباشرة، وذلك على طول فترة الاستجابة.

4-2. تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل بين الضرائب المباشرة والواردات خارج المحروقات

يمثل الشكل التالي دوال الاستجابة لردة الفعل بين الضرائب المباشرة والواردات خارج المحروقات:

الشكل رقم (13): دوال استجابة ردة الفعل بين الضرائب المباشرة والواردات خارج المحروقات

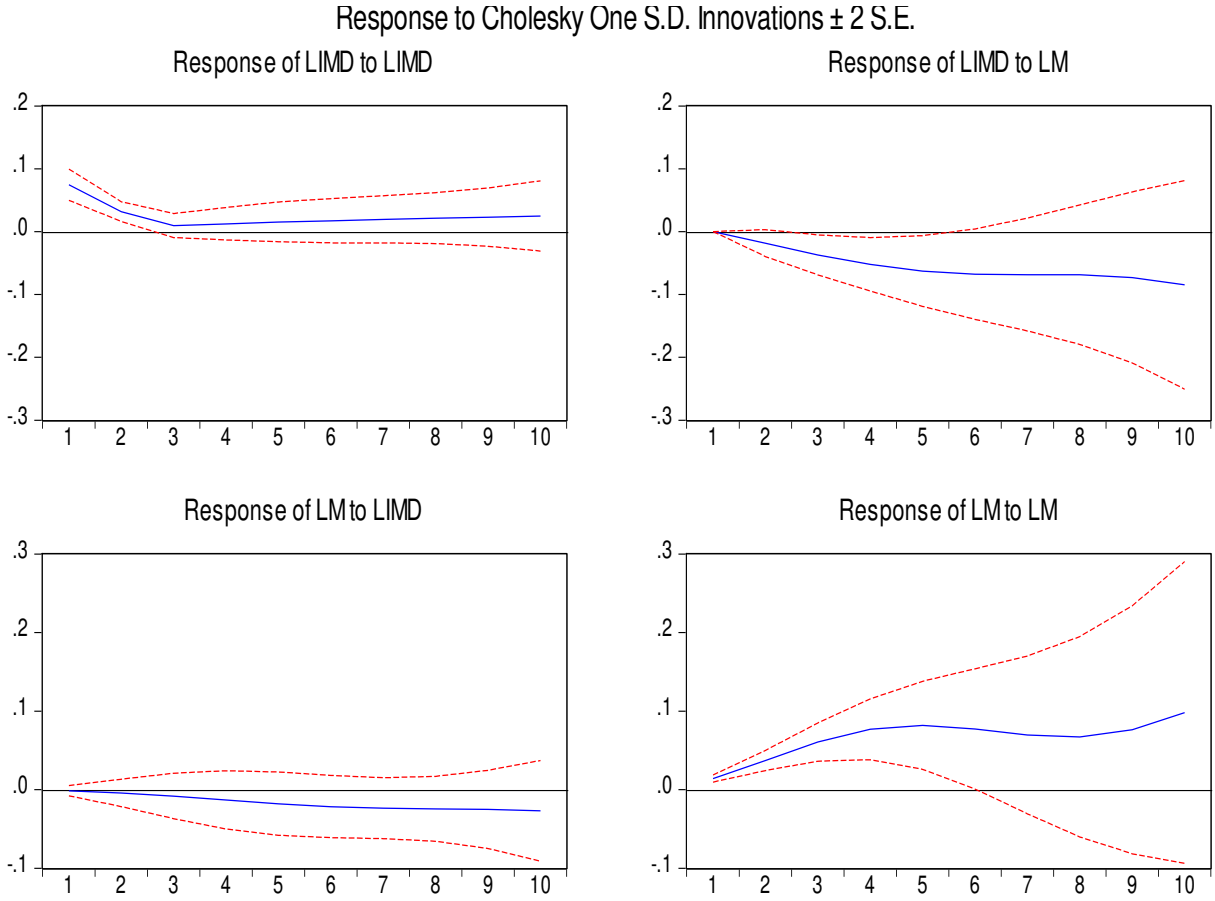

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه عند حدوث صدمة في الضرائب المباشرة بمقدار انحراف معياري واحد فإن ذلك أحدث أثرا سلبيا على الواردات خارج المحروقات وذلك إلى غاية نهاية فترة الاستجابة (السنة 10)، أما حدوث صدمة في الواردات خارج المحروقات بمقدار انحراف معياري واحد فإن ذلك أحدث صدمات سلبية على الضرائب المباشرة، وذلك على طول فترة الاستجابة.

خلاصة الفصل الثالث:

هدف هذا الفصل إلى دراسة أثر الضرائب المباشرة على أهداف السياسة الضريبية في الجزائر، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام منهجية متجه الانحدار الذاتي (*VAR*)، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام طريقة تحليل المركبات الأساسية (*ACP*) كمرحلة أولية لتحديد لدراسة العلاقة بين الضرائب المباشرة (الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي أجور الضريبة على الدخل الإجمالي لغير الأجراء، الرسم على النشاط المهني، الضريبة الجزافية الوحيدة) ومؤشرات السياسة الضريبية (الواردات خارج المحروقات، الصادرات خارج المحروقات، معدل التضخم، الناتج المحلي الخام)، أما المرحلة الثانية من الدراسة، خصصناها للجانب القياسي، أين تم استخدام منهجية متجه الانحدار الذاتي VAR لدراسة دور الضرائب المباشرة في تحقيق أهداف السياسة الضريبية.

وأشارت نتائج التحليل القياسي باستخدام منهجية متجه الانحدار الذاتي *VAR* إلى أن العلاقة بين الضرائب المباشرة والنمو الاقتصادي علاقة طردية وهي تتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، في حين أن العلاقة بين الضرائب المباشرة وكل من التضخم، الصادرات خارج المحروقات علاقة عكسية

الخاتمة العامة

الخاتمة:

تتبنى الجزائر سياسة ضريبية هادفة لتوجيه مختلف النشاطات الاقتصادية في مختلف القطاعات، وتعتمد في ذلك على الضرائب المباشرة التي تعد أساسية لتحقيق التنويع الاقتصادي ورفع مساهمة القطاعات المختلفة الفلاحة،التجارة الصناعة، الأشغال العمومية والخدمات في خلق ثروة، من خلال دراستنا لموضوع دور الضرائب المباشرة في تحقيق أهداف السياسة الضريبية، الذي قسمناه إلى ثلاثة فصول حاولنا من خلالها الإلمام بكل الجوانب المتعلقة بمتغيرات الدراسة خلصت دراستنا إلى جملة من النتائج نذكرها فيما يلي:

النتائج:

- تساهم الضرائب المباشرة بشكل فعال في تحقيق استقرار السياسة الضريبية كونها المركز الرئيسي لتمويل الأعباء ومتغير داخلي تستطيع الدولة التحكم فيه
- تلعب الضرائب المباشرة دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي ومعالجة مختلف الاختلالات الاقتصادية مثل التضخم، الناتج الداخلي الخام، الصادرات خارج المحروقات...الخ
- السياسة الضريبية في الجزائر تعتبر سياسة توسعية حيث أنها تقوم بمجموعة من الإصلاحات تسمح بالانتعاش الاقتصادي
- وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين الضرائب المباشرة والمؤشرات الاقتصادية حيث أن التغيرات التي تحدث في تل المؤشرات سببه الضرائب المباشرة هذا ما يعتبر أن العنصر الأساسي الذي ساهم في تطور حجم الضرائب المباشرة هو IRG/S بسبب تسجيلها لنمو مستمر مما يميز فعالية الإصلاحات لهذا النوع من الضرائب

المقترحات:

على ضوء ما سبق، يمكن تقديم مجموعة من المقترحات و التي تتمثل في:

* العمل على زيادة القاعدة الضريبية من خلال القضاء على الاقتصاد غير المشروع من خلال فرض ضرائب على جميع مصادر الدخل بالشكل الذي يساهم في زيادة الإيرادات الضريبية العادية، و منه الوصول إلى اقتصاد متنوع يسمح بتحصيل إيرادات جبائية إضافية دون إهمال العوامل الأخرى التي من الممكن أن تؤثر على القدرة الجبائية كالاستقرار السياسي و الأمني، كفاءة جودة الإدارة الجبائية، إضافة إلى فعالية الدولة في التعامل مع المتهربين من الضريبة

* العمل على تحسين الإيرادات المتأتية من الضرائب على أرباح الشركات بتقليص نطاق الامتيازات الجبائية الممنوحة و الذي قد ينعكس سلبا على إيرادات الضرائب المباشرة، من خلال تقييم فعالية هذه الامتيازات عن طريق قياس التكلفة المالية التي يمكن أن تحدثها هذه الامتيازات الممنوحة للاستثمارات، و مقارنتها بحجم الضرائب على الدخول الإضافية (الأجور، الأرباح) الممكن جبايتها لاحقا من هذه الاستثمارات؛ و مقارنتها كذلك بالآثار التي تحدثها هذه الاستثمارات على الناتج الوطني و على تشغيل اليد العاملة المحلية.

- قبل سن أي قوانين تتعلق باتخاذ الإجراءات الخاصة بمنح الامتيازات الجبائية، القيام بدراسة معمقة من خلال محاولة الموازنة بين تقليل التكلفة المالية الناجمة عن منح الامتيازات من جهة، و تحقيق الفعالية الاقتصادية من جهة أخرى، و لتحقيق هذه الأهداف يجب أن تتميز السياسة الجبائية بجهد جبائي مناسب، و هي الحالة التي تكون فيها الإيرادات الجبائية الفعلية مساوية للإيرادات الجبائية المقدرة

- العمل على مراقبة و متابعة ملفات المكلفين المستفيدين من تحفيزات ضريبية خلال و بعد فترة الإعفاء حتى لا تهدر أموال الدولة دون مقابل يعود بالانتفاع على الاقتصاد الوطني
- تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي مما يعرقل ويكبح عجلة التنمية الاقتصادية؛ لذلك يكون من المهم تحديد الجهد الجبائي و مراقبته.

* القضاء على ظاهرة الفساد و التحسين من جودة الخدمات العمومية، الأمر الذي ينمي روح التكافل الاجتماعي لدى المكلفين بالضريبة.

أفاق الدراسة:

كآفاق مستقبلية في هذا الموضوع هناك العديد من المواضيع ذات صلة في هذا المجال يمكن أن تدرس مستقبلا نذكر على سبيل المثال:

- دور السياسة الضريبية في ترقية التجارة الخارجية في الجزائر
- دور الرقابة الجبائية في ترشيد سياسة الامتيازات الضريبية

كما نأمل أن نكون قد ساهمنا ولو بالشيء القليل في إثراء الموضوع والذي يمكن أن يفتح آفاقا جديدة لمواصلة البحث في هذا المجال، خاصة وان الإصلاحات الجبائية المتتالية لازالت تولي أهمية كبيرة للضرائب المباشرة والسياسة الضريبية على حد سواء

ولا يسعنا في النهاية الا ان نسال الله عز وجل ان نكون وفقنا في اختيار هذا الموضوع ومعالجته

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. إبراهيم متولي،حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2011

2. أسامة ربيع أمين، التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج *SPSS*، الجزء الثاني، القاهرة، 2008، ص 187-188.

3. بشور عصام، المالية العامة والتشريع الضريبي، منشورات جامعة دمشق ، القاهرة، ط6، 1993

4. بن ربيع حنيفة، حسياني عبد الحميد،صالحي بوعلام، الواضح في المحاسبة المالية والمعايير المحاسبية، الجزء 02، منشورات كليك، الجزائر،2013

5. جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد، الصفحات الزرقاء، الجزائر،2011

6. جهاد سعيد خصاونة،علم المالية العامة،دار وائل للنشر،الأردن،عمان،ط1، 2010

7. الحجازي مرسي السيد، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية ،الإسكندرية،1998

8. حميد بوزيدة،جباية المؤسسات،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،ط2، 2007

9. خالد زهدي خواجة، السلاسل الزمنية، بدون طبعة، بغداد، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، ص2.

10. خباية عبد الله،أساسيات في اقتصاد المالية العامة،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2009

11. خلاصي رضا،شذرات النظرية الجبائية،دار هومة للنشر والتوزيع،الجزائر،2014

12. دويدار محمد، نظرية الضريبة والنظام الضريبي، الدار الجامعية بيروت،1999

13. ذنيبات محمد جمال،المالية العامة والتشريع المالي،دار الثقافة للنشر والتوزيع،الأردن،2003

14. رفعت محجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1979

15. رفعت محجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت،1966

16. زياد رشاد الراوي، طرق التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات، الطبعة الأولى، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، الأردن، 2017، ص 55.

17. زينب حسين عوض الله، المالية العامة دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،2006

18. سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي،اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية، 2007

19. سعيد علي العبيدي،اقتصاديات المالية العامة،دار جدلة،عمان،الأردن،ط1، 2011

20. سمير محمد عبد العزيز، الادخار الشخصي والسياسة الضريبية، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 1993

21. سمير مصطفى شعراوي، مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، مطابع جامعة الملك عبد العزيز،2005، ص5.

22. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2000

23. السيد عبد المولى،المالية العامة،دار الفكر العربية،القاهرة،1977

24. شعباني لطفي، جباية المؤسسة، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2017

25. صالح بن نوار،فعالية التنظيم في المؤسسات الاقتصادية، قسنطينة، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة ،2006

26. الصعدي عبد الله، دور الضرائب في تحقيق التنمية، دار النهضة العربية،2006

27. طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة1، 2012

28. عادل احمد حشيش،أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،1992

29. عبد الباسط علي جاسم الزبيري، السياسة الضريبية في ظل العولمة، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2013

30. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2006

31. عبد الحليم كراجة، هيثم العبادي، المحاسبة الضريبية،دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن،الطبعة1، 2000

32. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 669.

33. عبد المجيد دراز و آخرون، النظم الضريبية، الدار الجامعية للنشر،بيروت، 1989

34. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005

35. عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003

36. عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع،عمان،الاردن،ط1، 2000

37. عبد الناصر نور، نائل حسن عدس، عليان شريف، الضرائب ومحاسبتها، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن الطبعة الأولى،2003

38. عبد الهادي النجار، اقتصاديات النشاط الحكومي،الدار الجامعية، الكويت، 1982

39. عبد الهادي علي النجار، الإسلام والاقتصاد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982

40. عيسى سماعين، جباية و محاسبة المؤسسة، الصفحات الزرقاء العالمية، الجزائر، 2021

41. غازي عناية، الزكاة الضريبية، دراسة مقارنة، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة1995،1

42. غازي عناية، النظام الضريبي في الفكر المالي والإسلامي، دراسة مقارنة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003

43. فوزي عطوي، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،2003

44. قاسم نايف علوان، ضريبة القيمة المضافة، دار الثقافة، الطبعة1، 2008

45. محمد أبو نصار، محفوظ المشاغلة، فراس عطاء الله الشهوان،محاسبة الضرائب بين النظرية والتطبيق، مطابع الدستور التجارية، الأردن، الطبعة الثالثة، 2005

46. محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع،2012،ص208.

47. محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،الأردن، الطبعة الثانية،2010

48. محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة،2008

49. محمد ماهر عتلم،المالية العامة، الأدوات الفنية وأثارها الاقتصادية، مكتب الأدب، الطبعة 5، 1998

50. مليكاوي مولود، أساسيات في الضريبية المحلية والدولية، دار هومة،الجزائر، 2018

51. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2011

52. نبيل جمعه صالح النجار، الإحصاء التحليلي مع تطبيقات برمجية SPSS، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 324

53. يونس احمد البطريق، حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد الحجازي، محمد عمر أبو دوح، المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية2009 ،

الرسائل و الأطروحات:

1. بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثاره على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2006

2. بن احمد احمد، النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة في الجزائر خلال الفترة 10:1988 03:2007، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2007./ 2008

3. سميرة بوعكاز، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب مصلحة الأبحاث والمراجعات بسكرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.

4. صحراوي جمال، اثر الإصلاح الضريبي على تمويل العجز الموازي، دراسة حالة الجزائر 2005/1990، رسالة ماجستير، جامعة الشلف، 2007

5. عادل العنزي، دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية،رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر،2006

6. قاشي يوسف،واقع النظام الضريبي الجزائري وسبل تفعيله، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه،جامعة بومرداس،2014-2015

7. منى أمين يعقوب، الجباية والتنمية الاقتصادية، مذكرة تخرج، القليعة، 1995

8. نجاة قريشي، القيم التنظيمية وعلاقتها بفعالية التنظيم، مذكرة ماجستير،جامعة بسكرة،2006

9. يحيى عبد الرحمان رضا، الجوانب القانونية للشركات غير الوطنية، دار النهضة العربية، مصر،1994

الكتب باللغة الأجنبية:

1. Johnston SJ. Dinardo, Econométrie , 4 eme Edition , Econometrica, 1999 ,p296.
2. P.M Gauderment et J molinier,finance public-fiscalité, éd DALLOZ paris 1992
3. Raouf Yaich, Théorie fiscale,éd Raouf yaich, tunis,2002,p189
4. Marciano Alain and Battista Ramello Giovanni, Encyclopedia of Law and Economics, Forte Francesco, Laffer Effect, Springer New York , New York, 2019,
5. Erstu Tarko Kassa, FACTORS Influencing taxpayers to engage in tax evasion :evidence from woldia City administration micro, small, and large entrprise taxpayers : journal of innovation and Entrepreneurship ; Woldia University, Ethiopia ; 2021
6. Technology Tools to Tackle Tax Evasion and Tax Fraud, OECD ,2017
7. Avi-Yonah, Reuven S, The Three Goals Of Taxation, tax L, Rev 60,no1,2006,p3

8. Ke-young Chu and all, Income Distribution and Tax and Government Social Spending Policies in Devloping Countries, international Monetary Fund (IMF) , WP/00/62 ,March2000

القوانين والمراسيم والأوامر:

1. القانون رقم 20-16 مؤرخ في 31 ديسمبر سنة2020، يتضمن قانون المالية لسنة 2021، جريدة رسمية عدد 83،
2. الامر03-97 المؤرخ في 11جانفي 1997 المحدد للمدة القانونية للعمل، جريدة رسمية عدد 03
3. قانون الإجراءات الجبائية
4. القانون 90-11 المتضمن علاقات العمل
5. المرسوم التنفيذي رقم 96-98 المؤرخ في 06مارس 1996الذي يحدد قائمة الدفاتر والسجلات الخاصة التي يلزم بها المستخدمون، الجريدة الرسمية عدد 17
6. النظام المحاسبي المالي الصادر عن القانون 07-11المؤرخ في 2007/11/25، بدا العمل به سنة 2010
7. البند 134-02، القرار المؤرخ في 2008/07/26، يحدد قواعد تقييم ومحاسبة محتوى الكشوف المالية، ص19
8. المادة02 من قانون المالية لسنة2007(الجريدة الرسمية عدد 85)
9. المادة 14 من قانون المالية سنة2010(الجريدة الرسمية عدد78)
10. المادة3 من قانون المالية التكميلي سنة 2011(الجريدة الرسمية عدد 40)
11. المادة13 من قانون المالية سنة 2015 (الجريدة الرسمية عدد 78)
12. المادة 8 من قانون المالية سنة 2020(الجريدة الرسمية عدد 81)
13. المادة 35 من قانون المالية سنة2016 المعدلة للمادة 45 من قانون المالية لسنة 2005

المقالات:

1. صفاء يونس الصفاوي، مزاحم محمد يح، تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط، اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي VAR، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 14، 2008

2. عثمان نقار، منذر العواد، استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 2، 2012

3. علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسين شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة العراق، المجلد 9، العدد 34

4. سنان زهير محمد جميل، المعالجة المحاسبية لتكاليف المنتجات العرضية وإيراداتها في المنشات الزراعية، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، مجلد28، عدد 82،2006

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): تحليل المركبات الأساسية (PCA)

الجدول رقم (1): القيم الذاتية

Valeurs propres :

	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7	F8	F9	F10
Valeur propre	6,394	2,082	0,876	0,237	0,174	0,130	0,064	0,029	0,013	0,003
Variabilité (%)	63,943	20,817	8,756	2,367	1,738	1,300	0,637	0,285	0,131	0,027
% cumulé	63,943	84,760	93,515	95,882	97,620	98,920	99,557	99,843	99,973	100,000

الشكل رقم (1): التمثيل البياني للقيم الذاتية للمحاور

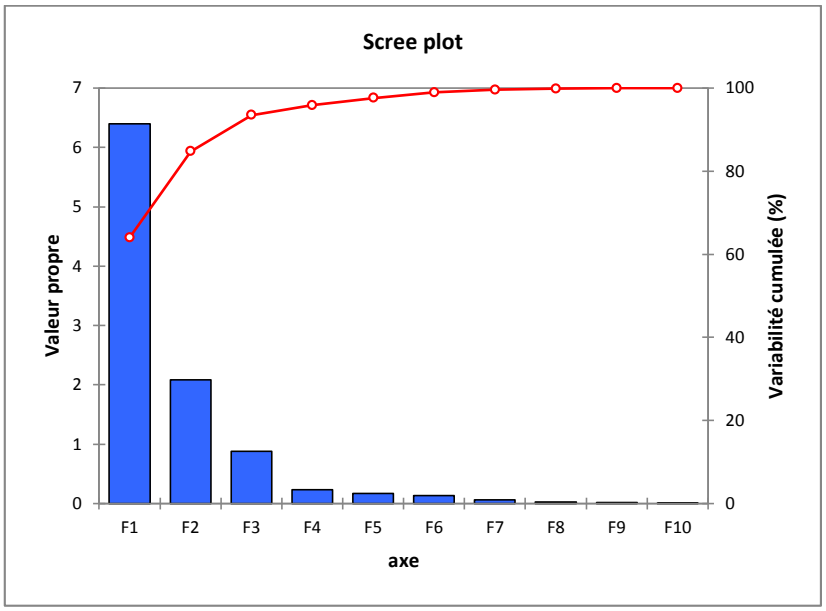

الجدول رقم (2): الأشعة الذاتية

Vecteurs propres :

	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7	F8	F9	F10
ImD	0,360	-0,008	-0,061	0,797	0,069	-0,159	-0,448	0,029	-0,007	-0,022
TAP	0,377	0,188	-0,014	-0,026	0,151	0,153	0,163	-0,393	0,495	0,591
IFU	0,379	-0,068	-0,215	-0,234	-0,193	0,157	-0,158	0,396	-0,505	0,503
IRGs	0,374	-0,002	0,230	0,061	-0,282	-0,416	0,469	-0,389	-0,412	-0,094
IRGns	0,367	0,094	-0,177	-0,007	0,678	0,123	0,402	0,284	-0,096	-0,315
IBS	0,354	-0,096	-0,381	-0,365	-0,099	0,166	-0,391	-0,442	0,029	-0,448
inf	0,210	-0,324	0,725	0,013	0,021	0,551	-0,088	-0,009	-0,039	-0,109
pib	0,370	0,153	0,158	-0,171	-0,399	-0,235	0,027	0,507	0,512	-0,225
XHH	0,014	0,622	0,398	-0,281	0,307	-0,247	-0,421	-0,057	-0,199	0,020
M	-0,061	0,653	-0,105	0,255	-0,363	0,540	0,168	-0,021	-0,128	-0,160

الجدول رقم (3): إحداثيات المتغيرات

Coordonnées des variables :

	F1	F2
lmD	0,911	-0,012
TAP	0,953	0,272
IFU	0,958	-0,098
IRGs	0,946	-0,002
IRGns	0,927	0,135
IBS	0,895	-0,138
inf	0,530	-0,468
pib	0,936	0,221
XHH	0,036	0,897
M	-0,154	0,943

الجدول رقم (4): ارتباط المتغيرات بالمحاور الأساسية

Corrélations entre les variables et les facteurs :

	F1	F2
lmD	0,911	-0,012
TAP	0,953	0,272
IFU	0,958	-0,098
IRGs	0,946	-0,002
IRGns	0,927	0,135
IBS	0,895	-0,138
inf	0,530	-0,468
pib	0,936	0,221
XHH	0,036	0,897
M	-0,154	0,943

الجدول رقم (5): مساهمة المتغيرات في المحاور الأساسية

Contributions des variables (%) :

	F1	F2
lmD	12,972	0,007
TAP	14,212	3,541
IFU	14,346	0,458
IRGs	14,009	0,000
IRGns	13,439	0,878

IBS	12,529	0,921
inf	4,391	10,514
pib	13,710	2,346
XHH	0,020	38,660
M	0,371	42,674

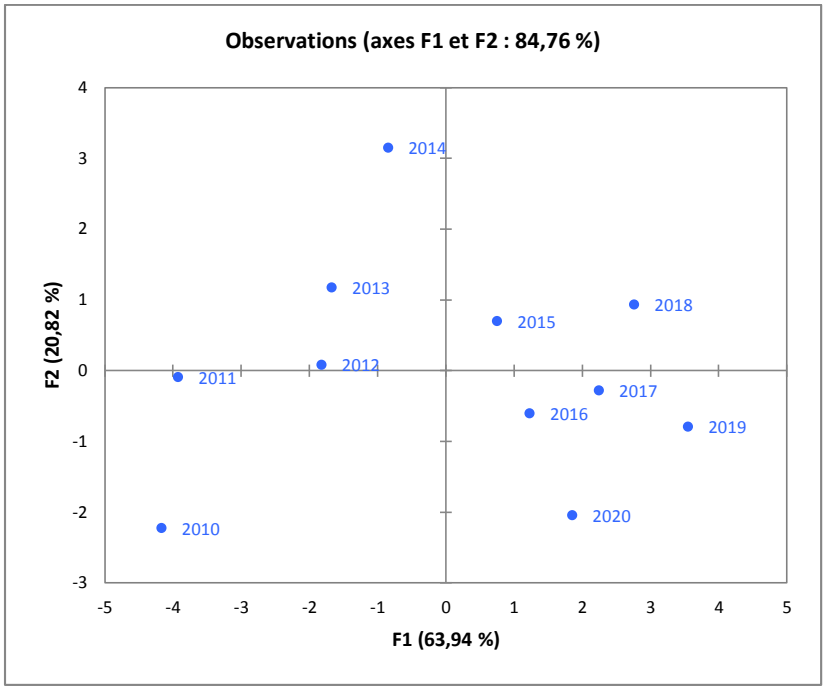

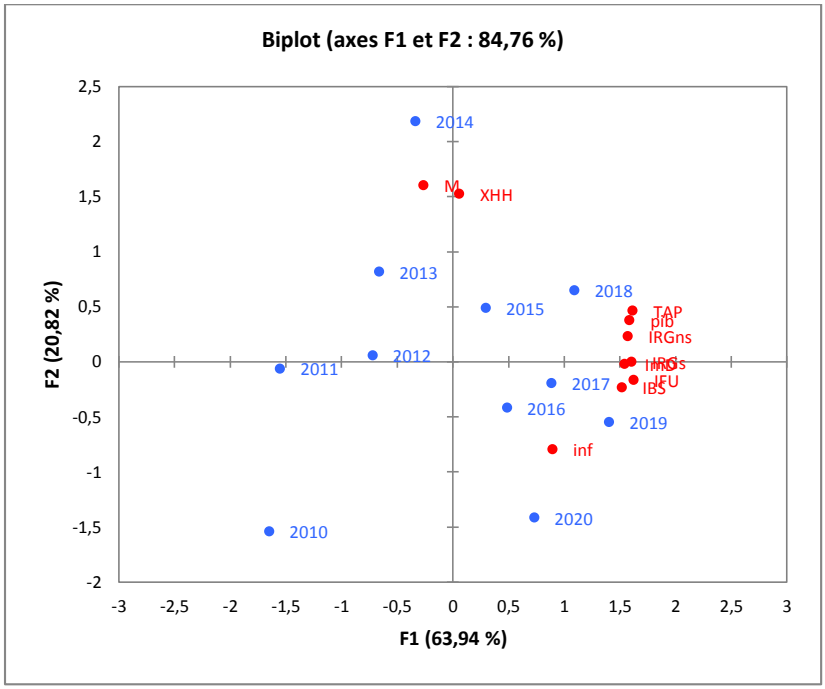

الملحق رقم (02): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار(ADF)

الجدول رقم (1): نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير LIMD

Null Hypothesis: LIMD has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.748676	0.3761
Test critical values:	1% level	-2.717511	
	5% level	-1.964418	
	10% level	-1.605603	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIMD)
Method: Least Squares
Date: 05/26/22 Time: 23:53
Sample (adjusted): 2012S2 2020S1
Included observations: 16 after adjustments

الجدول رقم (2): نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير D(LIMD)

Null Hypothesis: D(LIMD) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.013743	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIMD,2)
Method: Least Squares
Date: 05/26/22 Time: 23:54
Sample (adjusted): 2013S1 2020S1
Included observations: 15 after adjustments

الجدول رقم (3): نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير LPIB

Null Hypothesis: LPIB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.420147	0.7922
Test critical values:	1% level	-2.717511	
	5% level	-1.964418	
	10% level	-1.605603	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB)
Method: Least Squares
Date: 05/26/22 Time: 23:54
Sample (adjusted): 2012S2 2020S1
Included observations: 16 after adjustments

نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير (D(LPIB

Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.171990	0.2090
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 05/26/22 Time: 23:55
Sample (adjusted): 2013S1 2020S1
Included observations: 15 after adjustments

الجدول رقم (4): نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير D(LPIB,2)

Null Hypothesis: D(LPIB,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.227833	0.0293
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB,3)
Method: Least Squares
Date: 05/26/22 Time: 23:55
Sample (adjusted): 2013S1 2020S1
Included observations: 15 after adjustments

نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير INF

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.202628	0.7346
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINF)
Method: Least Squares
Date: 05/26/22 Time: 23:55
Sample (adjusted): 2010S2 2020S1
Included observations: 20 after adjustments

الجدول رقم (05): نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير D(INF)

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.920074	0.0006
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINF,2)
Method: Least Squares
Date: 05/26/22 Time: 23:56
Sample (adjusted): 2011S2 2020S1
Included observations: 18 after adjustments

الملحق رقم (06): نموذج الدراسة للمتغير LXHH

Null Hypothesis: LXHH has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.019661	0.6744
Test critical values:	1% level	-2.717511	
	5% level	-1.964418	
	10% level	-1.605603	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LXHH)
Method: Least Squares
Date: 05/26/22 Time: 23:57
Sample (adjusted): 2012S2 2020S1
Included observations: 16 after adjustments

الجدول رقم (07): نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير D(LXHH)

Null Hypothesis: D(LXHH) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.512581	0.1182
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LXHH,2)
Method: Least Squares
Date: 05/26/22 Time: 23:57
Sample (adjusted): 2013S1 2020S1
Included observations: 15 after adjustments

الجدول رقم (08): نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير D(LXHH,2)

Null Hypothesis: D(LXHH,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.342153	0.0003
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LXHH,3)
Method: Least Squares
Date: 05/26/22 Time: 23:58
Sample (adjusted): 2013S1 2020S1
Included observations: 15 after adjustments

الجدول رقم (09): نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير LM

Null Hypothesis: LM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.292889	0.1732
Test critical values:	1% level	-2.708094	
	5% level	-1.962813	
	10% level	-1.606129	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM)
Method: Least Squares
Date: 05/26/22 Time: 23:58
Sample (adjusted): 2012S1 2020S1
Included observations: 17 after adjustments

الجدول رقم (10): نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير D(LM)

Null Hypothesis: D(LM) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.024911	0.2605
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM,2)
Method: Least Squares
Date: 05/26/22 Time: 23:59
Sample (adjusted): 2013S1 2020S1
Included observations: 15 after adjustments

الجدول رقم (11): نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير D(LM,2)

Null Hypothesis: D(LM,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.558667	0.0145
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM,3)
Method: Least Squares
Date: 05/26/22 Time: 23:59
Sample (adjusted): 2013S1 2020S1
Included observations: 15 after adjustments

الملحق رقم (03): تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR بين المتغيرين الضرائب المباشرة والنمو

الجدول رقم (01): نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR بين المتغيرين الضرائب المباشرة والنمو

Vector Autoregression Estimates
Date: 05/27/22 Time: 00:36
Sample (adjusted): 2011S2 2020S1
Included observations: 18 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LIMD	LPIB
LIMD(-1)	0.264567	0.013887
	(0.07377)	(0.01144)
	[3.58657]	[1.21417]
LIMD(-2)	-0.116720	0.005216
	(0.05115)	(0.00793)
	[-2.28182]	[0.65762]
LIMD(-3)	-0.011352	0.010748
	(0.05561)	(0.00862)
	[-0.20413]	[1.24647]
LPIB(-1)	3.673184	2.084417
	(1.57620)	(0.24440)
	[2.33041]	[8.52887]
LPIB(-2)	-5.430235	-1.535228
	(3.06955)	(0.47595)
	[-1.76906]	[-3.22564]
LPIB(-3)	3.207484	0.271248
	(1.93916)	(0.30067)
	[1.65406]	[0.90214]
C	-12.20982	2.584663
	(6.25314)	(0.96957)
	[-1.95259]	[2.66577]
R-squared	0.950130	0.989286
Adj. R-squared	0.922928	0.983442
Sum sq. resids	0.056427	0.001357
S.E. equation	0.071622	0.011105
F-statistic	34.92884	169.2809
Log likelihood	26.34578	59.89747
Akaike AIC	-2.149531	-5.877497
Schwarz SC	-1.803275	-5.531241
Mean dependent	13.82540	16.69869
S.D. dependent	0.257987	0.086302

Determinant resid covariance (dof adj.)	5.71E-07
Determinant resid covariance	2.13E-07
Log likelihood	87.16259
Akaike information criterion	-8.129177
Schwarz criterion	-7.436665

الجدول رقم (02): نموذج الدراسة للمتغير LPIB

Dependent Variable: LPIB
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 05/27/22 Time: 00:18
Sample (adjusted): 2011S2 2020S1
Included observations: 18 after adjustments
LPIB = C(8)*LIMD(-1) + C(9)*LIMD(-2) + C(10)*LIMD(-3) + C(11)*LPIB(-1) + C(12)*LPIB(-2) + C(13)*LPIB(-3) + C(14)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(8)	0.013887	0.011438	1.214173	0.2501
C(9)	0.005216	0.007931	0.657623	0.5243
C(10)	0.010748	0.008623	1.246473	0.2385
C(11)	2.084417	0.244395	8.528874	0.0000
C(12)	-1.535228	0.475946	-3.225637	0.0081
C(13)	0.271248	0.300674	0.902136	0.3863
C(14)	2.584663	0.969573	2.665775	0.0220

R-squared	0.989286	Mean dependent var	16.69869
Adjusted R-squared	0.983442	S.D. dependent var	0.086302
S.E. of regression	0.011105	Akaike info criterion	-5.877497
Sum squared resid	0.001357	Schwarz criterion	-5.531241
Log likelihood	59.89747	Hannan-Quinn criter.	-5.829753
F-statistic	169.2809	Durbin-Watson stat	1.479903
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (04): تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR بين المتغيرين الضرائب المباشرة والتضخم

الجدول رقم (01): نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR بين المتغيرين الضرائب المباشرة والتضخم

Vector Autoregression Estimates
Date: 05/27/22 Time: 00:21
Sample (adjusted): 2010S2 2020S1
Included observations: 20 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LIMD	LINF
LIMD(-1)	0.684926	-0.043001
	(0.17470)	(0.19699)
	[3.92068]	[-0.21829]
LINF(-1)	0.097471	0.823614
	(0.15641)	(0.17638)
	[0.62316]	[4.66964]
C	4.137909	0.996682
	(2.32081)	(2.61700)
	[1.78296]	[0.38085]
R-squared	0.514261	0.571676
Adj. R-squared	0.457115	0.521285
Sum sq. resids	5.191760	6.601508
S.E. equation	0.552628	0.623156
F-statistic	8.999103	11.34481
Log likelihood	-14.89218	-17.29443
Akaike AIC	1.789218	2.029443
Schwarz SC	1.938577	2.178803
Mean dependent	13.59947	1.877076
S.D. dependent	0.750031	0.900656
Determinant resid covariance (dof adj.)		0.115119
Determinant resid covariance		0.083173
Log likelihood		-31.88924
Akaike information criterion		3.788924
Schwarz criterion		4.087644

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

الجدول رقم (02): نموذج الدراسة للمتغير INF

Dependent Variable: LINF
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 05/27/22 Time: 00:24
Sample (adjusted): 2010S2 2020S1
Included observations: 20 after adjustments
LINF = C(4)*LIMD(-1) + C(5)*LINF(-1) + C(6)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(4)	-0.043001	0.196991	-0.218291	0.8298
C(5)	0.823614	0.176376	4.669636	0.0002
C(6)	0.996682	2.616998	0.380849	0.7080

R-squared	0.571676	Mean dependent var	1.877076
Adjusted R-squared	0.521285	S.D. dependent var	0.900656
S.E. of regression	0.623156	Akaike info criterion	2.029443
Sum squared resid	6.601508	Schwarz criterion	2.178803
Log likelihood	-17.29443	Hannan-Quinn criter.	2.058600
F-statistic	11.34481	Durbin-Watson stat	1.280392
Prob(F-statistic)	0.000741		

الملحق رقم (05): تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR بين المتغيرين الضرائب المباشرة والصادرات خارج المحروقات

الجدول رقم (01): نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR بين المتغيرين الضرائب المباشرة والصادرات خارج المحروقات

Vector Autoregression Estimates
Date: 05/27/22 Time: 00:26
Sample (adjusted): 2011S2 2020S1
Included observations: 18 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LIMD	LXHH
LIMD(-1)	0.431309	-0.011897
	(0.04473)	(0.02603)
	[9.64252]	[-0.45703]
LIMD(-2)	-0.087884	0.015244
	(0.05085)	(0.02959)
	[-1.72833]	[0.51516]
LIMD(-3)	0.100978	-0.021881
	(0.03476)	(0.02023)
	[2.90461]	[-1.08153]
LXHH(-1)	-1.324446	1.884175
	(0.37511)	(0.21830)
	[-3.53084]	[8.63130]
LXHH(-2)	1.730838	-1.680391
	(0.54926)	(0.31964)
	[3.15125]	[-5.25711]
LXHH(-3)	-1.170167	0.594502
	(0.37013)	(0.21540)
	[-3.16153]	[2.76003]
C	13.59115	1.796675
	(1.66334)	(0.96799)
	[8.17099]	[1.85609]
R-squared	0.951262	0.927156
Adj. R-squared	0.924677	0.887424
Sum sq. resids	0.055146	0.018676
S.E. equation	0.070804	0.041205
F-statistic	35.78263	23.33474
Log likelihood	26.55241	36.29695
Akaike AIC	-2.172490	-3.255217
Schwarz SC	-1.826234	-2.908961
Mean dependent	13.82540	7.650766
S.D. dependent	0.257987	0.122808

Determinant resid covariance (dof adj.)	3.26E-06
Determinant resid covariance	1.22E-06
Log likelihood	71.47371
Akaike information criterion	-6.385968
Schwarz criterion	-5.693456

الجدول رقم (02): نموذج الدراسة للمتغير LXHH

Dependent Variable: LXHH
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 05/27/22 Time: 00:29
Sample (adjusted): 2011S2 2020S1
Included observations: 18 after adjustments
LXHH = C(8)*LIMD(-1) + C(9)*LIMD(-2) + C(10)*LIMD(-3) + C(11)*LXHH(-1)
+ C(12)*LXHH(-2) + C(13)*LXHH(-3) + C(14)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(8)	-0.011897	0.026031	-0.457033	0.6565
C(9)	0.015244	0.029592	0.515155	0.6166
C(10)	-0.021881	0.020231	-1.081531	0.3026
C(11)	1.884175	0.218296	8.631300	0.0000
C(12)	-1.680391	0.319641	-5.257112	0.0003
C(13)	0.594502	0.215397	2.760029	0.0186
C(14)	1.796675	0.967989	1.856090	0.0904

R-squared	0.927156	Mean dependent var	7.650766
Adjusted R-squared	0.887424	S.D. dependent var	0.122808
S.E. of regression	0.041205	Akaike info criterion	-3.255217
Sum squared resid	0.018676	Schwarz criterion	-2.908961
Log likelihood	36.29695	Hannan-Quinn criter.	-3.207473
F-statistic	23.33474	Durbin-Watson stat	1.642467
Prob(F-statistic)	0.000012		

الملحق رقم (06): تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR بين المتغيرين الضرائب المباشرة والواردات خارج المحروقات

الجدول رقم (01): نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR بين المتغيرين الضرائب المباشرة والواردات خارج المحروقات

Vector Autoregression Estimates
Date: 05/27/22 Time: 00:32
Sample (adjusted): 2011S2 2020S1
Included observations: 18 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LIMD	LM
LIMD(-1)	0.401520	-0.007134
	(0.04904)	(0.00927)
	[8.18795]	[-0.76990]
LIMD(-2)	-0.092777	-0.005603
	(0.05381)	(0.01017)
	[-1.72422]	[-0.55106]
LIMD(-3)	0.074821	-0.015364
	(0.03734)	(0.00706)
	[2.00365]	[-2.17740]
LM(-1)	-1.319828	2.640796
	(0.73005)	(0.13794)
	[-1.80785]	[19.1439]
LM(-2)	1.370604	-2.661251
	(1.43253)	(0.27068)
	[0.95677]	[-9.83173]
LM(-3)	-0.693940	1.063160
	(0.85998)	(0.16249)
	[-0.80693]	[6.54276]
C	15.52870	-0.082397
	(2.47590)	(0.46783)
	[6.27193]	[-0.17613]
R-squared	0.945945	0.991400
Adj. R-squared	0.916461	0.986708
Sum sq. resids	0.061161	0.002184
S.E. equation	0.074566	0.014089
F-statistic	32.08291	211.3341
Log likelihood	25.62060	55.61336
Akaike AIC	-2.068956	-5.401485
Schwarz SC	-1.722700	-5.055229
Mean dependent	13.82540	10.79194
S.D. dependent	0.257987	0.122209

Determinant resid covariance (dof adj.)	1.09E-06
Determinant resid covariance	4.08E-07
Log likelihood	81.32463
Akaike information criterion	-7.480514
Schwarz criterion	-6.788003

الجدول رقم (02): نموذج الدراسة للمتغير LM

Dependent Variable: LM
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 05/27/22 Time: 00:40
Sample (adjusted): 2011S2 2020S1
Included observations: 18 after adjustments
LM = C(8)*LIMD(-1) + C(9)*LIMD(-2) + C(10)*LIMD(-3) + C(11)*LM(-1) + C(12)*LM(-2) + C(13)*LM(-3) + C(14)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(8)	-0.007134	0.009266	-0.769899	0.4576
C(9)	-0.005603	0.010167	-0.551063	0.5926
C(10)	-0.015364	0.007056	-2.177400	0.0521
C(11)	2.640796	0.137945	19.14385	0.0000
C(12)	-2.661251	0.270680	-9.831734	0.0000
C(13)	1.063160	0.162494	6.542762	0.0000
C(14)	-0.082397	0.467826	-0.176126	0.8634

R-squared	0.991400	Mean dependent var	10.79194
Adjusted R-squared	0.986708	S.D. dependent var	0.122209
S.E. of regression	0.014089	Akaike info criterion	-5.401485
Sum squared resid	0.002184	Schwarz criterion	-5.055229
Log likelihood	55.61336	Hannan-Quinn criter.	-5.353741
F-statistic	211.3341	Durbin-Watson stat	1.931398
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (07): دوال الاستجابة

الجدول رقم (01): دالة الاستجابة لردة الفعل بين الضرائب المباشرة والنمو الاقتصادي

Response of LPIB: Period	LIMD	LPIB
1	0.003461	0.010552
	(0.00255)	(0.00176)
2	0.008208	0.021995
	(0.00542)	(0.00448)
3	0.012609	0.030186
	(0.00774)	(0.00785)
4	0.015713	0.032685
	(0.00914)	(0.01115)
5	0.016179	0.028758
	(0.00963)	(0.01403)
6	0.013436	0.018889
	(0.00944)	(0.01605)
7	0.007884	0.004969
	(0.00900)	(0.01670)
8	0.000669	-0.010061
	(0.00887)	(0.01618)
9	-0.006670	-0.022910
	(0.00970)	(0.01655)
10	-0.012540	-0.030724
	(0.01185)	(0.02053)

الجدول رقم (02): دالة الاستجابة لردة الفعل بين الضرائب المباشرة والتضخم

Response of LINF: Period	LIMD	LINF
1	0.106665	0.613960
	(0.13832)	(0.09708)
2	0.064087	0.505666
	(0.15524)	(0.13461)
3	0.036059	0.413900
	(0.18600)	(0.18706)
4	0.017976	0.337012
	(0.19891)	(0.21961)
5	0.006625	0.273174
	(0.19641)	(0.23448)
6	-0.000222	0.220568
	(0.18411)	(0.23638)
7	-0.004100	0.177489
	(0.16653)	(0.22938)
8	-0.006059	0.142399
	(0.14679)	(0.21657)
9	-0.006810	0.113947
	(0.12688)	(0.20031)
10	-0.006830	0.090967
	(0.10800)	(0.18227)

الجدول رقم (03): دالة الاستجابة لردة الفعل بين الضرائب المباشرة والصادرات خارج المحروقات

Response of LXHH: Period	LIMD	LXHH
1	-0.032352	0.025519
	(0.00808)	(0.00425)
2	-0.061798	0.048082
	(0.01700)	(0.00976)
3	-0.061869	0.048116
	(0.02417)	(0.01612)
4	-0.033001	0.024923
	(0.02792)	(0.02046)
5	0.003798	-0.004827
	(0.02848)	(0.02141)
6	0.024926	-0.021771
	(0.02764)	(0.02081)
7	0.020313	-0.017672
	(0.02612)	(0.02032)
8	-0.001866	0.000726
	(0.02423)	(0.01943)
9	-0.023265	0.018396
	(0.02307)	(0.01813)
10	-0.029018	0.023200
	(0.02295)	(0.01785)

الجدول رقم (04): دالة الاستجابة لردة الفعل بين الضرائب المباشرة والواردات خارج المحروقات

Response of LM: Period	LIMD	LM
1	-0.001411	0.014019
	(0.00331)	(0.00234)
2	-0.004257	0.037020
	(0.00878)	(0.00647)
3	-0.008132	0.060588
	(0.01446)	(0.01217)
4	-0.013039	0.076753
	(0.01852)	(0.01937)
5	-0.017946	0.081670
	(0.02011)	(0.02802)
6	-0.021665	0.077141
	(0.01981)	(0.03826)
7	-0.023714	0.069606
	(0.01934)	(0.05022)
8	-0.024522	0.067184
	(0.02069)	(0.06380)
9	-0.025207	0.076110
	(0.02491)	(0.07889)
10	-0.027104	0.098157
	(0.03207)	(0.09607)